

415
ح.ل

(حاشية اللاري على الفوائد الضيائية للجامي على الكافية لابن الحاجب) ، تأليف اللاري، عبد الغفور اللاري - ٩١٢هـ. كتبت سنة ١٢٢٥هـ.

١٥٢ ق ١٧ س ٥ر٢١x١٥سم

7005

نسخة جيدة ، خطها تعليق وسط ، طبع مرات آخرها سنة ١٣٠٩هـ.

الأزهرية ٤ : ١٨٦ معجم المطبوعات ٢ : ١٥٨٤

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- حاشية على شرح الجامي على الكافية لابن الحاجب.

٣/١٧٦

٢٢/٦/١٤١٧هـ

٤١٤

حاشية الصفوي
على اصول البزدوي

اخذ الظلم الدنيا بنه عظم الدنيا من نجاة

هذا كتاب عبد الغفور افندي

راغب باشا

نجه ممكن بو جهان نبرده خوش شهاه وزه‌ل
فلكين دوري مطابق كنه نبر‌ حمى ازه‌ل
سبمكى اى دبل سعادت نونه بر رحم خنزه‌له
ويره‌ى خلاف جهان بونيره ... بيشتر

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم

١٠٧٨
٧٨
٨٦٢٤

٢٠٧٦
٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الى مصدر المعلوم واللام للجنس والاستغراق اى كل حمد من الازل الى
الابد من اى حامد كان او يحتمل ان يكون مصدر المجهول والقدر المشترك
بين المصدرين فان مقام حمد سبحانه يلايمه الاستيعاب كما يلايم الاستغراق
ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سپاس و ستايش قوله
اى الجرى بجنس الحمد لا يخفى ما فى ترك الصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال
وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد
صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التى تجلب الطبايع اليه لكون الجديد
لزيدا قوله والصلوة اى الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جانبه فكانها
سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن
انسان بعثه الله على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا فى الفقرة السابقة
وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة على الديا
بينه قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر
وانهار او جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانما مخفف صاحب بناء على ما قبل من ان

خبر مبتداء محذوف
تقديره هو مخفف
صاحب صحب

من ان فاعلا لا يجمع على افعال قوله الماجدين بين باء انه جمع الامجاد
والاثبت جدير ضمير اى الذين ثبت فيما بينهم التادب بادابه والانصباغ
بصبغة اقتفائهم فى دابه صلى الله عليه وسلم قوله فهذه اى ما يتلى عليك قوله
فوائد جمع فائده من الفيد بمعنى الجه گرفته و دادش و آن دانش و مال قوله
بحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمى الحق
الخفى مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء فى الكافية للنقل او التانيث باعتبار
الرسالة قوله للعلامة تاء للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير
بذلك لتوهم التانيث قوله فى المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض
كما فى قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول
السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطلعا وهى مائة واثنان وثمانون ثم
يعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب
ايضا كناية عن جميع الارض كما فى قوله سبحانه وتعالى رب المشرقين ورب
المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقى الذهاب والعود المتساويين للكل وكذا
حال المغربين قوله الشيخ خواجه نعمة الله قال قدس سره فى الحاشية التعدد
المنهى بمعنى ستر الله ما كان من بعض انه اللائق بجنابه او الفكش من محض فضله من
غير سابقة عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اى احاطة اليه غفرانه
وجعلت ملاله قال فى التاجى التعمد گناه پوشیدن فلابد من التجريد اذا
لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه وتعالى ما ذكرناه كما فى قوله تعالى اسرى
بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره فى الحاشية

بجبوحة الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وضبانه انتهى يعني جعل الله
ضيار خبانه سكني له قوله نظمتها النظم در رشته كشيدن جواهر استعير لتاليف
بسايط كلامه المرتبة المعاني المتناسقة الدالة على ما يقتضيه سلاقة الطبع في
هذه الاستعارة اشارة الى ان بسايطه كلام كالدرر في الصفاء والعلو وانما
قال ذلك ترغيبا للطلبة قوله في سلك التقديم السلك رشته والتقدير قرار دادن
والاضافة من باب اضافة المشبه الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين
رشته مرواريد بلشته وضبران والتحرير نقش خط بر كوفتن والمراد الكتابة والاضافة
كاضافة السلك قوله للولد العزيز العزيز قوله وكرامي وكم باب ضاء الدين كضياء
البيت وسراجه كانه ضياء يهتدى به الى الدين قوله
عن موجبات التهلف والتاسف التهلف دريغ خوردن والذوه كين شدن
التاسف دريغ ودر ضوده لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية
اى لانه في السبب والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائية التي تكون با
باعثة فتكون نسبة الفوايد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك
وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي
حسبي بسنده بودن وحسب سندن كردن قوله نعم الوكيل الوكيل انكه كاري
بدى كذارند والجملة عطف على جملة وهو حسبي المخصوص محذوف او عطف
على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير الظاهر المتقدم قوله ههنا
لنفس تجعيل ان كتابته آه اى ترك ذلك الجعل كسرا لنفسه وذلك الكسر بتجعيل
ان كتابه من حيث انه صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة

في مرتبة كتب السلف حتى يجزم بذلك الترك بخلافهم فانهم انما يستحسنون
جعل اجزاء فيما يصنفون بشانه وهو في مرتبة كتبهم لكن بقي توجيه ترك
الامتثال بالحديث الوارد على السنة بقوله كل امر ذي بال لم
لم يبدا فيه بحمد الله فهو اجزم اى اقطع لا يتم فدفعه بقوله لا يلزم من ذلك
آه وحاصله مامور به التلفظ سواء كان مع الكتابة او لا ولا يلزم في
في ترك الاول ترك الثاني قوله وبدء بتعريف الكلمة والكلام وبدا بتقسيمها
ايضا اذ في تتمة تعريفها ولتحصيل الاقسام المحبوث عنها قوله لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما اى عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة
اليهما لا نسبتها لنفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة
الى انهما موضوعي النحو ردا على من قال موضوعه الكلام لعدم اختصاص
البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى آخر تكلف قوله فمتى
لم يعرفا اى لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها
منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرف ان التحصيل ما هو الواجب ان قبل
الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان
ذلك التوقف بالقياس الى المتعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم
ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان التعريف يشير الى ما يعلم الى طلب قلنا لا يلزم
من لزوم علم الطالب لزوم علم المتكلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير طالب
فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى الطالب زيادة
المعرفة قوله وقدم الكلمة للتوقف افرادها اجزاء من افراده آه اى سواء نظر الى افراده

الى افرادهما او الى مفهوميهما وجه جهة التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى ان
المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات
الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب
الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات ما عدا
الخارجي قوله والكلام مشتقان من الكلم اه والاشتقاق ان تجد بين اللفظين
تناسبا في احد المدلولات الثلثة واشتراكهما في جميع الحروف الاصلية مرتبا او
او غير مرتب او اشتراكهما في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج
كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله فيه وذلك لان
التناسب المناسبة الجرح تاثير صحبة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة
مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسبة ان يقال ان تاثير
اللفظ بقرع الاسماع ونقش الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من انواع
من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت من اشتقاقه القوة التي هي مدلول
الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا تخلو من قوة وشدة فالكلمة والكلام
والكلم متناوبة الاقدام في ان تاثيرها للقوة المفهوم من جوهر تلك
الحروف قوله وهو الجرح بجرح بفتح الجيم خسته كردن قوله وقد عبر بعض الشعرا
الشعرا يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة
بكسر الجيم خستكي السنان [illegible] قوله جنس والمذهب
الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين قوله بدليل قوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه

وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب
الصحاح وصاحب اللباب قوله الكلم الطيب تاول بعض الكلم فان
الصاعد الى محل الغرض ليس الا بعض الكلم هو الطيب ككلمة التوحيد لا
الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويلا كما اول الرحمة بالاحسان
في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه
هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف المفرد النوعي
للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي
ولا بيان الافراد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة
في ضمن [illegible] فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع
ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ
الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها
عن معنى الوحدة لما تجرد في مقام التعريف [illegible] الالتباس عن الوحدة
على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء [illegible] الوحدة حتى يمنع التجريد
بدليل كلمتين وثلاث قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل
وتسليم ما منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت
او صنفية او غير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي
هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية
اذا خصصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية
وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الاصطلاحية الى الكلمة

الى الكلم لشبهه بتمر الى تمرة قوله والواحد بالجنس يعني ان بين الجنس والواحد
والوحد تصادق فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان يعكس
قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ
في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو
المراد هيهنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا خروج
المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة
او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا
باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون
في قبيل تسمية المسبب باسم السبب او في قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام
باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله وبعد جعله بمعنى
الملفوظ فيكون في قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان
يجعل منقولا في اللفظ بمعنى الرمي في الفم او بمعنى التكلم ابتداء
او بوسط قوله الى ما يتلفظ به التلفظ كفلس والباء للتعدية وليس
فيه دور لان التلفظ مشتق من اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف
والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الا
الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق التعريف
وقد اجيب عنه بما ذكرناه في تخفيف قوله او حكما بان ~~يتلفظ القول الانسان~~
يشهد به تقريبا لتصدير اللفظ في الفم قوله او حكما اي تلفظا حكميا
وذلك فيما شارك الملفوظ به في الاحوال مهملا كان او موضوعا
تعلم

او موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا
كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو
الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع بمعنى
قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق ويراد منه المعنى
فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله من قبيل تسمية العام
باسم الخاص قوله او مركبا قيل انما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف
لانه في الاصل مصدر قوله واللفظ الخفي اي الملفوظ به الخفي قوله اذ
ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحروف ولا ادري انه
من اي مقولة هو قال في الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص فكما
لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوه مثل
هو وانت كناية فيه رعاية قوله اجروا عليه احكام اللفظ عطف على
قوله ليس المراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال
عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك قوله المحذوف لفظ حقيقة او على تقدير وجوده
في الخارج يتلفظ به الانسان قوله وكلمات الله داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى
هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت
بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه او لان من شانها ان يتلفظ بها الانسان
او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة و
والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير
بالشخص لما يتكلم به الحق فكيف يصح صدق ما ذكره عليها لانا نقول هذا
اي تعريف اللفظ

ط المص في الايضاح ان المستتر هو المحذوف
لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل
بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل

فلينبغي شأنه

توقيفا فلينبغي غير ملتفت عند الأدباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف
المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الكلمات
الدستة فيما به وهو مخالف ما عليه المحققين في القصر بما في علم ... في الكلمات
او بما يظهر في غير الانسان قوله والنصب مع نصب وهي ما نصب لتعيين ...
او طريق قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه
لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب
تعسف كما تعسف اجيب فالوان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص
من وجه جاز الاعتراض بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه
لم يقصد لوجوده مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنها
عنده فال لفظه واما الماسباني قوله عدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدا
مشروطة بثلثة بشروط الاشتقاق وما في حكمه الى الظهير الراجع الى المبتدا
وعدم تساوي التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا الثلثة باسرها قوله
الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الوضع بعينه جعل المعنى في حيز اللفظ
قوله تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء
كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضع المحرف الاول لم يقصد جعله
بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له ان قلت ان كان غالبا داخل على المقصود
على المقصود ضرب عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين
لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصود عليه ضرب وضع المشترك
لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي ...

قوله ان الجنس والفصل الجنس في تعريف نوع اللفظ والفصل قوله وضع لمعنى وبينهما عموم من وجه لانهما يجتمعان في افادة واحدة وهي كون كل كلمة ومفترقان في مادتين احدهما في الدوال الاربع لانه يوجد فيها الوضع لا اللفظ وثانيهما في المهملات لانه يوجد فيها اللفظ لا الوضع وهذا معنى العموم والخصوص من وجه محمد افندي

والاستاذ دهر

لمحرر للاذ

الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع فلا يمكن ان يجاب عنه بتجريد
التخصيص عن جزء السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت
الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة كما هو حكم ... في التحقيق
في الازمنة المترتبة للاوضاع الا بجعل الواحد والمجعول له ...
وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه في اذا
رجع ذلك المترادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك بحسب كل جعل
لا يوجد الا في معنى واحد وما ذكرنا يعلم جواب من الشبهة فيما كان وضعه عاما
وما وضع له خاصا قوله بحيث اي حال كون ذلك الشيء المخصص متلبسا بتلك
الحيثية التي هي مظنة الشرط وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب
متى اطلق وسمع او احس فهم السمع وفيه تنبيه على ان فسح الموضوع في اللفظ
وغيره كما الدوال الاربع والابلغ ان يقال متى احس قلت ان الكلمة
غير صادقة لا يعد انظام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يعد كل العبارة
ان يقال هذا الانتظام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة
في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم ان لا بد في الدلالة
من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص فهم منه ان
لم يكن مفهوما او يرهم منه فهم قصدوا النفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل
قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار الدلالة على النسبة
كالحرف وكذا اسماء المتضمنة بمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع
وضع له خاصا كالاسماء الاشارة والجواب عنه كالجواب عن الحرف

مثلا لفظ ضرب لا يفهم منه النسبة الى فاعل ما ويحتاج الى فاعله ومن ضرب زيد يفهم هذا النسبة كما تحتاج الحرف الى متعلقه

بدلالة على الغد والمتغاير

قوله واجب ولا يحتاج بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى
بوجه لو خطر حال وضعه ولا شبهة في تحققه قبل ان ظهر الطبيعي لان قوله مثلا
اطلاق آه اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا بعد
ان يقال اذ يرتفع الاحاجة الى ان المتبادر في الاطلاق الاستعمال
في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الفهم قوله المعنى ما يقصد
ويراد به صريحا او ضمنيا او تبعا سواء كانت بحسب الوضع او لا فدخل فيه
المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها اذا استعمل واريد
حضوره وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد قوله اسم مكان او مصدر
المعلوم او المجهول قوله ومصدر ميمي للمعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز
ان لا يعتبر نقله اليه فيتبرع مؤنة النقل قوله او مخفف معنى تخفيفا غير مجاز
قياسي والذي يجري على هذا الاحتمال مع بعده لفظ الميل الى جانب
المعنى والاستعمال الشدة بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد قوله
فذكر المعنى بعده منع على تجريده حتى تكون المراد تخصيص الشيء
بدون شرطية ايضا لانها قيد معين الشيء المتروك فتركه يستلزم
تركها ويذكر المعنى بعد المعنى الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد
بذلك الشيء هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع ما
لا يتصور الشيء الا عليه لا لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد
اقرب من جعل الوضع النوعي مجازا كما قيل لفرعي الحقيقة وشيوع امر التجريد
في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع على ان يكون ذكر

ان يكون ذكر اللفظ مغنيا عن الصيغ اذ ما خرج لفظ الاوضع فلا فائدة
في ذكره الا التعلق به قوله يعني قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ
الالفاظ الدالة بالعقل فقط لم يدل عليه الدليل ولكن ان يجعل الطبع
في مقابل الوضع قوله ويقيت حروف الهجاء اي حروف التعدد باسمائها
كالف وباء وتاء وهي حروف ظ المقابل للحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
الالفاظ فيه انما ضخ عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس
ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة قوله
الى الفاظ مخصوصة اي مشخصة في حيث انها مشخصة سواء كانت
في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على ملك
الشية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفرد وكلام
النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك
اي في مقام يرجع الضمير الى الفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل
جزء لفظه في حينئذ انه جزء اللفظ المعنى حيوان ناطق حال كونه
علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك الا باعتبار وضعه
العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه
انه يوهم ان اللفظ موضوع آه وذلك لانك اذا عبرت عن
الشيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدر يا في صيغة فعلا او غيرها
فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال
تعلق ذلك المعنى به لا انسبه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه

اقتضاء بيان المراد بها كما بر نكست في مثل قتل فلان هو مجاز بطريق المشابهة فكذا في المفرد معناه في ما لا يدل جزءه من حيث انه جزء على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى وكان النكتة في التنبيه والتكنية ايضا في تقديم الوضع على الافراد وكانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزم [illegible] الوضع بحيث انه بصيغة الماضي فاستغنى بصيغة السبق الزماني للسبق الرتبي فعلى انه حال في المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بجيء كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا لانم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون مرتبة الحال وهي التأخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحقق ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات او اذا اعتبر المعنى على التقدير جعل حالا عما يليه ولا خفاء في ان الافراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ او في المعنى يتبع اي ارتفع بجوز الحال عن النكرة في غير الشعر او المستكن ره لا يقال لو كان حالا منه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح فانه مفعول للفعل واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا فاتحد عامل الحال وصاحبها لا اخراج المركبات فان المركبات

فان المركبات الاخر موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل ابصار فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التأنيث المتحركة والقائم ويا النسبة وعلامة [illegible] التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعل مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبة الدلالة اليها كما نسبة الطلب الى السين في استفعل والمطاوعة الى النون في انفعل واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشتمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر كل في الجزء من حالة اللائق فان حرف الاخر في فائمة لم يستحق الاعراب بل البناء المناسبة للاعراب وقائم مع جعل المجموع كلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا في مثل فائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب الاول الثاني لا الجزء الاول وكذا بسلامي في الاخيرين فان علامتي التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه انه مع انه معرب باعرابين [illegible] في اطلاق واحد فلما قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع الثاني وهو باعتبار الوضع الثاني كلمتان وقال صاحب الكتاب ان اعراب آخره يحكى كما في تابط شرا ولما كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما عدا غير في الاستثناء في الغير نظيره لعبد الله علما

الاعراب واحد ش ولا يخفى اعلم ان الغرض في علم النحو معرفة احوال اللفظ
وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يكاد يلايم ذلك
الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يفرط في كل ما يعد من الامتزاج
لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة ش فانه لا يقال له
لفظ واحدة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد باللفظ ادنى ما يطلق عليه
اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا النادر من الكلمات وان اريد
ما له نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا
فلا يدل اللفظ على ان قلت اللفظ لمرة والمفهوم منها ما تكلم به دفعة فلا
لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم كذلك اللهم
الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به
مرتين فخرج عنها عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين
ش بقي قلة وبصري الى قوله داخل اي مثبتة ومجاز ش لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت
بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال عنه الطبيعة عند
عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك ش كدلالة لفظ ديز
المسموع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع بذلك من زيد حال مشاهدته
لم يظهر دلالته او لم يدرك قال السيد قدس سره فان وجود الاسم
الالفاظ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ ش اي منحصرة الى هذه الاقسام
ان نثبت ش القسمة بين احوال الاقسام واختلافها مادة وصدور
اد النكتة

وصورة للكلام ش منحصرة يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام
ويتعلق به قوله لانها قبل هذا الحصر ش عقلي وتوجيهه انه في قوة قضيتين
كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان اريد
عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهوما مفهوم ما
يحصل سوى ما افرد به التفصيل ش اما في ضمنها قبل التقدير هكذا لان
حالها او دلالتها اولا نها لماذا دلالة ولا يخفى ان تقدير الثاني مما
يقبله الطبع السليم القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام
تقسيم الكلمة ولا الضول بان الثاني في ظرف الاول اسم وفعل ويستدعي
عدم صحة الحصر في الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة
لا ينحصر في الدلالة وعدمها او دلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها
مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت في الثاني فالا
فالا يقال الثاني وبل فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيه الف لما اقتضاه
زيادة ان وكذا ان بذل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في
هذا المقام مبني على ما حكاه ابو حيان ان الفعل مع ان في تأويل المصدر وهو
ولو وضع هناك المصدر بدله اصح الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يقتضي
عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن خدشة ش غير جاية
الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها ش لان في الحرف الاستيناف لانه لما
قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما للاول وما للثاني فقال الثاني
للاول الاول اما كذا او كذا كالعطف على جملة الاستينافية ولكذا ان لو

ان يعطف او لانهم يجعل جوابا وكذا الى اه في قوله الثاني الاسم الاول
الفعل ش لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه ش اي
جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل او في جانب من الكلام لانه قد يقع جزءا
له نحو زيد لا حجر ش ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه في الفهم عنها لا اعتبر
المقارنة في الفهم عن الكلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الا
الثلثة بحسب التحقق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في
الفهم كضارب من في الفهم وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمه
عن كلمة كذا اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان ش ماخوذ من السمو اي
سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو كحمر كان السين حذفت الواو ثم
نقل حركة السين الى ما بعده بالبصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء
بالساكن ش لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى وقيل من الوسم وهو
الاشتقاق سمي وجه على السما فانه لو كان كذا قيل لكان فعله وسم وجهه
اول ما او ارتكاب القلب بعيد ش لتعظمه الفعل فهو من قبيل تسمية الدال
باسم المدلول ش وقد علم الواو للاعتراض او للتنبيه في التجديد لا الثانية او
للعطف على الحدث او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الد
الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير
يحتمل ان يكون الواو للحال ش بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم
الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكمال الكمال ثقة
واختار ذلك دون هذا الاشارة الى استحقاقه التعظيم لجودته قال

حـ

لانهاء

حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها او
واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما ش حققه
قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح
التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد
وكل رجل وكل واحد منهما من ش منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله
واحد ش ليس المراد بالحد هاهنا اي في هذا الفن الحد عند الادباء من
المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب من مادة الاشتراك و
ومادة الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم ش ولله دره المراد
في اللغة اللبن وهو خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم
لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا
شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه واللام للتعجب والدر
اللبن والمعنى تعجبوا من لبن ام ربت كاملا في العلم او القدرة او غير ذلك
من الصفات الكمالية ش كلام لم يعطف على السابق لانه فصل من
من الكلام ش في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فيقال كلمته كلاما
كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى يفضله لتضمن الكل الجزء ش اي
يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة
وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن للكلمتين
مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى تاويل ولربان يقال التضمن
بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول منه على جعل

قد يقال صح

فيه لطافة

تضمن ح

والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين فيه

على جعل المهملة جزء الكلام ويلزم ح ان يكون الكلام لفظا غير مركب
من كلمتين ولو لم يجعل جزء اكما في الشرح احتيج الى التأويل فيه فلا يلزم
اتحاد مهملا فيها اذا تركب الكلام من كلمتين فقط في اي تضمن حاصلا
بسبب الاسناد ويجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملتبسا
بالاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى احدى الكلمتين او نسبة مدلول
مدلول احدى الكلمتين في حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوعه
مفردا موقعه لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الربط
فيه للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم
والفعل ولا ينافي ذلك الا في الاسمين او في فعل واسم ولو جعل الربط
بين الشرط والجزاء كما حققه السيد ليس مما يخرج عنه قطعا اذ لا
يصح التعبير عن طرفي الشرط بمفرد والدليل على ان الرابطة بينهما صدق قولك
ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب في بحيث يفيد اي
المخاطب اي من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها
اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن للسامع مجال لخطئه ينسبه الى القصور
في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا
فيه اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب نحو ضربت المهملات المفردة اما المركب
من كلمتين مهملا فلم يخرج بقيد الاسناد كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع
او انشائية اي غير محكية بها عن الواقع في حكم الكلمة المفردة لان
النسبة في تلك المركبات المجملة يجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد

اي قائم للاب او اذا في حكم هذه اللفظة لا يصح القول ان الالفاظ
حقيقة موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التأويل بل يحتاج
الى هذا التأويل لا حققه السيد الشريف من ان استعمال الالفاظ غير
دالة على انفسها بل هي تحضر انفسها لا بد والاسماء من السامع فيحكم عليها
ولئن سلمت فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة وعدم وضع المهملات
لانفسها مما لا يقدم عليه من له ذوق في مباحث الالفاظ ان قلت اذا
لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها
ولحوق التنوين لها قلنا ان الالفاظ لما صارت في نادرة مثل الاسم المفرد
قبلت احكامه من خواصه او ان اخبار عنها ولحوق التنوين لها من الخواص
الاضافية للاسم بمعنى انهما يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك
الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار
عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا
نقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل ان كلام المصنف في ان
ضربت زيدا قائما مجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد
من الكلام في هذا التركيب فان اخبارا او وصفا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب
القسم والجملة القسمية للتأكيد او شرطا والجزاء على زعمهم واما على
التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع بخلاف
الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو
المقصود بذاته ذلك اي الكلام الشارة بذلك الى الكلام لا الى التعريف

اوالى الظمن اوالى الاسناد كما قيل لان الكلام مسبوق للكلام وللعبد ولا ح
قوله لابنا في الاشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما قال وهي اسم وفعل
وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما عبر عنه باداة الحصر للعناية بشان
الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى الخمس بستة قوله الا في اسمين
حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد
الحرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئية التقديم وكذا تقديم
الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم
التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر
للواقع لتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقدير او نحو التفعل الى الاشا قبل التقدير
او بعده قوله اي كلمة والادخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة
على ذلك جعل الاسم من قسم الكلمة قوله كائن في نفسه جعل صفة لمعنى سواء
رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعل ظرفا لغوا لدل وحالا من ضميره حتى
يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه
معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى البا خلاف المذهب المختار ومجازا
بغير شهرة في التعريف وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته
بل ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصوره
في دلالة الظرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصوره الى التفاته الى
الغير وذلك الى الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم
لم يثبت حالة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان

كان كثيرا من المعاني الاسمية متوقفا على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج
في فهمها الى ضميمة كتقديم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير
المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة
يتوقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في
الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور لتوقفه على القابل والالة على قوله ما
ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره
كما في مقابل الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في ذاتها او ملحوظة في
حد ذاتها او نسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها
من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي
الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في
نفسه ولا يقال في مقابله قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة
الدار في غيرها بل يقال لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس
مقصوده ان مؤدى لفظ في في موضعين واحد بل التصور ذلك
لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها
غير قابلة لان تنسب الى الغير في مع كونه مثل الحكم بها وكذا حكما
بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى
وان امتاز قوله كما ان في الخارج موجودا اي كما ان الموجود الخارجي قد
يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون
تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس وتظهر منه

وجه اخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي في التابع
للامر العرضي القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر لفظة
في كما نسبت والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في
نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
بغيره قه واله لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قه فلا
يعقل شئ منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات
بديهة قه ملحوظا في ذاته يعني بقوله مستقلا بالمفهومية قه من غير حاجة
الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه هو
شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت
بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة هذه بخلاف ما لو كان
ملتفتا بالذات فانه لابد من ذكر متعلقه بنظم كلمة اخرى ليدل عليه
من دل على كذا قه وهذا هو المراد بقولهم آه يعني ان ليس مرادهم
بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل
الحرف فيه بل معناه اذا انتقلت حذائها الى ذهن السامع معها
المعنى اليه فكانه قالت الكلمة كظرف اذا انتقل بما فيه فلذا
فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان الحرف يعني كائن في
غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع معها المعنى اليه فكان
قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر قه
من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو معنى

قوله لا حاجة في الدلالة عليه ح

معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة قه وجعل آلة لتعرف حالهما الى التعرف
فيه لا من حيث هو هو من حيث انه حال للطرفين ومنتسب اليهما كان معنى
غير مستقل بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالتبع قه لا يمكن ان يعقل الا بذكر
اي لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين
لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين
بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا
بالذات والعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون
قرينة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير المتكلم والاشارة
في اسم الاشارة لا غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة القرينة قه
ولفظ من موضوعة لكل واحد من جزئيات الابتداء لا انها لا تستعمل الا في
في جزئيات ولعلم الوضع بالاستعمال بانه مجاز لا حقيقة لها ضرورة
فيه فهم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانه خصه بمفهوم
الابتداء ولو لوحظت تبعا واثبات الافراد دعوى لا شاهد عليه الظاهر ايضا
انها يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا يبقى ح معنى حرفيا ان معنى من بعض
من جزئيات الابتداء من لوازمه وانه في نفسه بحيث يحسن الالتفات اليه
قصدا قه واذا عرفت هذا علمت ايضا كون المعنى في غيره في المعا
في المعاني اذ في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قه ظاهرة في معنى لا غير
اي كون المعنى املها في نفسه وذلك لقرب المرجع وهو العبارة الى ما هو المشهور
وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه قه وارجاع الضمير الى المعنى

اى لم يعرضه عن الظاهر بارجاع الضمير اى كما فى عبارة هذا الكتاب لعدم
سبق فهمها آه لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال
لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وتحت وخلف والاخبار بها مع انها
لازمة للظرفية لانا نقول المفهوم المستقل تقتضى صحة الحكم عليه وبه اذا
اخذ فى حد ذاته ولا يقدح فى استقلاليته امتناع الحكم عليه او به بما يعرض
سواء كان ذلك العارض جزء المدلول او ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كما
كالظروف المذكورة فان مع الظرفية داخل فى الاول وخارج عن الثانى
لكن لما جرت العادة باستعمالها آه يعنى ان العادة جرت بان تستعمل
تلك الالفاظ فى مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية الاضافية
بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا فى مطلقا وان يستفاد الخصوصية
من لفظه مع ضميمة ولا يصح الاخبار عنه كما يصح عن الابتدا المستفيد البصرة
وفيه تامل آه باعتبار معناه معناه التضمنى يعنى انه اراد بالمعنى ما يشمل
المعنى التضمنى فيدخل فيه الفعل ويحتاج لاخراجه بقوله غير مقترن ولو اراد
المعنى المطابقى لم يدخل فيه لان المعنى المطابقى للفعل باعتبار اشتماله على النسبة
غير مستقل فلم يحتج الى الاخراج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يعنى
زمان انت فيه وزمان قبله وبعده وشهرته تم بها كفت مؤنة التعيين
وهو صفة بعد صفة او حال عنه وهو بعيد آه هو المراد بعدم الاقتران اى المراد
بعدم المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اى الوضع
الغير المسبوق بوضع سواء كان ذلك الوضع وضع اسم وفعل او مركب فدخل فيه نحو

بزيد ومنكر عليهم لان معناهما العلمى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فى الفهم
عنهما بحسب الوضع الثانى غير مقترن باحد الازمنة فى الفهم عنها بحسب الثانى
الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافى او جار ومجرور وكذا يخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهى منسلخة عن الزمان
مقترنة باحد الازمنة فى الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد
الانسلاخ انشائية وتلك المعانى الانشائية غير مقترن باحد الازمنة
الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يرفع بان المراد لما كان المعنى
المستقل ثبتت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل فى تلك الا
الافعال ليس الا مابقا نه صفة الانشائية وهو بحسب الوضع الاول
مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المستقل
بحسب الوضع فدخل فيه بزيد ومنكر عليهم لانهما بحسب الوضع العلمى غير
مقترنين باحد الازمنة ودخل ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها
بازاء المعانى الفعلية حتى يكون الحكم بالاسمية بحسب الوضع السابق
على النقل فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال الافعال
الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعانى الا
الانشائية ولما كان القول بان الوضع لاسماء الافعال لمعانى الحقيقية
للافعال المنسلخة فى الافعال الانشائية بعيد غير مرضى للمصنف رحمه الله لما
يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن
شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى مصادر التى لوحظت معه الافعال و

الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه الفعال الاسمى الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلاث بحسب الوضع الثانى صح

وبانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال الشيخ الرضي لعربه
الفيح اى الى الحر بما يقوم صفة مع انه لم يخرج بساله لفظ السكت وقد دخل
في اسماء الافعال التي حملها على ان قالوا انها ليست بافعال تخالفها
للافعال صيغة وقبولا لما لم يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون
بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
نحو رويد زيدا وهو مضاف اليه او مصدر اى رفقا ولو كان صغيرا قليل
قوله او غير صريح اى لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون اصلها
المصدر للمناسبة بينها وزنا لالحاقها باخواتها من رويد زيد قوله على وزن
فوقات واصلها هيهيه كقوقية قال قدس سره الدجاجة تقوقي اى
يصيح قوقات قيقاء على فعلل وفعلل وفعلالة قوله نحو اما ملكك زيدا
اى تقدم وعليك زيدا اى الزمه فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح
على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس قوله ومن خواصه خبر
قدم لا تمامه او للقصر او مبتدا كما قال الكشاف في قوله تعالى ومن الناس
من يقول امنا ولا يبعد ان يقال يفهم منه ان المذكور اقل من المتروك
قوله بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا في
التلثين قوله وبمن التبعيضية بقرينة دخولها على الجملة الجمع فلو دخل على مفردة
لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس وهذا من
الانس لا يقال يفهم منه انه لو لم يات عن التبعيضية لكان الكلام صحيحا لكنه
عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة اقل الكثرة عشرة لانا نقول

الا انا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة الكثرة اذا
فرق بينه وبين جمع القلة ونحوه في جانب القلة ولئن سلم انا نقول كل منهما
في مقام الاخر فذلك مجازا غير ملزم وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في
غيره تعبير لا بخصص يختص من جزئية السبيل وانما لم يقل ما يوجد في الشيء
ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي بانه
فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها
وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظ ما بالخارج المحمول بشهادة
المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر لوا
انطباق الشارح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان سائر المذكورات منها من قبيل
المسامحة المشهورة وهي ذكر المبتدا وارادة المشتق قوله دخول اللام اى
اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان
يكون ذلك بسبب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها وبقرينتها قوله اى اللام
التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل من المضاف
او للعهد الخارجي او للذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه
كان لتشمل الالم في لغة طي وهي تجيء في طي تشملا ايضاه لحرف النداء لكنه لم
لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا لان القابل للنداء ليس الا بعض
الاسماء قوله في مثل قوله ... في جواب ... فقال امن امبر امصيام في امسفر
امسفر اعدم شهرته والاختصاصه ببعض اللغات والجواز ان يقول ان
الميم ليست للتعريف او في اختصاصه قوله وفي اختياره اي في ظهور اختيار اللام

اللام على حرف التعريف اولى اختيار اللام على الف واللام بهذا الاشارة
هي اللام وحدها لان اللام نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن
وكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان ويتوافق دليلهما زيدت عليها
همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها
مطلوبة لكثرة استعمالها اي انها كهمل ايضا ولم يكن كمهمل كان
المناسب كسر الهمزة وفيه ان عذره قد سبق الى انها الهمزة بضعفها شيوع
حذفها في الوصل والعلة لا تخلف لان لتعيين معنى سمعت عن الافاضل
ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخل على
اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعيين المعنى المستقبل ومنحصرة في الجنس والعهد
لا اللام مطلقا فانها يدخل على اللفظ ولا تعيين فيه لا عهدا ولا جنسا كاللام
الداخل على المعرف بالتعريف اللفظي بدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قوله
وفيه انه ان اريد بالمطابقة معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الفعل
الا الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير مفيدة
ظنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا
اللهم الا ان يقال في هذا التعليل وان نفى جواز دخولها عليه ولكن
الا عن دخولها عليه الحالة اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلها حالية
محققة او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة وكذلك سائر الخواص الخ ثم
اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقة
بل اضافية لوجود بعضها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى

به المعنى لا يوجد فيه وكذلك علوى بيان الاطراد الانعكاس ثم علم انه اختار
هذه الخمسة لان كل منها منطبقة لخواص كثيرة فان اللام منطبقة لانواع التعريف
والجر منطبق لاختصاص حروف الجر اي كثرة والتنوين والتخصيص والتحقيق
وان والاسناد اليه لاختصاص كونه معطوفا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف
والاسناد اليه علو لاختصاص كونه موصوفا وذا حال وتمييزا ومفعولا ايضا
لتلك الاخر خواص كثيرة ومنها كثيرة مبنية في علم المعاني لا يوجد غيرها من
الكلام ومنها دخول الجر او بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه
يكون عطف على اللام لفظا او محلا ولو اريد بالجر مصدر الجر لما كان عطف
على دخول اللام وقدم عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين
لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعت في كلمة كان التنوين متأخرا
عنها متراخيا في الوجود واما تقديم اللام عليها فكان للمقصد موضعها واما
تقديم الثلثة على ما بقي فلانها لفظ وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على
الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام قطعة
فيه خواص كثيرة لان اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف فيه يجر معنى الفعل الى الاسم
والمقصد الاول حرف الجزم واما الاضافة اي اما الذي ليس فيه حرف كما
في الاضافة اللفظية فلانها فرع اولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا
والفعل والحرف لا يكون كذلك بان يختص بيان للمراد بانها مخصوصة
على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص به الافعال
المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلاله معنا

معناه غير صالح لان يضاف اليه شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان
يدخل في الفعل قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه
كما يقتضيه سياق الكلام عن الفائدة والاخلال عن الفائدة وتوجيهه
ان الجنس قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال الاسنادي
الى نوع الاسم مطلقة بهذا وفائدة هذا الارادة انه اخص من ان يكون يقال
يقال كون الشئ مسندا اليه ان يعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص
وهو الشئ وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة
كما يقال غلام الرجل لحبه ان معناه غلام الرجل لحبه مضاف اليه بحقه
فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا القول ههنا ان معناه من خواص الاسناد
الى شئ وذلك الشئ هو الاسم ويجب ان ننظر الى الطابق حتى يكون الحكم
مفيدا سواء كان ذلك النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده الفعل يرجع الى
الظرف الذي المذكور في الطبايع او الى اللفظ بعينه قوله لان الفعل يعني ان
العرب لاحظت مع الفعل نسبة فالامر مرتبط به لا غير بخلاف معنى الاسم
فانه لاحظته لا على وجه منه في الشئ وكشف اليه شئ فلهذا كان صالحا للفعل
بلمس قوله من التعريف والتخصيص تقليل الاشتراك الافراد فيه يرد بالفعل الا
الطبقة فلا يفيد التخصيص وفيه نامل لجواز ان يقول ضرب اليوم مريدا به نفسه
الطبقة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذه النوع
من التخصيص جار في الفعل كتخصيص بالظرف والحال ان قلت وناحية باعتبار
معناه الصوري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول

مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح النقض الاتى كمررت بزيد فان الربط المدلو
المدلول الباء ليس الا بهذا المرور بزيد قوله التخفيف وذلك بخلاف التعريف
او ما يقوم مقامه الا يوجد شئ من ذلك في ان ويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه
طرد الللباب قوله وانما في الاضافة يكون الشئ مضافا اي بالمعنى الاصطلاحي
لمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعل مقابله كون الشئ مضافا اليه اذ
لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد والقول قدس سره فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصدر عند الدرر عبارة المنفصل بين هذه
بين الاحتمالين حيث قال الاضافة كذلك يعني من الخواص لم يرد بها الا
الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف
او الواو الجمع لانه انما يصح يضاف الى الفعل الفعل بتاويل المصدر ان قلت لي ان
قلت له كيف يصح ارادة الجمع من الاضافة قلنا لا شبهة في ان تجد بين المضافين
المضافين حال ترتب تارة الى الظرف وتارة الى الاخرى فلعله يدعي انهما يجوز ان
يقصد مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة لها
او يدعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك مجاز فيه وحمل الجمع على ارادة
منهما على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل او الجملة اشارة الى الاختلاف في القولين
وذهب المصنف الى الاول كما نقله وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي
ان الظاهر المضاف اليه لفظا نحو اتيتك قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده
كما ان الاسمية في نحو قولك اتيتك زيد من الحاج الابريهي المضاف اليها واما
من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف الزمان في الجملتين قوله وقد يقال هذا

بتأويل المصدر ينبغي ان يكون بهذا القول رضا للتلازم لف السابق من
اختصاصه من الظرف فان الخبر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم
لاختصاص الملزوم ولئلا يجاف قول المدخل سيما في المضاف اليه كل اسم
ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأتي عن الاضافة اليه كما يأتي عن الاسناد
اليه قال الشيخ الرضي قيل علا ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف اليه
مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد اما ان فلا يظهر
صحة هذا المثال ويجي مثله في كلامهم **قوله** وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار
ظهار وازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة الالتباس
او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب منحصرا فيه لان القياس معرب
بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذه منه لجاز ان يكون الاسم
مكان الصفة حتى يكون القياس ما ذكره **قوله** ومبني من البناء المقتضي فيه
القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه في غالب بنيته لا تغير بالبناء فالمعرب
العام القسم الصحيح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفرد كون ذكر ذلك
المقسم بعد ذكر المقسم **قوله** الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخل على هذا
القسم للعهد للاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم
وافت **قوله** اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير
مطرد ولانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل لان الشي
لا يشبه ولا يناسب نفسه كما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق
العامل بمعنى الاصل فذكر الاسم صيد للتحقيق وقيل في دفعها انا لا نسلم لزوم مشابهة

وهو الاسم الذي هو قسم الكلمة وقيد المعرب اي الاسم المعرب الذي له المعرب للضارع

اي كون اللام للعهد باشارة الى المعرب

١٨

من مشابهة الشي بنفسه لان اقسام ماثلته بشبه بعضها بعضا وفيه بحث
لجواز ان يقال ان مشابهة المنفية عنه والالزم الدور ولزم ان يكون بنا
بناؤه لعارض مشابهة لا بنفسه الذي ركب مع غيره المركب يطلق على
معنيين المنظوم الى شي ويستعمل بمع وعلى مجموع المنظومين ويستعمل بمن كالمركب
بالمعنى الاول زيد في قام وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال للاحد الخفين
زوج والمجموعهما واعترض عليه بان المتبادر من المركب المعنى الثاني والفاظ
في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك
تركيبا يتحقق معه عامل لم يقل تركيبا مع عامل لتشمل المعنوي ويبعد ان يراد تركيبه
مع العامل انتظام معه بمعنى تحقق العامل معه الذي لم يشبه اي لم يناسب
الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي اعم منه لان المدرسة ما هي
بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول ولذلك قال
المبني ما ناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنيه في بحث المبني فلا يلزم في الترك التعريف
بجهالة كما يلزم فيما اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يبين فان النفوة
عارضا واسقاط بعدم مرادا اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم فاب
بنفسه اي اصل البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان الاصل جميع الافعال
البناء وانما الاعراب يعارض مشابهة بالاسم وكان فيه حرف العبارت
عن الظاهر لان المتبادر من المبني الاصل انه مبني لذلك بحيث دون العروض والمبادر الاصالة
من عارضه الحاجة سواء كما هو اصله لو وضوءه الاعراب وهو الماضي
امر كما زعم الخصم زاد بعضهم الجمل من حيث لها محل فاعتبر العلامة آنفا

نحوه ملا عامله

التعريف

من البناء

ان العلة الكافي في تحقق المعرب يكون قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء
وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف بل ذكر مع القابلية
وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطي الاعراب وهي التركيب و
تحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا
في ذلك من لفظ المعرب وجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقة المعرب كذلك
ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اي
كمعرفة حصلت بالتتبع والاستماع منهم مستغن عن تعلم قانون المدون و
ورثته بخلاف من لم يتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم
تعلم المدون ولذلك التعلم ان كان مع دليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا
دون لم يكن معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من
معرفة المعرب اه اشارة الى ان يستغني التعريف فيه بل الفائدة المقصودة
من التعريف المعرب وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه
صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذلك مما يختلف اخره باختلاف
العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف العوامل فهذا مما يختلف اخره
باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان
يقول زيد في مقام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف اخره
باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور
فان الوجه الحاصل فيه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدير الشيء على نفسه
ظهور الدور او لا فظنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي ما اختلف

ما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة وهي ما اختلف
اخره والصغرى مقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء
على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة الكبرى اي من معرفة ان هذا او
ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه معرب مما اختلف اخره باختلاف العوامل
والى الوسط بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم
الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور
المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجمل والنتيجة
مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف فان
الحكم في نفس مفهوم الاختلاف متوقف على صورة وهي واحدة في صورتي الاجمال و
التفصيل وهذا ظاهر للمتدبر قوله حقيقة او حكما المراد بالبدل الحقيقي تبدل
ذات الدليل وبالبدل الحكمي تبدل صفته مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل خرج جائني ابوه
الذات قوله او حكما اي حالة تشبه بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا مررت مسلمين ومسلمين
يقوم بالحرف بل يقوم به الحرف لكنها تابعة له قوله باختلاف العوامل ان قيل
ان فاعل اذا كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل
اجيب بانه صار اسما قوله الداخل عليه به خرج عن حكم المعرب اختلافا منونا ومن
ومتى باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورايت عمرا ومررت
ببكر قوله وانما خصصنا الاختلاف فيها بكونه في الجمل كما يشعر عنه الفعل قوله اي يختلف
لفظا [illegible] سواء كان بحسب التقدير في الاخر فقط قوله علي اي فان اخر [illegible]
لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب الغرض والحكم وان كان يمتنع عن قبول بحسب الخارج

كما في مسلمي وتقديره والتقدير
او بحسب تقديره بعضه فقط كما في [illegible]

قوله اى يختلف اختلافا لفظا او تقديرا اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او لا التقدير
العامر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بجعل الموصوف لان الاختلاف ملفوظا
مجازا باعتبار محله وسببه لو جعلت الحركة ملفوظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا
تفصيلا للعوامل اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل
لا ينحصر فى الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلائم قوله الآتى التقديم وتفصيل
واللفظى منه بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر ان ما يشير اليه
قوله لفظا او تقديرا قوله رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت حبلى ومررت بحبلى ورأيت
مسلمين ومررت بمسلمين اى مدلول بيانا بين الصورتين فاذن ظهر شمول
المثنى والمجموع قوله علامة النصب اى علامة هى النصب الذى هو علم المفعولية
وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف فى اخر المعرب فى العوامل
اذا ركب قوله مع عامل ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان
العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء من التركيب الذى يتحقق مع عامل
معنوى بان فيتحقق الاختلاف فى اخر المعرب فى العوامل اجيب بان المراد بالاختلاف العوامل كما
اختلفهما فى العمل وذلك لا يوجد فيها فرضا لان عمل العامل المعنوى ليس الا الرفع قوله قلت
هذا حكم اخر حاصل ان الشىء لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يعتبر الاختلاف
بالعوامل باحد الازمنة وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل التقييد بالظرف لازما له
قلت فيه صرف الكلام عن الظاهر ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز
ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل فى شىء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل
من لوازم ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له فيبين المراد بالاختلاف الاول

الاول معا يشمل الاختلاف الذى يتبدل حالة المعرب وباختلاف الثانى الموجود وقد عرفه
بان اختلاف اخر الكلمة بالعوامل حتى لعل ان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية
ولا يخفى بعد ذلك كل قوله بانه الاعراب هذا الحكم لا يكون من خواص المعرب
على ان لا يتحقق فى الصورة المفروضة عوامل فى شىء من الازمنة او لو تحققا فيها
عوامل فى الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت
قوله اى حركة او حرف كان التعريف مشهور من الاعراب بانه حركة او حرف وسيذكر بعضها ضبط
اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قوله اختلف فيه وبه اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان
نعم مسلمان ومسلمين بحيث الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كما
كالتنوين فى المفرد ولعلهم راوا ان هذه التثنية لما حذف فى بعض الاوقات جاز
ان يجعل الحرف الذى عليه بالنظر الى هذه التثنية فى حكم الاخر وان كان بالنظر الى
كونه علامة للتثنية والجمع ليس فى حكم الاخر وانما قلنا فى بعض الاوقات لانه قد لا
يكون بمنزلة التنوين وذلك فى المثنى والمجموع المعرفين باللام لامتناع
اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا وصفة اما اختلاف الاخر اى تحول ذاتا فكما
تحول او ابو الى الفا ابا اما تحولا صفة فكما تحول ضمة زيد الى فتحة قوله
لا يرد العامل المقتضى لذا وصفه كونه معربا فان قد يستشكل فى الحاشية
لكنه يشكل بما اذا كان العامل واحد كالباء الجارة فالاولى ان
اخراجها الى السببية القريبة المختصة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها
انتهى الكلام وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لجواز ان يجعل الباء للالة فيصدق اخر
البها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة الفاعل المؤثر فولهذا سموه

عاملا وليس علّة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة [illegible]
لتأثيره اما قوله المقتضى فلان الذي هو سبب قريب له المقتضى ايضا كذلك
ولا يخفى ان قوله ليدل الخ لو جعل من تمام الحد حتى يخرج به لكان احسن لكن ههنا لم يجعل من
تمام الحد حتى يخرج باسبيه المفهوم منه من قوله الخ فيبقى منتقض التعريف منتقض بالعلة
الناقصة لانا نقول فانها سبب قريب لفعل ليس للعلة الناقصة الا سببية بعيدة لانها
والا فانها مركبة من قريب بعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض
به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب
ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء هو السبب المقتضي علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء
لا بينه وبين سببيته ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يكون
ما يختلف به بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان
فلا فرق بين الصيغتين فليس يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف عبارة عن التحول
عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه من التحول من السكون الى الحركة ومن التحول
من علامة الدلالة كلام الاسم المثنى ومن كونه على الاسم لا كونه على الاسم من
بين كالف المثنى والجمع فانهما قبل التركيب على المثنى والجمع وبعد التركيب على انهما
لما عليه من علامة الى علامة كما في التثنية والجمع فلهذا الجواب غير مرضي عند المص
بخبر ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجوع الضمير في آخره الى المعرب ان الاختلاف
بطرفيه بعد كونه معربا فرج ح حركته نحو علامي وانما تحول آخره من الاعراب الى الكسرة
وكذا في بجر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام وايضا و كانت ما
قبل هذه الادوات من تاء التأنيث وياء النسبة وعلامة معنى التثنية والجمع فخارجة يرجع

فخارجة يرجع الضمير الى الموصوف لان ما لحقه تلك الادوات ليست معربة وان اتت
علامة فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه موجب لوجوده فيلزم عامل
الا قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة قوله ليدل على المعاني جمع
معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين قوله واللام في ليدل للمعطوف عليه
اسم ان وخبرها قوله يعني وضع الاعراب وضع الاعراب في الاسماء ليدل
على المعاني ويتضح به المعاني في افعل الاسماء من غير استعانة الى العامل والنحو
بنيه وذلك للاعتناء بشانها قوله فانه بعيد اذ لا نظر اليه وضعا الا قصدا
ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني
لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين لا ما به الاختلاف
كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى
الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك اختلاف المعاني المدلول عليها بحصول
المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه
قال المص انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف
ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى
بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فانه يلزم
ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ولا يمكن ان يقال فيه ان الاعراب
ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو

لوكات والحروف قال الشيخ الرضي اللغة اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف
الا يرى ان البناء هو ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات
وفيه نظر لان في المبني يتحقق الاختلاف وسببه قد بين ان الاختلاف لا يناسب
بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليتحقق فيه الا عدم
الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه
عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء ويطلق الحركة او السكون وغيره
سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والمتقابل بين عدم الاختلاف
وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلها
متقابلين **قوله** يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الا
سم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطة **قوله** المعتورة على صيغة
اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء
تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا
لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضا
الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لا يكون احدها مطروا عليه فاذن تعين
الكسر ويوافقه الرواية ويرشد الى ما ذكرناه ما قال الشيخ الرضي وهو
ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة
مميزة له من المطرو عليه ومن ثمة احتاج المجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم

لايلزم

لا يلزم ان يجتلب له اخف العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير
وقد يجتلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى
في المضاف وان كان نظرا الى المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا
ككون الفعل عمدة فيما ركب منه وفي غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب [illegible]
للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء فالا
ليق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة ممكنة لازمة ومثل هذا المعنى انما يكون في
الاسم فجعلت علامة ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت في
بعض الاسماء حروف المد التي لم يجتلب من هذا التقرير فظهر وجه ما يقال
ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **قوله** على
تقضي مثل معنى الورود او الاستيلاء فان اخذ الشيء مستول ومستعل
عليه ومثله الطاريات **قوله** يقال اعتوروا الشيء اعتوارا دست بدست كر
دن جزئي داد التعاور والتعور مثله وقد جعل هنا مستعارا للتعلق المعاني
بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن التناوب **قوله** وانما جعل الاعراب
في آخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق الا
عراب في الآخر تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكلي في ضمن
جزئيه كما في الاعراب بالحرف وجعل في جانب الاخر لا يقال على التقدير الاول
لم يعلم موضع الاعراب بالحروف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع

فيه وهو جانب السفل بقدر الامكان والالزام بتقديم النوع وتاخير الاهل

قوله والاعراب على صفة اي صفة للمسمى المدلول وذلك بناء على ان الفاعلية

ومقابلها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفة للدال وهي كونه

عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد المو

صوف قوله في الاخر ان يكون عليها اي في متاخرا عن الدال عليه ان جعل

ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر فلم

يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحر

كة الذي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخ

رها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تاخرها الذاتي لازم لها اينما و

قعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة على ما ذكر وهي متاخرة بحسب

الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف

العلة فتهم الحروف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل بعض الواو وقس

عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف ولكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا

بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد القاء

فرع الدال بقدر الامكان او القاء فرعا على الحرف الاخير فان القاء فرع مما

القاء فرعا على الاكثر في حكم القاء فرعا على الكل قوله ثلثة اشار به الى ان مجموع

قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما

على المحل

٢٣

على المحل كما في قولك البيت سقف وجدران قوله هذه الاسماء القاب اي اعلام الحركة

الثلثة تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت

او غير اعرابية كهمزة قتل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية

وتسمى ايضا الجلبات رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يخفى بها بل معنا

يا شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا

بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي

لحصول الاول بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية

بفتح الفم ويتبعه نصبه ~~كان الفم ساقطا~~ فكان الفم كان ساقطا فنصبته

اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه اعد

كسر الشيء المكسور يسقط ويهوى الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي

الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد

والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا تطلق على الحركات

البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة او الجزم

في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله

بالضمة رفعاه قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف

يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا

التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان

فى اضافة الاعراب بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه ثم الرفع والنصب بالفاعل
علم والمفعول احق ومن جعل اليا فيهما للنسبة واراد الحصة المنسوبة الى الفاعل
والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما فى الشرح وتوجيه الشرح اقرب من
توجيهه الى الفهم **قوله** حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة **قوله** اى
كون الشئ مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما
لا كون الشئ مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد فى غير المضاف
اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد به وكان الجر زائدا
كالجار فكانه ليس علامة **قوله** لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبنى على
اصالة الرفع فى الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل و
الفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام فى
قوله والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب
العمدة **قوله** فاعطى الثقيل للقليل اى جعلوا الثقيل للقليل للتعادل ولذا جعل الخفيف
للكثير **قوله** والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف
للضعيف **قوله** ولما لم يبق الخ وانما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه
فضلة بواسطة الحرف فلابد من تمييز بينها وبين ما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة
فلانه اقتضاه العمدة التى هى الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان
ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته والحرف

مدخل

مدخل فى ذلك اعتبر لفظهما اما عمل الحرف ففى الظاهر واما عمل الفعل ففى محله
ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر
فى موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما
اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا
والثانى فى المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ
فى والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو
فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعنى الاسم والفعل وكان الا
يدخل فى غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما فجعل ما بعدهما منصوبا
قال كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى **قوله** العامل احتيج الى بيانه اما الاحتياج
بيان حكم الموجب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور فى حكمه مراد فى تعريفه ولانا
اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما
لاستيفاء ذكر العلل الاربع التى هى مقاصد هذا الفن كما قالوا فان الكلم
مادة والاعراب صورة والدلالة على المعانى غاية والعامل فاعل وتاخيره
عن المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لاحتياج
فى بيان الصورة اليها ولانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم
اذا كان المعانى المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغى ان
يكون تعريف العامل مطلق عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص

مما اقتضاه المعنى او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له
تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد **قال** ما به يتقوم
تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف فان قلت التعريف
غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى
المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة اي ما عدّه آلة
لتأثير المتكلم واعتقد انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا الافعال
فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض
من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المص عن تعريف الجمهور للمعرب لان
العامل مأخوذ في تعريفه لانا نقول قد يكفي ضبط المدون وحصره العوامل
مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان
سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة
وقد يقال انه علامة لما احدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه ما ذكره من ان
رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان للآلة تقدما بالذات على ما هو آلة له
ومن حق المتقدم بالذات ان يقدم لفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني
فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة له ليتوفر اولا
ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل
ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه لا على

المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك
لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا
منهما عامل في الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر الا بجهتين
مختلفتين كما في كلم الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى
اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى
التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له
فلا تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين **قوله** اي يحصل في التقوم بالحصول لا با
لقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام الجوهر
بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني
المعتورة انما قيد المعنى به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار
كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه **قوله** اذ به يحصل معنى الفاعلية لان له
استدعاء الاسناد اليه **قوله** اذ به يحصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في
رأيت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية بمجموع الفعل والفاعل عامل في
المفعول لانه صار فعلا بمجموعهما **قوله** وفي مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه
واما في محله فالعامل هو الفعل ومحل النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا
واما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال
حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان

لان صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف

اليه والمعنى قال الشيخ الرضي **قوله** فالمفرد لما ذكر الاعراب والانواع وكان المحل

من الانواع اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها

فاتى بالفاء لبيانها **قوله** الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق

على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل

المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه

غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم

فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او بان الاسماء

الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شمول جميع الافراد

في جميع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر المنصرف لاخراج

الغير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا الا اخراج غير المنصرف

مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب بعضها بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد

بيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا

ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء

محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط

في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء

بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا **قوله**

ولجمع

لاشمول الجمع لافراده

ولجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد ولجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تغليب ولانه

يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس صفة لهو المكسر ولتوهم التغليب كما قيل

هو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو لم يأب

عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور ويكون من قبيل قوله تع و

ستعد نفسا في مقابلة قوله تع وحبست هر نفسا **قوله** الذي لم يكن الواحد فيه سالما

الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا بالمفرد واحده وواو ونون والالف وتاء ليظهر

خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول غلاك جمع الغلاك فيه **قوله** اصلها ان

الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض الحروف وفيه انها ليست

ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة **قوله**

والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمو

لي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور لجوازه المطلق انتهى وذلك لان الفتحة

عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب

المقدر وهو القرينة على المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك

ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه عاملا ولك ايضا

ان تجعل عاملا ما هو عامل في الظرف المستقر **قوله** ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية

قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما

مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى فيه اشتباه

بحث جمع المؤنث السالم

بتؤول على معنى الملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء
قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا تفيد كون
الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان
الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة و
الكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك
قوله جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم
المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب في اعرابها ولانه اكثر
خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع
المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه
مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني
وليكون جزء الثاني ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره في الحاشية
قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون
المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير اذ جمع وجاز توصيف المضاف الذي اللام عند الجمهور
لانها في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتوصيف المضاف المكتسب
من المضاف اليه النقص و شبه بدل عنه قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان
واحده مذكرا او مؤنثا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان
جمعا لجنس الاول وبحث الاصل فقط ام فات فيه ولا يخفى ان تقريره بلا ذكر سواء كان

بحث العرف

بحث غير المنصرف

بحث المعرف او بعموم المجاز لكانه دخل مثل سجلات خرج مثل بنات فكل الاجابة في ادفع
للاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغته لم يحتج في
اخراج الثاني الى تقدير المضاف قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا خلى وطبعه
كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها
اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه في ضمنه ان الاسماء الستة حكمها
كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم
يثنى تارة ويطرد بالصفة المشهورة مسمى بها فيجوز ان يقول ابو بكر اه بالصفة
التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء ستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا
على النفس قوله بالواو رفعا اي لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما
قبل حروف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل من
التقدير مع الغنى عنه قوله اذا كانت مضافة اي ما يضاف منها وانما قلنا ذلك لان
ذو لا يضاف قوله معربة بالحركات لانه تحرك عينه ولامه وجوبا لئلا يلزم وزن فعيل وحرف
العلة المجهول اعرابا يجب سكونها بالحركة قوله مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث
اخر قوله مضافة عن قوله بالواو وذلك اما لان نجعل قوله مضافة حالا من
المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على التقديم
والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره او لان
للشارح تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق

الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب
المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم تعضيل ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والمقصود الى
نفي الا ... ضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح
به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الوا
حد كذلك قوله لئلا يكون بينهما وبين الاحاد ولان الحروف ان كانت وجودها عاليه
كانت في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من
تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستتبع المثنى والمجموع مع كونهما فر
عين المفرد بالاعراب الاقوى قوله لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة
عن تعدد كالاخ للاخ دون عدد ويظهر ذلك التعدد ثم خصصوا ذلك بحالة الا
ضافة قوله ولوجود حرف صالح فاستحسنوا من كلفة اجتلاب حروف
اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها كلمة مجتلبة للاعراب فقط لكونها
محذوفة قبل نسيا منسيا فهي كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الو
و في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب
قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقي
فيهن في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة
والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات

من جنسها

من جنسها للتخفيف وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة عن لام الكلمة في
اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة فهي بدل
يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث ولا
يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان المحظ
ور في جعل الاعراب من نفس الكلمة لنوقض التخفيف كما في المثنى والجمع ولانه يقول
ان علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني قوله
وهو كلا وليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه
كقولك كلا الرجلين جاء وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولزوم الالف في الا
حوال الثلث حال الاضافة الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والف بدل
من الواو لابدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين فان
اصل اثنيين وقال السيرافي ابدل من الياء لسماع الامالة لانهم يميلون امثالها
على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف
للتانيث جعل اعرابا كالالف في كلا ولنا جيء بالف التانيث بعد التاء
لان التاء لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها
بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب كتاء اخت وبنت هاء في الو
قف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها لتغير الاعراب جاز الجمع
بينهما وللحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز

بتوسيطها رد المعنى حيث قال انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون و
سطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى فقط كقولك كلا
اى ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقوله كلا زيد وعمرو **قوله** فاذا اضيف الى
المظهر يجب ان يكون معرفة **قوله** واذا اضيف الى المضمر الذى هو النوع قيل انه
اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى و
لفظا واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب
ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا واما اذا اضيف الى
المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا **قوله** واثنان قال الشيخ الرضى كان عليه ان
يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه
كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك ان معنى ثنايان لو استعمل
في طرف الحبل ولم يعن الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال المفرد اثنان
اثنى اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالمثنى في مجموع
الحبل لا في كل واحد من طرفيه **قوله** وهو الوجه ذو لاحق لفظ ولا يكون جمعا
سالما الوجوب ان يكون مفرده من لفظه وكذا اولات جمع ذات لا من لفظها
فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث الملحق
السالم ملحقا به واما ذو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وا
ما قدم الواو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله**

وهو علامة التثنية والجمع قال الرضى جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع
لمناسبة الالف لخفة لقلة عدد المثنى والواو بثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد
في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهم وكما وكم **قوله**
لان الضمير المرفوع للتثنية او لان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على
اعرابهما والسبق للاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلت الف المثنى وواو الجمع
علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى الثلث اولى بالقيام مقام الحركة
الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع وللجر اولى بها فغلبت الف المثنى وواو الجمع
في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلة
بخلاف الرفع **قوله** وفتح ما قبلها قال الشيخ الرضى ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى
ابقاء على الحركة الثابتة قبل الف المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء
الجمع فقلبت كسرة لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع
بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء لاجل ضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة
اولى من تغيير الحرف فارتفع الالتباس المجموع بالمثنى بسبب ما قبل الياء
في الجمع انه حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا
كما في الاصل والاصل في التحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح
النون في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة
وفي الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب **قوله**

الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اى فى ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى
الاختلاف لفظا او تقديره وانما قال ذلك ليصح تعريف قوله التقديري واللفظي
المعرف باللام العهد بما اراده كما تبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا قوله
قوله التقديري اه بيان لمحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التعذر
اقل ما سهل النطق اشار اليه اولا ولا كان المناسب تأخيره عن اللفظي
لان من حق العلامة الظهور قوله اى فى الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست
مصدرية كما قيل وذلك لاحتياج الى جعل فى بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت
والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال فى الامثلة ولفوات الملائم كما يجئ
من بيان محال الاعراب ولان فى فى قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام
والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو غير المتعذر والاستثقال
ولا يخفى فساده قوله الذى تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير
المستتر راجع الى الاعراب وكان تقول الذى تعذر اعرابه فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه على الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل قوله الذى فى آ
خره اى فى موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر
الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الالف المقصورة سميت بها
لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى
بدليل مقابلتها بالممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه فى ياء غلامى قوله او

محذوفة

محذوفة وجعله فى حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولفقدانه فى هذا القسم وظهوره
مقابله مثل بالاول وترك الثانى قوله كعصا وغلامى خبر مبتدأ محذوف والتقدير
هو اى ما تعذر عصا واشاله او صفة مصدر محذوف اى تعذرا كتعذر عصا و
غلامى وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامى بدلا من قوله ما تعذر
او بيانا له قوله مطلق على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما تضمنه
الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى
تقدير الثانى حال مجازى اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرفا وصفة لذلك
المحذوف والمعنى كتعذره فى زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثا
لث حال من قوله كعصا وغلامى والعامل فيه ما هو عامل فى الظرف المستقر
او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف ما دامت الفا قوله وكما فى المعرب بالحركة
لم يقل وكما فى الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه جمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو
قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل
الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى
المبنى وخالفهم المص لان غلاما معرب ولان الاضافة الى المبنى لا توجب البناء
الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل الخ قوله قبل دخول العامل لان
العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته فى نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة
اليها متقدمة على العامل وهى مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فانه يجب الخ تفريع

واشاله وغلامى

الاسم

البناية (margin)

على البعض منه الاستثنائية التي تفهم من قوله لا لا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة

الملاقية متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على الاعراب فلا

يجوز ان يتوهم انها لما ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بمجرد مجي الثانية قلنا لا وجه

لزوالها لسبق وسببها مع ان الاصل ابقاء الشيء على ما كان عليه وان العنايات بكسرة

الملاقية اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت

لم لا يجوز ان تجعلها علامة اية بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فنقول اجيب

عنه بانه يلزم ح توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارد

المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين

اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان

حمل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملها على معنى

التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله اي في حالة الرفع والجر

يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كالاستثقال الكائن وقت

مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له وكان ان يجعل مصدرا اي استثقال

رفع وجر او حالا اما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا او مجرورا

الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لاستثقال الضمة والكسرة

على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي فذلك محسوس لضعف الياء وثقل الجر

كنفي مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستثقل الحركات للظبي وكرسي

قوله نحو

قوله ونحو مسلمي عطف على كقاضي مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاضي اذ لو قصد

ح بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب لكان مستدركا لافادة العاطف اياه ولو قصد

كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج اليه الى

ذكره اذ ليس المقصود في التمثيل خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات وا

جزائهما ولهذا لم يجمع بين كقاضي ونحوها قوله فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي

اي ان تلفظ الاعراب في مسلموي بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصاها

لكن المؤثر في التقدير في عصاها بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من

الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة

وثقله يوجب ابدال الحرف للاسكان وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب حالة

الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة

كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم

الثابت فلو جعلت الياء بدلا عنها لكان لكل واحدة اعرابان لفظي وتقديري

بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة ايضا باقية

على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلثة او بعضها

فيما كان اعرابه بالحروف ولاقى مدة اخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا

او لا في قوله نحو والمقيمي الصلوة على قراءة النصب واعلم نقل ولاقى اخره لئلا ينتقض

القاعدة بمصطفو القوم ولعل اعلم بعده المضافة بصدد بيان الاعراب

اللفظي والتقديري الثابت للاسم لذاته لا باعتبار دخل عارض فخرج كان الياء في مثل
غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في نحو ان
اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعد من التقديري
بطل قوله اللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى افراده
والى اللغة الاخرى فيه وهي فمي وان كانت قليلة نعم يبقى الاشكال في الاعلام التي
تحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب يتعذر اعرابه وجوبا لا
شتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى
بتنوينه انما لم يكتف الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم
غير المنصرف بانه ما فيه علتان اه علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا دفع ما سبق
في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي تدخله الحركات الثلث والتنوين
بين وغير المنصرف بانه الذي سلب عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح وذلك
لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المفهوم من التعريف وعدم انحصار المعرب
فيهما لخروج ما اعرب بالحروف منهما عنهما قوله غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف
وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامة
وهي التنوين او لاتصافه بزيادة التمكن ولذا يقال له الامكن ولما عري مقابله
عن تلك الزيادة سمي غير المنصرف قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة
لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا يكتسب التعريف
من المضاف اليه

لان كون الاسم منصرفا يتوقف على دخول الحركات الثلثة والتنوين ودخول الحركات الثلثة والتنوين يتوقف على كون الاسم منصرفا فيلزم الدور وهو باطل وكذا كون الاسم غير منصرف يتوقف على عدم الدخول وهو يتوقف على كون الاسم غير منصرف فيلزم الدور ايضا

مطلب غير المنصرف

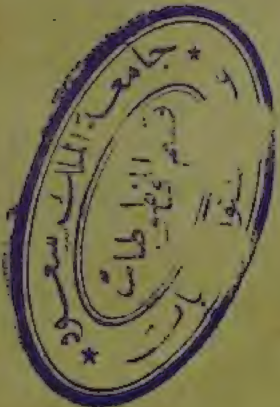
من المضاف اليه المراد بغير المنصرف معناه الوصفي وهو مفهوم محصل لا باعتبار
فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم
لانه علم ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر مقدم يخالف الاسلوب الشائع
من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء
لشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قوله فيه علتان فاعل الظرف
او مبتدا قدم خبره وللحكماء صرفوا العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي
حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي
ان يختار المتكلم عند حصوله امرا اختيار ذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا
يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صرح كلام المصنف في الايضاح
يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وينبني ذلك على ان صاحب المفصل
عنى السبب بتعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا
يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة
عنده قوله واستجماع شرائطها انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنحو
وهند منصرف بناء على صدق التعريف عليها وبادخال اللام او الاضافة كالا
حمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان مع
شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما
في الاولين فلان سكون الاوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان

اي الاحمر واحمركم

وجود اللام او الاضافة بعد وجود السببين او احدهما لزيادة الاختصاص بهما
بالاعلام الا فلت يبقى المعنى بحاله خلاف الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب بصدق
التوصيف عليه مع انه منصرف وعنده لقوله ويجوز صرفه وبدليل ايضا علما للمؤنث
لصدق التوصيف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه واجيب عن الاول
بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المجتمعين
شرائطهما كما قال العلامة من ان هذه التاء ليست مختصة للتأنيث لو لا التهيا
على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى او
ان نقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير باطل المختصة او الا
بحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم **قوله** من تسع مبنية بقوله وهي عدل الخ
فلا حاجة اذن الى التقييد العلتين بكونهما مانعين من الصرف حتى يلزم توصيف الشيء
بما يساويه والظاهر فيهما الاستغراقي **قوله** من علل تسع ومن تسع علل والاول اوفق
بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع **قوله** اي
العلل التسع مجموع ما في هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت
سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت
ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وا
غالم يذكر اوله ما هو يكون له غني عن التوصيف لان التوصيف المستفاد منه غير جامع لعدم
صدقه على ما فيه علة واحدة تقوم مقامها الا بضرب من التكلف بان يقال المراد

اجتماع

اجتماع الشيئين حقيقة او حكما **قوله** المجرد المحافظة مجردة عن التراخي و اريد
مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية لجميع المسبب مثا اخاع ثبوتها لما سبق وكذ
لحال في التركيب **قوله** والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون
قوله منصوب على انه حال او صفة موصوفة محذوف منصوب بتقدير اعني
لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا
على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت لتحسين اللفظ على الوزن يدل
عليه تنكير البواقي او بدل محذوف موصوفها اي نون زائدة او خبر مبتدا محذوف
اي هي زائدة والجملة معترضة **قوله** اذ المعنى ويمنع النون الصرف وذلك لان نحو
عدل الخ تعداد للموانع لانه خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل عن تسع
او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام
قيل يجوز ان يكون عاملها التوصيف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض
جميعا قبضته **قوله** الف الا الجملة حال من صاحب الحال الاولى فتكون من
الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر في زائدة فتكون من الاحوال المتداخلة
او صفة **قوله** ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة
او لنفي الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية
وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية **قوله** يعني ان ذكر
العلل الخ من قبيل التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من جمل



المقصود على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان
كذلك يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل **قوله** او القول بان كل واحد آه الاظهر
ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر
اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المحقق بناء على ما ذكرناه **قوله** وقال
بعضهم اثنان لعله اراد ضم النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية الى
النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كشمر
علما ولا يخفى انها لا يتناول نحو افكل بل نحو اعلم اسم واما التركيب ففي البوا
قي وقد تكلف في اعتبار التركيب فيها كما تكلفنا لامعنى له فلا فائدة في ايراده
قوله وقال بعضهم احد عشر بهذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به
ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت
في اخر الاسم وجعلت ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطي او لا كقبعثرى
لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم
تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل
المحقق لم يعتبرها لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع
الصرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التا
نيث من الالف والنون الزائدتين **قوله** اشارة الى قسم التانيث يعني ان
التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث

الفعل

الفعل هو فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي فيه علامة **قوله** من حيث انه
لا على علتين آه انما قال ذلك لان الكل يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة
ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين او ما يقوم مقامهما وعن المنع
في الا انهم **قوله** الا الكسر والتنوين انما ذكر الكسرة ههنا مع ان انتفائهما قد
علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد بيان الكل فانه اقرب ضبطا
ولا يخفى ان ذلك الكلي لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا في
اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم **قوله** لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية
لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية المرجوح للرا
جح وانها لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم منع الصرف لغير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم
وجه **قوله** فاذا وقع في الاسم علتان آه ولم يكتف بفرعية واحدة لان المشا
بهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة
بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسباب بهذه العلل
خفي ولم يكف واحدة الا اذا قامت مقام اثنين **قوله** فيشبه الفعل اعلم ان
اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معنا
كما في اسماء الافعال يبنى ويعطى عملا واذا شابهه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء
معناه كاسم الفاعل يعطى عملا ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب الفعل
ربما يتطفل الاسم واذا شابهه لوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها

بعضا

مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى به عمل الفعل لخلوه من معنى الفعل بل يمنع به حالة
الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسرة او يتبعان معا **قوله** فيمنع منه الاعراب في تقدم
الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبع الكسرة وقد جوز الكل
الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي الثاني لعود الكسرة بضرورة عود التنو
ين وعدم ضرورة عوده بها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف
ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاراد والنفي من اول الامر على انه لم يسقط
الا لمشابهة الفعل فحذفوا صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المص انما تبعه
لان الكسر يلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخل التنوين يدخل الكسر فاذا انتفى
التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى
التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود
المعوض عنه **قوله** لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله **قوله**
الوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به **قوله** لانك تقول قائم اه فهو
فرع لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا في المعنى هكذا قالوه وفيه بحث
لان التانيث طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو
هذا لا ذاك فان المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استاده مع
غير تعرض للتذكير والتانيث **قوله** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف
طار على التنكير لما يوضع جديد وباداة فهو فرع لفظا ولما كان ما تعرفه

مجهولا

مجهولا لما كان التعريف فرعا للتنكير معنى **قوله** والالف والنون الزائدتان فرع
ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما الصرف لمضارعتهما بالفي التانيث الممدودة
في امتناع التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكونهما ذا طرفين في كل منهما والتانيث
ثم فاشبهها بهذه العلة ولا يخفى انه لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به
قوله لان الاصل لنوع اه يفيد فرعية قسم الاخر الذي في اوله احدى الزوائد الاربع
قوله ويجوز صرفه لا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها و[illegible]
الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدودة في الشعر دون مد المقصور الا نادرا
وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية **قوله** اي لا يمتنع
الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان
العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب
الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويقيد بجانب الوجود فلهذا فسره بقوله
لا يمتنع **قوله** اي جعله في حكم المنصرف فان ما لم يترتب عليه غايته في حكم العدم وبهذا التو
جيه والتوجيه الآتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء
في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جدا **قوله** كقوله صبت اه البيت
رحمتي اب قال قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رض في مرثية النبي عم
واول ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيته بالعجمية
غالية بوي خوش نيز كه مرثية التحقيق لمغفرة برو كرده سياست كردن

وكره تنبيه يقال رتبته ورتبوه اليف التربة فكان المعنى غاية والمعنى فالذي اوى
شئ وقع على من شم تربة احد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية قوله
فكلوا اغذاءه يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة استئنافية والفتح وح يكون منصوبا
بنزع الخافض وهو اللام وانما يقل الضرورة لظهور امرها قوله قلنا الاحتراز الخ
قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عدا الشواء ضرورة قوله لان رعاية التناسب
الكلام امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنأني الشئ ومرأني والاصل امرأني
عند من لم يثبت مرأني وقال العتبع والفجر ثم قال بر وقال سجي لموافقته قلي قوله
لتناسب المنصرف الذي يليه قديرا ولتناسب المنصرف الذي لم يليه كقوله تع قوارير
على قراءة التنوين فانه صرف ليناسب اوافر الاي فانها كالقوافي يعتبر توافقها
وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فلبي يقتا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا
من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تع الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه
قد يقلم المرام فيصير فصيحا فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنة وجعل فصيحا
وكذا يبدي للتلق حسنه قوله تع يبيده والالف الفاشية يبدي روى ان بعض
البلغاء قال لكاتبه اكتب يا جار فان الركب قد جار وابن الضم الرا في يا جار فقال
الكاتب يا سيدي يا جار بالكسر افصح فامره بما امره به اولا واوله بان التناسب احسن
قوله مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف والالحان الانسب الاكتفاء بسلاسلا
قوله وما يقوم مقامها الاولى تقديمه على الحكم لانه بصدد بيان لما يلي به في حد غير المنصرف

قوله احدهما

٣٦

قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي جمع الى ان ينتهي الجموع الى
فيمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سببيته فمنهم من ذهب الى توقفها
مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمحقق ذهب الى انها تكرر الجمعية حقيقة او
حكما كما ذكره الشارح قدس سره والاكثرون ذهب الى انها لكونه لا نظير له في الاحاد
العربية واما نحو ثماني فشاذ واما نحو رباعي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوا
زن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يماني وشامي في المنسوب الى اليمن
والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لهما عند
لان احدى يائي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة
لا يعتد بها في الوزن وكذا تهامي بفتح التاء في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهو
بلد قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة وانما لم يعتد
بياء النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوبة الى العار لانها تثبت في
واحده وقد جمع هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل عان
لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى الثمانية نسبة
المعدود الى العدد فان الثمانية في الاصل عدد والثماني هو المعدود وليس الالف
الالف التي فيها غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك الياء
غير الياء واما سراويل فاعجمي او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو الكلب واجمال فان
لهما ثابت لهما نظير في الاحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل

بصيغة على لفظ كما يقولون الاحاد فشبهاد كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار
بمجيء الفعل في الواحد كخواديج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمداين ولا بأجرد وانك لانهما
اعجميان ولا احتمال ان يكون فاعلا ولا بانشئه لانه جمع شذ على غير القياس او جمع لا واحد له
ليلزم تانيث الفعل المنسوب اليه قوله كالكاتب قال قدس سره في الحاشية فالكاتب جمع الكلب
واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى السوار
تلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب
باي والكثير ما يقع هذا الاسم على الابل واراد وابا جمع جمع التكسير فقط لان جمع الجمع
التكسير اوالفرد بالمختلفة كذا في الفرائد قوله اوحكما كالجموع اه انما جعل ملحقا بالقسم
السابق لانه يشابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد
شار اليهما قدس سره وثالثها انه يمتنع من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة اللازمة
في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم يعاد قف
احديهما الاخرى نسبا الى التانيث تغليبا قوله فانها الف لازمة للكلمة اي لبناء
كلها وان اتفق في بعض الاحوال زوالها كجارة وتجارة قوله فالعدل الغاء تغيير العدل
والفوائد اي بيان نفس مفهوم السبب او شرط تاثيره وعلية وهو في اللغة الصرف يقال
اسم معدول اي مصروف عن هيئته قوله مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه
اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر المطلق
بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به

بتحقق

يتحقق التوعية وهو هنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا
يتصور خروج الكل عن جزئه قوله عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورة الكلمة ايضا فان
خروج سحر معينا من السحر خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل اللام فيها ثم لها دخل
في صورة الكلمة لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها و
مع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا بغير
التعبير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون
يوم الجمعة معدولا عن جمعة في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير الملخص اذ ليس
للجمعة مدخل في صورة الكلمة لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالظرف الزائد ويمكن ان
يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المغيرات القيا
سية كالمقام قيل لم تدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدول الخ تأمل
قوله واما المغيرات الشاذة كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كأيس
في ايأس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الو
زن فانه امر اعتباري واما الحذف في عنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما
اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق
انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا التقدير على تقدير كون تغيير غير قياسي قوله
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب ولهذا يضاف اليهما فيقال جمعهما
ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا اه كان

وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث
واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف وقد علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا ب
علتين حقيقة او حكما ففتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية
او الوصفية ولم يجدوا الاخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض تلك الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت
اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالثاني هو العدل
التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل التقديري اي
العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس له ثبات في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي
والتقديري آه المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار
ان عدل بعض الامثلة ثابت لغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت لمجرد منع الصرف
ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا اثبت بدليل غير منع الصرف
ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرع وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار
العدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف فان قلت كيف يصح قول الآتي
فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر
النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما الاخر
ورد فيه كما سيجيء فبالنوع قوله فعلى هذا قوله تحقيقا آه وصف لحال المتعلق او
ما على المشهور فمعناه خروجا تحقيقا اي خروجا محققا كرجل سوء يعني رجل

سوء فيكون

سوء فيكون وصفا بالتحقيق وصفا لحال الخروج كذا معنى قوله تقديرا قوله كثلث ومثلث
صفة بعد صفة لخروجا او خبر محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث قوله والاصل انه اذا
كان المعنى مكررا ان يوافق الدال المدلول وهذا اضعف مما قال الشيخ الرضي وهو ان الد
ليل على ذلك انا وجدنا ثلث ومثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء
على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرأ
ت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستواء والحاقا
للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر لفظا حكم بان
اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله
قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى قوله وفيما و
رائها الى عشار وموحد خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة
في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسع نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع
ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله والسبب الاخر
عدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب التكرار والعدل لانه عدل
فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر والاسمية الى الوصفية قوله لان
الوصفية الوصفية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة ثلثة من اسماء العدد
وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى يكون اوصافا فاجيب الاصل نعم

يستعمل فيما الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي ثلاثة ثلاثة لما وضع لفظ ثلث وثلث
وصارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها ولقائل ان يمنع كون ثلاثة ثلاثة
باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله وآخر اسم التفضيل بشهادة
الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر اخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل
افضلان افضلون وافاضل فضلى فضليان فضليات وفضل قوله لان معناه
في الاصل اشد تأخرا اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما
هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاءني زيد وآخر رجل آخر لا حمار آخر وامرأة
اخرى قوله وقياسه كم التفضيل الى ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان
لم يستعمل فيه فلا نم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس
كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ
الرضي من ان القياس في آخر حسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن
عدل عما كان حقه حسب الاصل الى التعرية عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما
كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه
من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا ان ثمة العدول عن لازم بخصوصه
واحتيج الى تغيير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله
فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام بناء على لزوم المطابقة للموصوف افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شأن المستعمل باللام قيل لكن

يرد عليه

يرد عليه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما هو
في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان
كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صارت با
لغلبة على اخو النجم او لا نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى
اللام محفوظا لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب غير منصرف في المشهور وذلك بالعدل
والعلمية المقدرة كامس في حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الامس غير منصرف با
لعلمية المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجر فيبنى عندهم وكذلك ضحى اذا اردت به ضحى يوم
بك عند الجمهور والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينان كامس وسحر مع
انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عن ذكر معه من يؤيده شيوع نحو
فقد المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن يتوجه عليه لزوم المطابقة للموصوف
مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع المؤنث وعن ظاهر
هر الواحد المذكر لا يخرج عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف لا آخر لان تقدير
من لا يوجب العدول على تفسيره لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع
التصاريف لان اللام داخل في صورة الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر
العدل الا في اخر جمع اخرى لعدم احتياج افراد وافراده وعدم اعراب منع الصرف
في البواقي قوله لا لهما لو جيء به للضرورة لما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى
ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز هنا قوله او

الصافية اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تابعاً للاول او لا نعم
من شرط ان يكون تابعاً للاول ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او ولا له
ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الاعلالة او بداهة سابح قوله وقياس
فعلاء مؤنث افعل كانت صفة آه عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلاء انما
يجمع على فعل اذا كان مذكره نحو على فعل ابيض واجيب على اجمعون لا على جمع قوله وان
كانت اسما ان يجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ورد عليه ان
جمع لو كان اسما لكان اجمع اسما كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بهذا الجمع الا
الوصف او العلم ولا ان يقول انه علم جنس قوله والآخر الصفة الاصلية وان
صارت بالغلبة في باب الفاء كعبد اسما وذهب اليه المص واعترض عليه بانه لو كان
صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح
جمعه جمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الكامل
افاعل كاساور وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه
جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرأت
الكتاب اجمع انه اتم جمعاً في قراءتي من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل
عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فيصح ان يكون
مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح حسنا وخشنا في حسن وخشن مجرداً انهما في حكم احمر معنى
وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ما

ما ذكرناه

ما ذكرناه من تقرير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية في بنية الامثلة لا يرد جمع ثان ثلث
اي لا ينتقض التقرير بهما قوله كيف ولو اعتبر جمعهما يعني ان اوساً انيساً لو كانا معدولين عن
واحد لم يبق نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما جمع عن
للواحد على خلاف قاعدة الجمع او من جهة انهما عدولان على خلاف قاعدة العدول لا
سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للعدول قا
عدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ قال وتقديراً كعمر قال الشيخ الرضي ما ها
صله راجع الى ان فعل ثلاثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل
فيه مفرداً كان او جمعاً كنغر وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر
وجمع وان كان صفة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كحطم في مبالغة حا
طم اي ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يا فسق وهي في المذكر كفعال
في المؤنث نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى سمي بهما مذكر لامتنع صرفهما
وتمسكوا بان الاصل فيهما مساويهما لا بناهما المبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه
منع اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث فان
جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت
استعماله منصرفاً كأدد اي قبله وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع الشر
طين غير منصرف واضطرارهم الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم
قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف فان قلت فينبغي

على هذا صرف عمرو وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى الشجاع فلما سمعناهما
غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجنسى النهى
ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري
غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو
المشهور من ان المعدول عنه فاعل علماً والظاهر ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا
العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اي ليتم
الى بنائها بسببها النزال وزنا ومناسبتها العدل فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة
الاولى لا يوجب البناء والا لبني كلام وسحاب وانما عنوا ببنائها ليحصل الكسر اللازم بسبب
البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكرر
راء والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب قوله ولهذا يقال ذكر باب
قطام ههنا ليس في محله فكانه ذكر استطرادا او فيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير
المنصرف قد يكون لحمله على الاخوات قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير منصرف قوله الوصف
الكسب لتغيره لحقائقه قوله وهو كون الاسم والآخر به لا بالدال لانه هو السبب المانع للصرف
قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف
المأخوذة من صفات معينة الى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمة بل تدل على تلك
الذوات المعينة فان الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء
كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة

بالحقارة

٤١

بالحقارة معا انه وصف مثلا اذ دريهم او درهم جمع دراهم تعلل او درهم متصف بالحقارة
مع انه وصف ولهذا كان غير المنصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان
المصغر لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة
لم تتعين الا ببعض الصفات المأخوذة معها او بما قيل اليه ذلك البعض وان قلت اذا كان
المصغر وصفا فكيف يصح منع ظلمي بالعلمية والتأنيث قلنا هذا من باب التوسع انهم حيث
لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة التربية على التمييز قوله وشرطه قوله
لا الوضع لوصفية فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والبناء في الاصل وهو سهما للعرف
لا يعتبر الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
الوضعي والاستدلال بانصراف اربع مدخول طوا اذ يحتمل انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل
لقبول التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على
يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه
اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لسبب عارض مانع عن الوزن فكيف
يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل فاد جاعن شرط اعتبار الوزن
قال قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء
ليست للتأنيث بل للتذكير لانا نقول اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة اشتهر ان
والتذكير مفهوم من اختصاصها بالجماعة الذكور ويؤيد ما قال انقلابها هاء في الوقف
وعدم انقلابها في قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المص لقاعدة هي الرافعة

هي الداخلة فيها سواء والثاني اربعة لمكن كذا قال الشرط الثاني الاولى ان يقول الغير
وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما تم وطانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره
في لطائف شيء وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اي لتنوع الدلا
لات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل
ما يبتنى عليه شيء آخر واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبت الدلالة اليه بقي
يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف ولكن ان تقدر مضافا
والتقدير في زمان الاصل قوله فلا تغفل الفاء للتنويع قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة
الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده اه او معنى الغلبة مطلق اختصا
ص الدال على معنى ببعض افراده لما ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية
مشروط ببقاء المعنى الوصفي فانه لم يجر اللفظ الدال على معنى الوضع اسما محضا او
ان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وحده ولا غلبة
لاعتباره في مفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد
لخ والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراخ اسود
مار بزرك سياه وارقم ماربيه قالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الادهمة
فالاولى ان يقال انه يقصد به تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بصفة
قوله فلذلك الفاء للجهة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم
فلا يغني احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من المجموع الاصليين

المترتب

٤٢

المترتب احدهما على الاخرى قال الاصل الاول ليصح عطفه امتنع على فرو ود وجه الى ان يجعل
مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصليين وحال رد كل فرع الى اصله على
ذا ابن الحكم المتعلم واما قوله وصف فهو عطف على حرف بلا اشكال قوله عن ذنب الحرف
الى الكل لا صفة جزئه قال وامتنع اسود اي صرفا اسوادا وامتنع من الصرف قال منع
افعى مار بزرك اشتقاقه من الجدل الجدل المحكم تا فتن رسن قال للطاير قالوا هو الشقوا
قه وهو طاير اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء قال في الصراخ اخيل تام مرغي كه
او را يقال بدارند قوله لاشتقاقه من الخال خال نقطه سياه كه برا ندام باشد ونشان
خيلان جماعة قوله لان الاصل والا غ لحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني
فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الانواع مخصوصة من غير ملاحظة خبث
وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قال التاء ثبت بالتاء
هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء افعى ليست
بتاء لانتفاء القيدين الاخيرين قطعا بل هي بدل من الام فلو سمي باخت مذكر لم ينصرف
ولو سمي بها مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره ويحتمل انها معروفة على قياس ما ذكره
العلامة في عرفات فانها معروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتأ
نيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقد
ير التاء مع التاء الملفوظة وان لم تكن متمحضة قوله وانه لا شرط للزوم الالف قوله
لتغير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في الاصل وصفها للفرق بين

على احدهما

المذكر والمؤنث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كحجارة
وحسنة وقد يجيء على خلاف الاصل وح يكون لازمة للكلمة كحجرة لكن بعيد والى هذا اللزوم
قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشأنها انما قيد بقدر
الامكان لان التصرف قد يكون لضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى
ى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
التي ليست من الاعلام العربية فربما يتصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحروف
كما قالوا في جبرائيل جبرال وجبرين وذلك التصرف لتكلمهم بها العدم ورودها على اوزان
كلامهم لخفيفة وتركيب حروفها المناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام
لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا [illegible] عجمي ما العبث به ما شئت
فكالغالبة اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلامهم قال والتأنيث
المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اي كا
التأنيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم اضعف من اللفظ وشرط الكلمة
قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له قوله او تحرك الاوسط اي بالفعل فدار
كبهند مع انهما يحرك الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة
ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية والتأنيث وتحتم تأثير
كليهما فلم جعل المصنف موجبا لتحتم تأثير التأنيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان
شرط التأنيث اولان المحتاج الى التقوية هو التأنيث لكونه معنويا حون

العلية

العلية دخ لا فرجت لانه لا يلايم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله
علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين اعلم ان اسماء الاما
كن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتأ
ويل المكان مثلا فتصرف وقد يعتبر كل منهما فيجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول
ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا الا
سماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي قوله يمتنع صرفها او يمتنع كل منهما عن الصرف
والاول اوفق بقوله يجوز صرفه قوله فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط
تركها احدها ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان
منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في الاصل المذكر وهو شخص
لان الاصل في المؤنث ان يكون المجرد من التاء منهما صفة المذكر وثانيها ان لا يكون
تأنيثه محتاجا الى تأويل غير لازم كرجال فان تأنيثه بتأويل الجماعة وهو غير
لازم لجواز تأويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بمعناه الجنسي في المذكر
ثم ان تساوى استعماله مذكرا ومؤنثا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله
مؤنثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب والسر في
اشتراط الاوليين ان التأنيث المذكر في الاول تسمية طارية وفي الثاني
يعارض بتأويل غير لازم قد زال بالعلمية ما طرء وما عرض فلم يبق التأنيث
والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط قوله

لان لطرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة

لطرف الاخير في الزائد على ثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة

وشفة وان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها شفهة وان كانت بمعنى وسط

الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب **قوله** اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف

فاي تعريف المعرفة وان تغير الحقيقة اي معرفة من حيث انها معرفة **قوله** الذي يكون

علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وليس علما الا وقلت

يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قول المصنف في التانيث بالتاء شرط العلمية

علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا الا ان

قلت لم يات باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا وهو مخل بالفصاحة

ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا الزيادة قوله في العجمة

قوله بان يكون حاصلة في ضمن الاظهر ان يقال حاصلة في حصول الصفة في ضمن

موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرطنا اثره بالعلمية لا تحقق له الا بتحقق العلمية

بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية **قوله** كجعل غير المنصرف منصرفا او في

حكم المنصرف **قوله** فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخير في اجمع واخواته

الصفة لا الصفة او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او لام المقدرة كما ذهب اليه

جمع **قوله** وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا جرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة

على اصطلاح غيره او على طريق التجوز بارادة العام من الخاص وفيه ان يكون تاثير

التعريف

التعريف شروطا بتحققه في ضمن العلمية او بتوقفه في العلم يرجع الى ان المؤثر هو العلمية

وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير **قوله** لان فرعية

التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية بمقابلة التنكير في التعريف بذكر بمقابلة التنكير

لا العلمية **قوله** وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير **قوله** كان في العجم اسم

جنس بمعنى الجيد في لغة الروم **قوله** سمي به احد اه سمي به نافع راوي عيسى **قوله**

وانما جعله شرطا اه لتحقيق الاشتراط ما مال اليه الشيخ الرضي وهو ان العجمي في الا

عجمي تقتضي ان لا تغير فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم تقتضي ان

يتصرف فيها تصرف كلامهم ولذا وقعت فيه ولا مع العلمية وهي منافية للام و

الاضافة فامتنعتا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين

رعاية لحق العجم حين امكنت فيبقى الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم

قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لا تقرر ان الطارئ

يلي حكم الطارئ عليه فيقبل الاعراب ونادى نسبة وتحقيقا ما يشتغل فيه كحذف بعض

الحروف وقلب بعضها نحو جرجان في كركان واذربيجان في اذربايكان واما اذا

لم يقع الاعجمي في كلام العرب ولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل

التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات **قال** وتحرك الاوسط ذهب

سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة والاعتبار

بتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطويل فكان الثلاثي

ليس منه **قوله** وهذا اختيار لما ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قال النجمة
على ما ذهب المعنوي او غيره تحتم منعه وجوز ولا يخفى انه قاطع لما ذكره الشارح
رح قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو نوح غير منصرف
في شيء من كلامهم **قوله** لا ذام معنوي اي ليس علامة لفظية **قوله** وسقر قيل
يجوز ان يقال امتناع صرفها التاء وعلمها بالبقعة وفيه لا يستعمل الا مذكر
او لا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلك اسم الى نوح الشام
لكان اسلم **قوله** لان غرضه التنبيه على ما هو الحق يجوز ان يقال على ما هو الحق عنده
مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر
لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف
شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر
فانه ليس بهذه المثابة **قال** الجمع اي الجمعية المجاد الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان
يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام سببين بظاهر تفسير الضمير في قوله شرط
بما ذكره قدس سره **قال** صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل
اي صيغة منتهى بها جمع التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة
للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابلة للتكسير فان وزن
فعال قابل للتكسير ولهذا الجمع جمار على جمير **قوله** وبعد الالف حرفان اولهما مكسور
او ثلاثة احرف اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكالا **قوله** لانها جمع
في الصور

في الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله وهذا
قوله لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتصير لازمة فتصح ان تقع اصلا هو الغرض
قوله بغير هاء اي لا ملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما في قولك كنت
بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت بما يغاير المال وهو ظاهر
شرطا وصفة لقوله صيغة **قوله** منقلبة عن تاء التانيث اه فعلى الاول يكون
قوله بغير هاء مقيد لجانب الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا لجانب **قوله** جمع فاره
لا فاره كما قيل لان فاعل اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في حاشيته
الفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد
انتهى الحاذق من ذر برك ويقال للفرس رائع ايضا **قوله** لانها لو كانت مع هاء
كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب
بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الوزن كما في وزن الفعل على ان التاء في
وزن فعالة موضوعة في الكلام لعدم استعمال الاشباع وفرازنة وفيه نظر لان التاء
انما يكون لازمة في فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعتة في جمع اشعثي لانها بدل من
ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب جمع جورب ايضا عدم استعمال بلا تاء
لا يقتضي الوضع مع التاء **قوله** لا عادة الى افراج نحو مدايني بزيادة ولا ياء النسبة
كما قيل مع انه لو زيد طرح نحو كراسي مع انه غير منصرف **قوله** فانه مفرد محض لا يتبع الا عقا
بله المفرد مع خلاف فرازنة فانه جمع محض لا يتبع الا مقابلة الجمع مع جمع فرزين او فرازين

وهو موجب قوله اما موازنة فمنصرف فقيل ليت اما التفصيل لعدم التعدد ولا
للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال والظاهر يقال
فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فهو باعتبار التسمية اولان المراد نحو موازنة او ان
المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف للعلمية والتأنيث
فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا
يكون منونا قوله وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا على انه لان المنصوب به
لاجل او قطاطي من مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني بل
هو منصوب على انه حال من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف
اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول
المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتأكيد النفي ولا يخفى ما فيه من
ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال
التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان
بالجملة الاعتراضية لا الحالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام بل الجمعية الاصلية للجمعية
وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى
يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز
تسمية اشخاص برجال فلم تأت بشيء لان نوع ايهام منافيا للعلمية لازم
بمعنى الجمعية كما ان الايهام المنافي للعلمية لازم بمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى

شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من المعنى الوصفي فيه كما في
احمر مسمى شخصها اذا احمره بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان
هو المذكر والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين انتهى قال في الصراح حضاجر كعفار
ضبعان بالكسر كغفار وضبعانات عادة وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع
السؤال قوله والامكان بعد التنكير منصرفا فالملازمة ممنوعة لجواز ان يكون
مثل احمر علما اذ نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم
لجنس شامل للضبع الانثى هو الضبع انتهى وهذا القادو بل بناء على تسليم انها انثى
الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف والامكان اعتبار
الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر قوله
العجمي غير منصرف قوله حمل على موازنة لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس ولما علم
يمنع من الاوفاق المعرب محقق على موازنة منا فعل علما لان جميع ما يوازنه
ليس ممنوعا من الصرف كالكلب والحجر قوله لكنه من قبيله حكما ان اعتذر عنه انه لم يعد
لحمل على موازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاجمال لا
التفصيل قال المص في شرحه يلزم لان يقول الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم
بدلا قوله تقديرا اي قد تقديرا قوله فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة
هذا عبارة السيد قدس سره اقول قال كانه لان السراويل لم يجئ بمعنى قطعة من
السراويل بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة فيكون المفرد موضوعا والظاهر جعل جمعا لها

بالمعنى الثاني صحيح جمع المفرد متحقق لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون
السروال بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان سراويل منقول من معنى الجمع الى
هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا كما في زان منقولا اليه من معنى الاقطاع
من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجيء نعم جاء في الا
شخاص كمداين اجيب بان ذلك في المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل
على الاقطاع جاز اطلاق الاسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شر
ذمة وهي القطعة وفيه ان تلك من باب جعل الجمع على الواحد لا من باب اطلاق
الجمع على الاصل لا ان يقال اذا صح الاجزاء صح الاطلاق قوله واذا اعرف فلما كان
عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه
وفي الثاني واقعا موقع ان للمشاكلة قوله بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى
ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه اخر وهو
ان سراويل اذا صرف كان ان ينبغي ان يصرف في مصابيح لانه يوازن مفردا كما في
فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار
لموازنة الاعجمي او بالتدور او تقدير الجمع في سراويل مطلق مردود ولم يصرف
ذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى تقدير منعه من الصرف ومن نظر
الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص
كقاض في اكم امراة واعيل مصغرا على الامقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفتها قوله

في حالتي

في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المانعة
المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال
سبب قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سبب ضعيف وهو مشابهة غير
محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة الخبرة بكراهية قوله وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع
الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك
لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح
في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد و
المفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جواري
بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات الحركة ثم جواري بحذف
الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين
قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبدا
لله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالي
بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من
المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان
التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسم وهو المعرف
ههنا لا مطلق التركيب فيصح التعريف جمعا ومنعا بلا اشكال فاذن لا حاجة الى

اي اشتراط بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لا اسم الجنس لجواز
ان ينقل اولا الى معنى جنسي او لا الى معنى علمي ثم ينقل الا الى معنى جنسي كما اذا نكره لكن العلم
ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقق وثبوت الاشتراط **قوله** من غير ان فيه جزء ان حكمت
اعتبار هذا القيد ثم ما اريد بالتركيب متاخر اعتبار نفي الاضافة والاسناد وحكم فعلم اق
ولما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب
ان يعد سببا لجواز التركيب منا الحقيقة اسناديا كان او اضافيا وما لم يوجد التركيب
من القطعتين لم يحتج الى نفيه بوجه **قوله** لتأمن من الزوال والاخلال او ليتحقق سبب آخر
حتى يترتب اثر المنع **قوله** فيحصل له قوة اي اللزوم **قوله** وان لا يكون باضافة و
لا باسناد والياء للملابسة اي ان لا يلابس ذلك التركيب ملابسا بهيئة الاضافة و
الاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه
ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي
لامتناع اعتبار حكمه **قوله** لان الاضافة اه اولان تأثيرها اما في الجزء الاول وهو با
طل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول باعرابه
للحكاية **قوله** فكيف يؤثر بالمضاف اليه اي اذ كان في طباع شيء اقتضاء امر لا يجوز
ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده لما كان في مادة واحدة فكيف فان المركب الاضافي في
حكم كلمة واحدة **قوله** من قبيل مبنيات عند جماعة منهم الملي ومن قبيل المعربات المحكية
عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا **قوله** كانه اكتفاء اقال

كان لان

كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل الا ما يتضمن بحسب الاصل ومن الجائز
ان الف ولو ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن الشهاب يتضح جواز آخر
وهو ان الف والقياس في منع الصرف من غير ان يقصد به تحويل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون
علما على الارتجال **قوله** الالف والنون قيل الواو بمعنى مع وذلك اعتبار العطف او لانه لحكم علة
يقولوا ان كان كذا **قوله** الا انهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نون الاصالة جاز صرفه
كما ان لجواز ان يكون من الحس كما جاز ان يكون من الحين ونحوه **قوله** المضارعتهما الفي التأ نيث
في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا على وجود او عدمها جعله وجه الشبه ولم يجعل
غيره من الوجوه وجها لانه لان الوجه الآخر تساوي الوزنين صدر السكران وحمراء وكون
الزائدتين في سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدتين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث
وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا
يدور عليهما منع صرفها الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع
عدمها اما كونهما زائدتين وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء
التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية
التي تؤثر ان بسببها **قوله** واما مشابهتهما لالفي التانيث اي في منع دخول التاء نيث
ان قلت لابد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب المشابهة والمشابهة
فان كان الاولى فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه غير
اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من احاد المشبه به فلا حاجة في اثبات فرعيته

مغايرة لنوعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء
التاء في ظ قوله لا الاسم الثاني مثل و لا الاسم المقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما
في نفسهما قوله او شرطه لا الاسم فيه انه يخالف الشرط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين
اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قوله فشرط العلمية منهم من قال انها شرط
وسبب ومنهم من قال انها شرط تحقق لتأثير الاسباب لانها كالنفي التانيث يقومان مقام علتين
قوله او يمتنع التاء او يتحقق بسبب آخر كما عرفته في التركيب قوله كعمران وسلمان وعثمان
فوجد في الاسم حركة الفاء في الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها في ادمان لكن المؤنث
ح مع التاء قوله او في صفة نحوه انه عطف بأو على عاملين مختلفين وليس على شرط قبل الصو
الواو بدلا ولان الالف والنون يوجدان في الاسم او الصفة واجيب بان الترديد ليس في باعتبار
نفس الطبيعة بل باعتبار فرده الا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع
قوله لانه متى كان مؤنثه فعلاة هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا
ح بالانصراف في قوله بان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة
فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود
فعلى وهذا الوجه ضعيف وقد اشار المحقق الى ضعفه بقوله ان قلت اذا كان المطلوب
من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول
المط قلنا لعل المط عندهم انتفاء مؤكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على

الدليل

الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة للمؤنث آه والقائل ان يقول اختلفوا
بنو تميم في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان المؤنث بحسب القياس اما بالتاء فلان الاصل
في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلانة فعلى الاول ينبغي
ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا الا ان يقال ان
التانيث بالقياس لا يعتبر ولا يكفي قوله وندمان لعل المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف
فينبغي ان لا ينون ولا يكسر هنا الا انه كلمة المسمى قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل سواء كان لزيادة نسبة الى الفعل او لغيرها فالاضافة في قوله وزن الفعل بحمله على
النسبة لا على زيادة النسبة الا انه يحتاج الى قوله فشرط ولا ان يحمل عليها ويحمل قوله فشرط على
على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية الا اللغوية ولا ان غيره الا غيرها لزيادة اختصها
بالفعل قوله بالفعل يعني آه في اكثر نسخ الكتاب بدون الضمير راجع الى الفعل وضمير يختص
راجع الى الوزن او بالعكس وفي اعربه كما هو المشهور قوله وكذا كبذر من بذر الماء الى الحرف
قوله وخضم من خضم الشيء اي اكل بجميع فيه قوله وشلم علم من مخالفا بالعبرانية لموضع بالشام يقال
هو بيت المقدس قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهولا من الخواص بها
في الاسماء الاجناس وان كان قليلا كقولهم دئل نهاهم عن قيل وقال فيجوز ان يكون
منقولا دئل بمعنى السارق او دابة على القبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعنى
مشى مشيا مخففا صعدا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم ولما الوعل لغة
في الوعل والاسم بمعنى الاست فشاذان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة

ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره
اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولولا ذلك لنون جلا ورد
بانه ان كان علما فمحكي مع الضمير وهو لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل
جلا اي انكشف امره او كشف الامور قوله او يكون اغلب يقال بوله او يغلب كما قال النحاة
لان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يجئ في الاسماء
الا خاتم وعالم وساكم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤونة لا
يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجر فيه ما يحترز به
عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص با
الفعل حتى يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة
قلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المنصرفة فصارت لاطرادها في جميع
الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به
بقرينة المقابلة ولعل وجهه ان الشق الاول اولى بالقابلية والظاهر ان اولمنع الظلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في نحو
يزيد ويشكر ونحو التخرج معلوما ومجهولا ولعزا واستبرق والجمعي وتباعد وتشبه
عدو الفعل وافعل قوله اي اوله وزن الفعل لما كان المراد من وزن الفعل الا
سم على وزن الفعل صح رجوع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود
قوله زيادة حرف او حروف زائد على الاول صح لفظة في لان الصفة نسبة الى موصوفها
بقي قوله

بقوه وهو شايع وكذا في الثاني لان نسبة بين قوله اوله وبين الحروف الزايدة في ان العموم
من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس اولان المراد في موضع اوله قوله من حروف
اثنين ولو غير ذلك الحرف لم يعم كهراق وهرق من اراق ما فيها واراق امرا وكذا الوقف
في الوزن مع مقال الزايد سواء كان بالحذف وكبيع او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد وبا
لزاد لى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم الوقف فانك
ترد المحذوف لان السقوط لاجل الجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فتقول
في يقل من لم يقل واخش من جاء يقول واخشى قوله غير قابل اي حال كونه
حال من ضمير اوله وانما لم يجعل شرطا لتحقق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء
اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء وكان المراد غير قابل التاء بحسب الوضع فلا يرد النقض
باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلى قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل
في جعل وجود الشرط علة للمنع نظر لما تقرر من ان المنع لا يثبت بالاسباب الا بالشرط
قد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى
ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحققة او مع شرطية لا بالشرطية
المحققة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا التأنيث علمية الاسم الذي فيه الالف و
النون ليس الا لتحقق السببية فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله بواحد
من الجماعة اي لمفهوم صالح لان يراد واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد
والاسم يصح توصيفه بالاحمر لانه نكرة قوله لما يتبين اي الدليل ظهر بالالتزام قوله

استثناء لما بقي من الاستثناء الاول اى استثناء بعض وتقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء
من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من
جنس اذا كان متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو حمل المعنى قول العدل ود
زن الفعل معطوفا على قوله ما بين شرطه لكان اظهر دلالة ولعل عبارة
لعل النكتة في الفعل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وجرا
به الاسلوب قوله كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل
في الاسم لم يوضع الاعلام كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل
كاحمد اولا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم ما كان غير
منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انه لان العدل
تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبار
العدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق
واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبار العدل
الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قوله وبهما تنفسد ان وقع لما توهم من
ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية
فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان
العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها قوله على اوزان

مخصوصة

مخصوصة هي اوزان ثلاث ومثلث واخر وسحر والسى عند تميم وقطام عند
عندهم لا بوجد شيء من الامر الواثر يعني ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا
لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد امرين للزوم استثناء الشيء من نفسه
بل منه هو ما عدد واربع نحو السببين واحدها او منه هو ما ساوي بالمعنى مما
يجامع العلمية مؤثرة ولم يكن شرطا بها وهذا المعنى وان كان متعذرا في
احدها لكنه اعم منه حسب المقصود وبهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما ل
في كلمة التوحيد ولم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما في اذربيجان
قوله وايضا قد عرفت بيد فيه التقدير اجر على وزن افعل حيث قيل انه معدول ل
عما كان مع اللام او الاضافة ولما كان قول الشيخ ظاهره انه يبعد ان
يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم ح جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف
للقاعدة الحقة عنده وامتناع نصب اعتبار تقدير اللام والقول
بان منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال يبعد قال
في مثل اجر لانه مفعول كما ثلثه قوله وكذا لا افعل التفضيل وكذلك
ثلث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يجعل افعل
التفضيل في الفلا دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما اى
صار ملحقا به كافكل قال اعتبار يجوز ان يكون معهودا مخالف
لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية

يعني ان المعدوم يجعله كالثابت قوله وفيه بحث لجواز ان قيل جاز اعتبار
شئ من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان
المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك
تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي
قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في
مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول
اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قوله لما يلزم علة للنفي لا للمنفي
قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل
بل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات
معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بالعرض قوله في حكم واحد اي
في شان اثر واحد وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد
منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ
وهو واحد بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية
والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا تقدير احد الضدين الخ بل نقول
ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك
ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر
ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين

ارادة العموم

ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين
وان لم يجوز فذلك ليس التقابل ولك ان تقرر الكلام
على وجه لا مجال للشبهة فيه وان الوجود اللفظي بازاء وجود
العيني فكما هو ان يكون في عالم اللفظ ما يندرج في عالم
العين او لا يكون فيه في بادي النظر وهو تنافي الضدين
في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان
مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران
في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج
وذلك توفيق فلسفي قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما
في التصور حال تاثيرهما في امر شخص بمنزلة اجتماعهما
في التحقق قوله في باب غير المنصرف يعني ان اللام
للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه
اراد بالكسر صورة الكسر بطريق
الاستعارة لان الكسر بلا تاء من
القاب البناء عند البصريين ويطلق
على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان
يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله

قوله ان العلم العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان العلم يجامع العلمية اذا كان العلم
في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والعباس قوله كالصافنات قال قدس سره في
الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر
فرما في الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان الجمع على الجنس لا على فرده
فعلى هذه التقدير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وبيانا لما هو موقوف
وقف الاسماء المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر
محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذا او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع
ويحمل على التقدير الاول العهد على ما يفهم من السابق حيث قال انواعه رفع ونصب
وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الظاهر راجعا الى كل واحد
من المرفوعات او المرفوعات قال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان
فان المبتدا اذا هو الخبر فيجوز مطابقته كما يجوز مطابقة المرجع ثم لا يخفى الا ان
يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحم صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع
او يقال ان الكلام محمول على بيان العلم قوله على علم الفاعلية ثم نص على علم الرفع
لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ الماخذ في تعريفه صار
من قبيل اخذ الموصوف في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فالشبهة في ايهام الدور ولانه
حال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل ومن زيادة الايضاح المناسب
لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي
كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها
شبيهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع

اعني اللام والاضافة دون ساير الخواص
كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما
منوبتان مدلول الاسم بخلاف البواقي قوله
وحيث ضعفت الخ في توجيه عدم سقوط الكسرة
ان التنوين كالثابت بوجود خلفه وهو اللام او الاضافة
او انه محذوف لا للمنع حرف بل للاضافة او اللام وفيه انه مر
من جواب ان الاضافة في جواب بيت الله معاقبة التنوين المقدر
~~قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة فيه ان اللام يجامع العلمية اذا
كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والعباس قوله
كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل~~

كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع ما اشتمل على علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها
ملابسة الكل بجزئيه والمظروف له او ملابسة المطرد عليه للطارى والمراد بالاشتمال
هو هذه الملابسة ش اذ معنى الرفع المحلي انه في محل آه الظاهر من العبارة ان الر
الرفع المحلي هو هذه الحيثية ح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست
علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية يستلزم ثبوتهم رفع له او لما
عبارة رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما
او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا ش وكذا تخصيص
الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية
او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا ش اى من المرفوع فان الكلام في قوله ومن ابتدا تنبه
انصالته وبابى عنه في قوله ومنها المبتدا ش اه مما اشتمل الحربه ويجوز ان يجعل
راجعا الى المرفوعات بقرب من التاويل ويوافق قوله منها المبتدا ش لانه جزء الجملة الفعلية
ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقو
لهم بذلك اى رأى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ
كقولك بالاته ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائدة ش الذي هو اصل في الاشتمال
لها على ما هو موضوع للاسناد ش ولان عامله اقوى لانه موجود وتخصيص
بخلاف عامل المبتدا فانه عدمي ومعقول وقوة المؤثرة يقتضي قوة الاثر فالفا
في المرفوعية اقوى من المبتدا ولا يعارضه ما ذكر في المبتدا لانه لا يفيد قوة
بل يفيد فضل حاله لانه باق ولان ما عداه يصح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات
كما ان الالف الاستفهام اصل في ابوابها فام كما انه ش ولانه يحكم عليه كل حكم

كل حكم ولانه يحكم عليه بمجرد لفظه الشجاع اسد فضيلة وكمال ش الا بالمشتقا
حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل ش المسند اليه
الاسناد ههنا بمعنى النسبة باقية كانت او ناقصة خبرية كانت او انشائية
مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة بقرينة ذكر التنويع
لا يخفى بعد هامن التعريف ش او شبهه والتنويع لا للشك او التشكيك
ش اى ما اشبه في العمل اى في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه
فاعل العامل حقيقة ش وقدم جملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الا
الامرين المستفاد من لفظ او ش لان الاسناد الى الضمير يغني الاسناد اليه في
الحقيقة لانه بغير الاسناد لو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللفظية لكان ذكر قوله
وقدم لدفع توهم الدخول والبدل الخ في الاخ والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفر اكا
الكامل ش والمراد وجوب تقديمه نوعه بقرينة انه يقصد وتعريف نوع من انواع
المرفوع وجب ان يكون المعرف واحدا منا لئلا يرد على المعرف والمسند في لم وتقديم
الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب
يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة والانتظار لمحلها
فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض ونقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا
بانا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتأخير لم
نحتمل لم يحتج الى الاضمار وتفسير محل الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا
قالوا الشخص زيد ضربت الا انصب لا يلزم عليه نصب كلم لم اضع لان الفعل لا يقع
عليه وكذا احكم اخواته ش اى الاسناد او انفعال اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به

متعلقا بالاسناد او بنفسه لمصدره فيحتمل ان يكون حالا بعد حال لا يخلو عن شيء
لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك ق على طريقة
قيام الفعل اي قيام مدلوله بالفاعل علمت بهذا الفعل على وجه حالك وعلى حسبما تركك
طرزه وطريقته وشكله وطريقه قياسه ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك
كلا منهما او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك على صيغة المعلوم
الا فيه والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا و مصدر لكانه
المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت
شيء لامر ثبوتا تماثل القيام وتشاكل في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير القيام ان
قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام فان افراد بعضها يماثل بعضها بعضا
ق واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان نصا المجهول لانه
في قوة ان يسمع الفعل المجهول ق صاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا
الى ما ذهب اليه الاكثر المتقدم من البصريين ق زيد قائم ابوه قيل لو قال
زيد قائم ابوه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا وقائم خبره
لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم ق والاصل ان يلي هو في اللغة
ما ينبني عليه الشيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت
انما اقر بهذه العبارة على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق
قلنا لان في لفظ الاصل لمحا الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة
لا يجوز زيد بها وانه ليس بحكم داو كلية بل يبنى عليه بعض الاحكام كما بناه بقوله
فلذلك جاز الخ فيفيد زيادة تنبيه على استتباع الحكم الملقى ق في الفاعل وكذا

وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول
الاول من باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة
بالقياس الى المفعول بواسطة ق اي ينبغي ان يكون الفاعل على الاصل من
من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يترك ذلك الاقتضاء
بعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة
لكن قد يترك ذلك الاقتضاء بعارض يسخنه ق ان يلي لم يقل ان يتبع ان
اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة
لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل
ملحق به ق شدة احتياج الفعل اليه لان نسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل
وظرف النسبة الذي هو فاعل هنا داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكما ان الموضوعة لدلالتها على النسبة كانت جزءا للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما
هو في قوام النسبة كان في عداد جزئه ق يدل على ذلك ولا لان ان كان السابق
دال عليه ولا لم يدل ايضا لكن الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان
ويضربون وتضربين ق فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان كون الولي اصلا علة لجواز
المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع
فيهما على العلم بالاصل المذكور او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على
العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور
ولكان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف على ثبوته على التقدير بل هو في
المرتبة فلا يصح الاستدلال بامتناعه ق تقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء

قوله لان ثبوت السببية يوجب كون الاصل ان يلي الفعل حتى فرق

على امر رتبة كون الشيء بحالة تقتضيه للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وبهذا حكم
للتقدم لان ثبوت السببية فرع ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع المسبب موضع السبب
للاخفش وابن جني لكون البناء فانهما جوزا ابقاء اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم
الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل مع انه لا يقتضي تقدم الفاعل
نعم ينبغي تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك مع ابن جني
لمنع مع قولهم في باب التنازع انتهى فقيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة
والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير
جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل
ما ذكره جار فيها لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد
يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر الضمير لظهر كونه
ملغى قوله جزى ربه آه الجدة جانبه والمراد بالكلاب العاويات اشرار الناس [illegible]
قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية
وقعت على سبيل التفاؤل فان الدعاء قد اجيب قوله لفظا تمييز اي اذا انتفى لفظا
الاعراب قوله في ضمن الاشتراك فان احضار المفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا
لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المقدم ذكره في ضمن
الاشتراك او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين
من احد المتقابلين الى الاخر قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو ضرب
موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية
الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى

اقول نسبة السببية الى المتقدم فرتب عليه جواز [illegible]

قوله اما شرار الناس على الاستعارة المصرحة بان يشبه شرار الناس بالكلاب العاويات في الضرر وعدم النفع ثم يطلق الكلاب العاويات عليهم حسن جلبي

التصحيح

قوله مع التعميم الا مثل قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فان النبي من الرسول [illegible] قوله نحو ضرب موسى العاقل عيسى وضرب موسى عيسى العاقل قوله نحو ضرب فتاه موسى فاعلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز كما [illegible] عصام افندي

فيما بعد الا بتوسط اه اي بعد الا [illegible] في التقديم
الثابت [illegible] الذي يحكم باشتباهه يعني ان التقديم الثابت [illegible] توسط الا
بينهما اذا لم يتوسط تقدم الفاعل المفعول لتمام الفصل بين [illegible] الاشتباه [illegible]
وذلك غير جائز وان اخر [illegible] توسط الا بينهما [illegible] قدس سره
قوله فالتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي ان الفاعل ان يقول النحوي
عن الالتباس المخل بالمقصود يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفاعل نحو ضرب موسى عيسى
لا التباس الاسمية التي تخل بالمقصود قوله فلما فات الاتصال لا انفصال [illegible] لزم
خلاف المفروض قوله مع جواز ان يكون عمرو مظهرا [illegible] في المثال المذكور
والمطابقة كما كان الفاعل [illegible] اذا كان [illegible] ما ضرب [illegible] الا زيد
وذلك لانه لم يبق حد حتى يصح ان يكون زيد عمرا بالا لانه [illegible] تقديم المفعول على الفاعل
مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم
يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعده شيئا الا ان يكون [illegible] معمولا لغير عامل
او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المحقق عليه [illegible] ما ذهب اليه
الجماعة قوله احتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة
من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لاستثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف
وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الرأي اي ما نراك اتبعك احد في حال من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي
الرأي اي رؤية [illegible] ويرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوك بادي الرأي
او بان الظرف يكفيه رائحة من الفعل قوله واذا اتصل به [illegible] اتصل [illegible]

[illegible]

قوله مع [illegible]

خلق الله [illegible] فقط وتطابقه [illegible]

[illegible]

اوصفة ظاهر المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا
الذي ضرب غلامه واكرم بهذا رجل ضرب غلامها قوله وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه
الى المفعول لانه ذكر احوال الفاعل قوله لقيام قرينة مقام الفعل الدالة على ما يحق او
واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقديره الخ ولان
السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسال عنه فالجواب المسوق
للمنطبق على السوال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدا وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في
الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع للاسناد وكما عرفت وعند وضع الفعل يوتى با
بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير منكر دفي الحكم وزيد قائم
يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السوال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد في المثال
المفروض مبتدا لا فاعلا ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان السوال عن القائم لا
عن الفعل والاهم تقديم المسوال عنه قوله ليبك يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء
يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن الفاضل الرومي قدس سره ان يزيد
منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى
ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة وتحزن بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما وكذا
لا يكون فيه رخاء بعده قوله بقرينة السوال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه مشعر
لا لتباس المردد وموجب للسوال فمنزل السبب منزلة المسبب قوله لخصومة اللام للاجل
كما يعلم الظاهر ويراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت ونحو يحتمل خصومة
منه وخصومة غيره قوله متعلقا بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة
من الفعل لا بيبكي المقدر لا يهذا الابكاء بكاء موته لا البكاء لخصومة مع انه البيت

قوله فانه اي لفظ المبني للمفعول مشعر لان السامع يتساءل عن الفاعل المبني للمفعول الذي هو سبب للسوال المقدر ولا لتباس منزلة السوال الذي هو المسبب فكان قوله

ليبك لسبب ما افنيا البكاء قوله مختبط لما تطيح حكاية حال ماضية قد يورد المختبط صيغة
الحال ذا كان الامر حائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء الاثر قوله والمختبط السائل
من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة حق يقال اختبطني فلان واصله من خبطت
من خبطت الشجرة اي ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على
الزوائد كما يقال اعقبت فهو معقب ولقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح
للنسبة مثل ماء انفق يقال طاح يطيح وطاح يطوح اي ذهب قوله كلوا قح جمع ملقحة
من القاح آبستن كردن يقال رياح لواقح اي ملقحة ولا يقال ملقحات قوله وما
مصدرية لانها امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكها الطوائح من الاموال قوله
ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكي المقدر معا باباه المطابقة
الغرض الشعر لانه لما بين سبب الطاعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا
انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح يزيد جمال الايلام لان علة البكاء
اهلاكه باي سبب كان وايضا الطوائح بمعنى الجمع مما لا يحسن ان يجعل سبب الهلاكه
قوله في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام
الابهام اوقع في النفس وذلك للفعل اما فعل صريح او حرف يؤدي معناه مثل ان
الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها تصيرة قوة ثبت
المقدر وذلك فيما بعده لو خاصة نحو ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها
وجوابها محذوف والتقدير لسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يناوي
عن دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته امة قوله حذفت الجملة لانها انما يقدر جملة
لان المقدر نسبة تامة ونعم غير صالح لا فادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية

انا هو او كان لواجب الاتيان بالمضمر اذ لو كان الامر كذلك فالانسب ان يقال
لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا عامل او بما هو الجزء له الا بين
عامل وما هو له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة التنازع فيه وكل من الفريقين
التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول لضرورة طلبه للترك الالغاء فيه
ولا يظهر الالغاء الا بالحذف وباظهار المخالف للتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان
متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كان متخالفين فتعين الاظهار كقولك ما ضرب
الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صورة الضمير كاف
في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع أه لانه المناسب لما هو بصدده وذلك
لانه يخالف ما يقتضيه الاصل الذي على رأي البصرية فاجتنبه للاستثناء وهو وافقه
على رأي الكوفية فيكون من تفاريع الاصل الذي وانما ذكر اقتضاء المفعول للتتميم
البحث قوله فلذا خصه بالقسم الثاني قلت كلم الاسم الثاني الواقع بعد الا حكم الضمير
المنفصل فلا بد من تخصيص الثاني قلنا اصل المراد جواز القطع بالاظهار فبانت لكن علم ان
الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانه دعي مهملة على تقدير اطلاق الاسم
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم آه قال الشيخ الرضي
يلزم البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب وما اكرم الا انا والا زيد متابعة الا
الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه بينهما في انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل الا
كذلك قوله فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ انه جزاء وبحسب المعنى انه بيان لا في التنازع
ويجب يكون الجزاء مقدمة فان الحلت والمقدر الذي هو جار اعمال كل منهما او فيجئ ركبا
في بعض النسخ قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد

قوله

قوله واذا تنازع الفعلان من قبيل تنازع ربنا انت قوله واقتصر على الفعل لكن ان يراد
بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع قوله والاكثر
من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم قوله فيكون
الاخير كالثاني والسوابق كالاول عند البصريين والاول هو الاول والسوابق كالثاني
عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولهما قوله معمول للفعل الاول
اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين
كما اختبر بظاهرهم او لم يعتبر قوله اذ هو مستحق قبل التنازع اذ هو طالب الاسم مطلوب
وهذا الم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع فيه معنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه طرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم
ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك
التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور الذي على التحقق ثم ينبئ اذ لا
نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كلا منهما معموله وحال التصور الذي
هو مبدأ التحقق قوله ويصح ان يكون زيدا مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا يأبى من حيث
انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما بتصور النزاع ولا يخفى ان
منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأبى عن وقوعه معمولا للفعل
للفعل الثاني بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
وان الضمير المتصل بالفعل من حيث واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا لغير
ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه لو لا يصح اضماره اي استتاره كاستتار الضمير
هكذا فالوجه فيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هو

كما بدل عليه افراد الظاهر اوتنكيره والبصريون حاصل والعامل في معنى فعل
مستفاد من الظاهر المستتر فيه فقد يكون له توجه الى تنازع الفعلين المدلول عليهما بقوله
واذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الظاهر فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما
في ان العامل فيه فعل مدلول عليه قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب وتقدم لزوم
الفصل بالاجنبي وورود الاستعمال الشائع بعمله ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان
ينبغي ان يلتفت بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل
ان اتيتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم
والشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدير قوله بجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس
وازالة الحيرة كما في الظاهر ان نحو ظهر نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار
قبل الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه
فاعلا او مفعولا او غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان للمفسر لما
يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه دفعا
ومحالة ان حذف الفاعل الممتنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسر في
الجملة وان لم يكن لتفسيره قوله ولزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار
المفعول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا
وتثنية قوله دون الحذف خلافا للكسائي لانه لا يجوز حذف الفاعل بهذه مقدمة
مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل
في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند

فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرمن يا قوم بحذف الواو والياء في الاول
والواو في الثاني بسبب من التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول
فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما
عن الثاني فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف
في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان
كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا منزلة
اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا
فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام
واكرم الا انا فبانه من عداد المستثنى ورتبه ومن نحو هذين قوم فهو منهم واما عن
نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس بما ذهب اليه الجمهور بانه في نحو مفعول للزوم الجار
وكون فعله مصوغا بما يلزم ان تنازعه فاعله واما عن الاخير فبان الضمة والكسرة
تغني عن الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد ما ينوب عنه الكل قوله خلافا
للكسائي اي اعماله بخلاف فهذا فهو الاول قول الكسائي خلافا قوله وجاز الحذف فيه
ذكرت ابيات قول الفراء قوله روي عن الشيخ الرضي في مثله توارد العاملين على
معمول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية
عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه
بخلاف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولكن ان نجعل موافقا للرواية الصحيحة
بان نقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله ويكون معنى قوله جاز انه اتصال
الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بحذفه عنه او بان يقول

جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواضع خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما
اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه مشترك بينهما عنده ان لم يمنع عنه مانع نحو
عن الخبر المقدم ما يدل عليه لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوليه
بالحقيقة منزلة المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه يلزم حذف
بعض الاجزاء بمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في سعة وغيرها وان كان قليلا
لان كلا منهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم [illegible] لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق
ههنا اى امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار بعد الذكر لكن فيه
انه يلزم الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح [illegible] المذهب المختار او المرجح المختار
على اتفاق العاملين [illegible] وما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله [illegible] ههنا [illegible]
كتابته على اعمال الثاني والا لزم حمل الكلام على وجه مرجوح [illegible] الا ان يمنع
مانع اى اظهرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع [illegible] وهو انه لو اظهر مفردا
خالف المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل احد بعيد لا يقصد [illegible] ولو
اظهر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المعنى
بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبلان كن نساء [illegible]
[illegible] حسبتهما اياهما الزيدان منطلقا في التصريح بحث [illegible]
والفرع [illegible] انه لا يتصور التنازع [illegible] مبني على ان تاويل المفعول الاول
بكل احد لا يعتبر [illegible] واما السند لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من
[illegible]

6

من باب قال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا
نقول الحذف لضرورة [illegible] الوزن [illegible] زيد كافي الخبر
بان زيد كاف لنا والمراد [illegible] ويقول [illegible] باسبق بينهما على
الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله لقاتل بدل وبيان كقوله على تقدير
توجه [illegible] فان قلت هذا اذا كان ثم طلب معطوفا على كفاني اما اذا
كانت [illegible] او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم [illegible]
قلنا لا يجوز الاول لاستلزم تقييد الجزاء بنقيض الشرط والا لزم حمل
الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض
[illegible] عن ذلك وذلك لان نفي السعي يستلزم نفي الطلب ان كان السعي للطلب
الطلب البليغ فيكون اخص ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي
ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الطلب البليغ لا يستلزم
ه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاء لا ثبوت الطلب الثاني لكل منهما اما
منافاته لعدم السعي فظاهر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته للكفاية
الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم
ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما السعي قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء يجوز
ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب
في الزمان الماضي قليلا من المال لا مجد لكنه يطلب في الحال والازمنة الاتية المجد المؤثل
ولو سلم نقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار الاستمرار
على في الازمنة الاتية وبيان ذلك انه لما قال اطلب المجد كان فيه توهم انه طلب

بجوا اما في بعض الازمنة الماضية اذ من شان العقل الفناعة وعدم الاكتساب
على طلب ما يعني فيذوه بقوله او لكنا ما اسعى ح لكن يجوز ان ينافس في الوجه الاول لان
القرينة على الاعتبار البيت الثاني وهو مقيد بالموثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل
لا تقدير المجد مطلقا قوله انسب انصاب ما بالفاعل في نيابة مقام الفاعل ويشترك معه
في الاحكام قوله كل مفعول فيه انه المنطوق في التعريف بجنس الظرف فلا يصح لفظ كل
فلعله اتم للاشعار بالظروف قوله حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا ينقض
بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور لم يحذف قوله واقيم هو اكد الظاهر المتكلم
لئلا يتوهم اسناد الفعل الى غيره مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة
عن الظاهر قوله الى الفعل اي الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم المشهور اوصافه او اراد الشخص
جنسه ويجوز تقديره معطوف الى اي الفعل ونحوها قوله ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا
يقع في الاستعمال الا كان الاستعمال بقولهم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالثة
من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قوله
المفعول الثاني نقل ان للثاني من جوز وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع
في ان يكون المسند الى امر مسند اليه الشيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه كذلك
الامر قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد مقدم
مع الاختصار للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث ثم
من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل
فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل قوله لان اللام قيل باللام ايضا
لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه

61

المفعول معه قوله لان النصب مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية
لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب مشعر بالظرفية
لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز
اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا لم لا
مع السؤال لم قبل تمام الكلام ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب
والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم والفاضل ان المفعول له ايضا انه
ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان
معمولا لمقدر لا المذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامل المقدر
يصح ان يذكر في جواب السؤال عن لمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او
ما ضربت للتاديب قوله خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا
الى انه اولا المستدل الا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل عليه القرآن
بالنصب قراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك
ننجي المؤمنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قيل بناء الفعل المجهول له
وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار اليه غير الحقيقة مع امكانها
وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة
والمجاز فالحمل على معنى الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بها
بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي
مع وجود ما هو له ان قلت اي علاقة بين الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول
بالواسطة قلنا النسبة الى الاخيرة ظاهرة واما النسبة الى الاولين فلان الفعل

ماكان موضوعا لان ينسب الحدث الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاول ان يختص بالفاعل
وهي متوترة فيها النوع تأثير حتى يعرفا بها كانا يشتبهان بالمحل القابل واما النسبة
الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير سير شديد بزيد شديد في قوة فعل سير
شديد بزيد فان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل
عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار
فان النسبة حينئذ ليست الا الى المستفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار مضروب فيها لا انها
مضروبة مجازا قلت هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة
فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي هنا
شيئان احدهما ان ذكره يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بحرف الى المفعول
بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين القيام مقام الفاعل اذا وجد نحو
مررت بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر المفا
عيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة
عليها ولم اجد ذلك نقلا اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون
ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة
الفعل عليهما فعلى هذا اوجب تقييد قوله فالجميع سواء بما لم يذكره من نسبة المفاعيل
بلا واسطة وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان مع في مفعول فيه عند المحققين
نظرا الى القول بالنسبة وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان
اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها
موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها

حالها على تقدير عدمه فالغرض بيان حالها على تقدير وجوده كذلك مع انه اراد
التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح
برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال و
واذا ابتدع فاني جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان
المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون
المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به فلما صح
الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منع ان يكون فيه
المفعول بلا واسطة سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا
القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني ان لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا
يكون له تنبيه على قوله وان لم يكن معنى لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان
هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علمت اولى من الثانية لانه وان
كان مفعولا لا علاقة له فاعل للعلم واما عند عدمه ان قلت يجوز رفع الا
لتباس بلزوم المفعول الثاني ذكره فلا نخوف الالتباس باق لان الثاني
خبر وان ذكر انه مفعول فان لكنه لما كان مع ذلك في حال ان يكون مفعولا
اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الخبرة والاشتباه وكثيرا ما
يحضر حرف حذف اللبس ومنها التباس عطف على قوله فيه الفاعل او من جملة
مرفوع بيان الحاصل المعنى لان من للتبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده
على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدا والخبر وهو ان يكون المبتدا اليه

حاصل عن ... علمت زيدا عمرا فاضلا وجعلت زيدا عمرا فاضلا ومظنون ... فاعل المفعول الاول ... عمرو فاضل ... معلوم مقام الفاعل ... اولى بان يقوم ... المفعول الاول ... والزائد ... فضل عمرو وكذا ... زيد ... خليل افندي

مسند اليه د وما اذا كان مسندا فانه مبتدا اذ لا احتمال ان يكون خبر لزيد و
وليس لهذا القسم في المبتداء خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعل فلا معنى
لتقدير خبر مسند اليه كما تكلف كثير من النحاة والمشتركة في العامل المعنوي
ويسوغ تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اى اسناده الى شيء او اسناد
شيء اليه وقيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين
مع ان الحصر يستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه
اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد
التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتداء وفيه نظر لان صيغة
الفصل يفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولم يسلم ذلك فاى لتاكيد الحصر لان مسند اليه
اذا عرف باللام يفيد حصره على المسند ولم يسلم انها لا صل الحصر فنقول ان اسم الفعل
عند المص فكيف يصح الحصر على زعم الاوهم الا ان يقال اراد حصر المبتداء الذي اتفق عليه مبتدا ١٠١
ومن الوجب الحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ح ليس للرد الا الاسم
لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون
يند الاسم من المبتداء صفة مثل ضارب زيد زيد ضارب محمول على زيد او تقديرا
وتاويلا وذلك فيما يصح اسم موضوعه ضو نحو ان تصوموا وسواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم المجرد وقيل انما يصح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق
وجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق فم البئر
اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي اى الذي لم يوجد فيه عامل لفظي
اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب

عموم السلب اما باعتبار ان اللام اطلقت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا
او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا
بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول فاعموم
السلب فغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد
بالعوامل اللفظية نواسخ المبتداء والخبر كباب ان واخواته لئلا ينقض النعريف
بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا يسارع ينتقل من العوامل اللفظية
الى خصوص النواسخ وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في
في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا
ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا فان قلت
ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء
قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتداء ولا يجاب بان ان
لا يغير معنى الجملة وكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا
فلعدم دخول اسمها في حد المبتداء واما ثانيا فلانه غير جاسم لمادة الشبهة لجواز
العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب
عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان
الظاهر انه لا معنى له الموضوع وثاني قسمي المبتداء فذات ربه
الى ان المبتداء مشترك معنوي لا ان لفظ المبتداء مشترك لفظي كما ذهب اليه
الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين او الحقيقة
لفظا او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يات

والا ... والا كان ... للانفصال الحقيقي ... فان قلت فكيف يكون ... زيد ... ضارب زيد ... بعد ... النفي ... [illegible]
وقد اجتمع ... كما صرحت لا يكون ضارب ... [illegible]
ولا الف ... قال ... الفاضل ... [illegible]

يثنى لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو
ثبت كان بالاستقراء واعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم
ابوه زيد لانه يصدق التعريف عليه مع انه ليس بمبتداء كما ذكرناه
واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتداء
لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك قوله او جارية مجراها كقرشي فانه
في قوة منسوب الى قريش قال الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الا
الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل نحو غير وهل وغيرها من
كلمات الاستفهام قوله ونحو فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا
الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كهل آه والا اين ومتى وكيف وكم وايان
التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه
لان قائم صفة صالح لان يكون خبرا بمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصح
ان يكون مبتداء فلعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول له
لضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير العطف او من باب
عموم المجاز وذلك ان يريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجز
تثنية على اللغة المشهورة قوله كون الصفة مبتداء آه قيل لم لم يجتنبوا
عن التباس المبتداء بالفاعل في مثل اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتداء
بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تأخير المبتداء فاجيب بان جواز الو
جهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان
في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلاف الاصل وهو جعل المبتداء مسندا او في

وفي جعله مبتداء خلاف الاصل آخر وهو تغير النظم الطبيعي للمبتداء ولا التباس لجواز الوجهين
الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير ما
معارض فيورث التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد ولك ان تقول اي
هو الموضوع المجرد آه لانه ذكر اقسام الموضوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب
زيد لانه ليس موضوعا باعتبار المذكور وبهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد
به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا
يقصد به نفسه كما في ضرب فعل ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه امثال
المذكور والجملة ايضا مع انه صرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن
ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب
الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم يقع
امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظا بعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم قوله
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب
قوله اي ما يوقع به الاسناد وقد اشار الى ان الباء متعلقة بالايقاع
المنظم لا بالاسناد لانه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله ولك
ان تقول المراد المسند به الى المبتدا بقرينة اشتهار كون المبتدا مما يسند
اليه بذكرها معاني العنوان قوله او تجعل الباء بمعنى الى كما قد يستعمل في كلامه
وكان النكتة في تغير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتداء
ثم يظهر فيه فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج
اليه قوله وعلى التقدير من يخرج به القسم الثاني من المبتداء كما يخرج به نحو

في يضرب زيد لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند
الى فاعله لا الى المبتدا مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم فاعل
وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن عالم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب
على جزء الفاعل الاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من ان يكون الا
الاسناد الى المبتدا انفسه كما في زيد جسم او الى ظميره او الى متعلقه وفيه نظر
لان ضاربا لم يسند الى شئ اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضاربة
الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب
في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد **قوله**
اي تجريد الاسم ان يجعل التجريد عاملا فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء
بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا لاسناد اليه او اسناده الى
شئ قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات
والوصف الحاصل يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعل اولى امر اعتباري
فلا يصح ان يكون مؤثرا الا تحيل **قوله** يسند الى شئ كما في القسم الثاني
من المبتداء او يسند اليه شئ كما في القسم الاول من المبتداء وانما فاز ذلك
ليخرج التجريد الذي يكون للعدد **قوله** فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر لطلبه
لهما على السواء **قوله** وقال اخرون بهذا مذهب قوي عند الشيخ الرضي
وهناك قولان اخران تركهما قدس سره لم يعتد بهما **قوله** لان المبتداء ذات
والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل
هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان التقديم

بان التقديم الحكمي في جملة الفعلية لكونه عاملا في الحكم عليه وهو رتبة العامل قبل
المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طارد الاعتبار
بالطاري دون المطروء عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن
عن الفعل فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل **قوله** ومن ثمه اشار
بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج عنه شئ منه بالمكان
قوله جاز في داره زيد انما لم يقل في داره رجل اذ لا حاجة ان يناقش في اصالة تقديمه
لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف
اليه المبتداء ليس له التقدم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدا
فله حكم المبتداء وقد جاء في الكشاف ذوق المبيت **قوله** وقد يكون المبتداء نكرة انما لم يقدم
عليه مواضع لزوم تقديم المبتداء على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي
مهده انفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاولين وهما تعريف المبتداء
وافراد الخبر المفهوم من لفظ قد في قوله قد يكون المبتداء نكرة وفي قوله والخبر قد يكون
جملة دليلا يلزم تقديم ما ينبغي ابتناء ما على المبني عليه كما يظهر عند التفصيل **قوله**
والمعنى المبهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مبهم
دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر **قوله** بوجه ما لفظ ما زائدة
او صفة لما كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول
اذا تخصصت بمثل وبعد مؤمن اه لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار **قوله** بفعل اشترا
كهما واحتمل لانها او برفع تقع **قوله** وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص
الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور في كونه مصححا منا
قشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان
ناطق وابقهم منه اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك

[illegible]

فعلا وباسم منه عطف على فعلا [illegible]
صحة الابتداء بالاسم [illegible]
جسم نام لان الجسم [illegible] تخصيصا نوعيا
بالنما
م

بالتقييد

بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم فى نفس الامر قلنا اذا لم يكن من باب
التخصيص بالصفة فمن اى باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا
شئ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال
خروج المدود عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به
لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة
نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر فى النار ان
قلت فرق بينهما فان العموم فى كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض
انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة ثم قلنا الصفة جاءت لتحقيق
المصحح لا للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه
يعلم كون احدهما فى الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه نقصان ان هذا
التخصيص منتف فى مثل ارجل فى الدار فينبغى ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح قوله فلتعينه
وتخصصت يعنى ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد
ما قيل من انه لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائرها
امثاله قوله فانه لا تعدد فى جميع الافراد خلاصته هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة
نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هى امر واحد قوله نحو تمرة خير من جرادة فان فيه
معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضى التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد
ولان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل
بينهما باعتبار الاندراج فى الجنس فيعم الكل او لان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد
كان المناسب الايراد للجمع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا فى لام الاستغراق فى المقام
الخطابى قوله تخصيص الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما فيه تخصيص خفاء
قوله اذ يستعمل فى موضع ما يهم ذا باب الاشر يعنى ان الكلام محمول على التقديم والتأخير

بما تخصص به

٦٦

والتأخير كما قاله فى عرفت قوله وما تخصيص الفاعل فيستدركه
فيستعمل معنى تخصيص الفاعل التقديم الحكم ان الفاعل يجبره حكم المعرفة و
حالها بمعنى ان الشيع كما لا ينفر عن اصفاء الكلام اذا كان المحكوم عليه
معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا ينفر عن الاصغاء اذا كان
الحكم مفيدا فلا يخل النكرة بالافهام قوله فقد يكون خبرا الا بالنسبة الى المخاطب
بالنسبة اليه قوله فيقدر وصف يجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة
ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله على خبر ما
بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك خص
بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمى المبتدأ ولك
ان يقول التخصيص بالظرف سهو قوله لتخصيص نسبة الى المتكلم فيه ان هذا
لا يجرى فى كل دعاء اذ ليس بعض ذلك وبلى لك لان الويل الهلاك ولا
ملك لك لعدم الفائدة بل دعاء الهلاك عليك فالقول بان المراد
بالويل دعاء الشر اطلاقا للسبب على المسبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد
فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا و
وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لذهب
الوهم الى اللغة قوله اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى
مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبح من سبحان الله
فمعنى سلمت قلت سلاما عليك فمعنى مصدره قول السلام عليك فاذن
يكون معنى سلام عليك قول السلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اى

على السبب

اصح

جعلك التحية سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل
بالغائب ان قلت يرد على اختيار الفاضل ان لا معنى لذكر عليك بعد
الشرعاقة استغفار سلم مفعول قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله
من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ
عليك نعم يرد على تزييفه ان لا نسلم بطلان قول سلام عليك لان
قولنا سلام عليك بيان او بدل او مفعول وعليك خبر وهذا
المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين
المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون
تكرارا نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر
على ما قيل وهو كم دم اخذ المفسر في المفسر فيه ورده وهو في المفسر يحتاج الى التفسير
مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك
وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمك معناه قلت
سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك ان يقول الفاضل ان السلام المأخوذ
في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت
سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب
يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث قوله سلام من قبيل التفسير ما مثل
قوله عدا رجح الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابط في تجويز الاخبار
عن المبتداء والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة
فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما

عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب
الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله ع وجوه يومئذ
ناظرة وهل من مزيد وقوله ويوم علينا ويوم لنا الى غير ذلك مما بعد وارجاع
بها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا
بالمفرد وقد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر قوله
والخبر قد يكون جملة الاشارة الى انه يكون افراده اصلا قوله والخبر قد
يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكان تبع جمهور النحاة في ان الانشائية
ولو كانت قسمية يصح ان يكون خبر المبتداء ومنهم من منعه متمسكين بما
لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هولاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون
حالا من احوال المبتداء والانشاء ليس حالا من احوال الانشاء بل مثلا
اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالمتكلم ليس من احوال زيد الا
باعتبار كونه متعلقا للطلب وكونه مقولا في حقه والسخيف ان يقال
فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية لم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند
اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو
بالاخرة قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن
فيها رابط لم يكن المبتداء محلا للفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف
ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا
للفائدة التي تضمنها الرابط فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف
بصفة ما يتصل به مدحا وذما وغير ذلك قوله فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد

اذا كان مشتقا او جامدا مأولا بالمشتق بل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكـ نع لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضمير احتج قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو لا فرق بين خبر المبتداء وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير **قوله** من عائد خبرا وليس متعلقا بالسم والالنصب الاسم لشبهه بالمضاف **قوله** كاللام في نعم الرجل لانه للعهد **قوله** ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم **قوله** وكون الخبر نفس المبتداء قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتداء كما في المثال المذكور وقولك مقولي زيد قائم **قوله** اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي ان كان الضمير مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتداء فيها جزءا من المبتداء الاول لان خبريته يشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتداء الثاني نكرة كما هو في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله القد

والقدام على التنجيم لسببي ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبروح ينبغي ان يقدر منه متوخرا التبلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان بغير ذالك وذلك في الظمير المنصوب والمجرور لا في الظمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكر دوازده كنز وارم هذب انتهى الكر اثنا عشر وا[illegible] والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن **قوله** وما وقع ظرفا او جاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعظهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد بهذا الاطلاق كما هو الظاهر للشرح **قوله** اي الذي وقع ظرفا زمان او مكان بها فوائد او لها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين اي بما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا فيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرا ربها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل من المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة بجواز ان يكون سامع جاهلا بكونها معها مثلا فيفيد قولك الزمان

قوله الكائنة صفة المخلوقات **قوله** معها اي مع الازمنة الجزئية **قوله** كلها تاكيد للمخلوقات اي لكل المخلوقات **قوله** الامكنة **قوله** بكونها اي يكون كل المخلوقات معها اي مع الاز**منة** الجزئية **قوله** معا مفعول يفيد وقوله لم يوقف صفة **قوله** كونه اي حدوثه حسن افندي

في الخريف سا معالم يعرف كونه في الخريف وثانيها ما قال الشيخ الرضي
وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق
ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا
نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراق اياه كانه هو لاسيما مع تنكيره
المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان قصد
بهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق
فالاغلب نصبه وجره بالاتفاق واما قوله الحج اشهر معلومات فلنا كيدا مر
الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج تستغرق بجميع الا
الاشهر وثالثها ما قاله وهي ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين
فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالم
فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت
مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعها ما قا
له وهي ان كلا من ظرف الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا
موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لا لارادة تقدير المرفق القريبة
او البعيدة نحو دارك مني فرسخ ومنزلك مني ليلة على حذف مضاف
اي ذات مرفق فرسخ وذو مرفق سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي
بعيد لهذا القدر واما انتصاب نحو داري خلفك او من خلفك فرسخين
وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت
فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلأ الاناء ماء مالي وقيل

وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قوله
فالاكثر الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما موقع موصولة او موصوفة
قوله على انه اي كائنون او افعلون عليه قوله مقدر اي مؤول بجملة جعل
التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة
التقدير الى الظرف وذكر الباء في بجملة فيل في توجيهه ان الباء زائدة
دخلت على التمييز نحو زيد طيب ابا اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر من
حيث انه جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لنيابته
عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الشرط الظرف مفروض ملتصق
بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت بهذا بذاك
اي الحقته به فالمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات
ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من افعال العامة التي تصلح للافعال
غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال
الخاصة اذا سبق الذهن اليه بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل
لقيام القرينة على تعيينه ووجود الظرف مسده واما قوله فلما راه مستقرا
عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لابد له من متعلق اتفق النحاة
على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي
الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى امر
آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه
ليس الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم ليس الا بهو هو لابد لذلك من دليل

وتشديدان

[illegible]

ان تقدير الفعل لا يصح لحكم به هو الابتدا وبل **قوله والاصل في العمل**
هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار ان قيل تقدير الجملة في المنابع
ليس للظروف ولا ظروف فيما نحن فيه قلت المتبادر الى الذهن من الظرف
مستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل
قوله والاصل في الخبر الافراد لانه افقا الرکنان ولا يخفى ان عدم افادة
الزمان والتقوى يقوى الافراد **قوله وجاز تعدده** لاتساع علم التخصيص
كما يوسع العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات **قوله لكنه قد يجب**
الاحكام الخبر كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره **قوله لاشتماله**
الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بما جاوره من امر يتقدم عليه
نحو ازيد قائم او امر متاخر نحو غلام من جاءك **قوله على معنى وجب له صدر**
الكلام اى صدور داله وصدور نفسه اى **قوله كالاستفهام** وغيره
نحو من القسم والتمني والترجي وظهر ان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع التضمن مثل
الذي يأتيه فله درهم الجملة مما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدر
لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجئ بعده
ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير انه راجع الى ما قبله بالتغير او مغير
لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه **قوله منه وهذا اذا بسيبويه**
اشارة الى انه المختار لم يمثل المص بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك **قوله وذهب**
الفضل النحاة بل عن سيبويه قيل لان من زيد معناه النجار ام الخياط مثلا او الوصف
متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب كذا

قوله الاحكام الخبر وهي الوجوب والجواز والتعدد والامتناع
والترايد ... قسي قندي

قوله اى صدر الدال
ثم جوابه من ان المعنى لا يكون قرا اعتبار الصدارة
فان معنى قول العارف ان من وجب له ... تقول نحن
معناه الواجب صدر داله او صدر نفسه بيان
لحاصل المعنى لا تقرير قوله صدر الكلام بمعنى انه قدر
في المضاف البياني صدور داله فهو اشارة الى
ان الدال المقدر في قوله فيكون المعنى وجب
لدلالة صدر الكلام والى ان الصدارة في المعنى نحو
اعتبار ما اطلاق لحال اللفظ على معناه حسن قندي

متعلق
قوله الاشارة قوله يمثل قدم لافادة التخصيص حسن القندي
قوله اذا اى ان اكون من مبتداء او ابوك خبره
هو المختار
... لكونه المتفق

وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد **قوله لكونه معرفة** ولا يجوز تنكير المبتدأ
مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام
عمرو او خالد ونظره بقى الابهام في هذه النسبة على المتكلم لا يوجب لهما تنكيرا ولا
يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كان فيه النكرة
متضمنة الاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو
مررت برجل افضل منه ابوه **قوله او كان متساويين** الضابط في جعل احدهما
مبتدأ والآخر خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للا
خرى تجعله خبرا **قوله ولا قرينة** فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب
الافاعي القاتلات لعابه وادده **قوله او متساويين** قيل لو اريد به التساوي
في التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به
لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير
مدفوع عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به
لفوات التفصيل **قوله او كان الخبر فعلا** فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع
فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد
مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو قام الزيدان لان الخبر جملة صورة
وفيه انه لا حاجة الى لفظ له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه اعتبر
بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال يسمى الجملة الفعلية فعلا تسمية الكل
باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا

او معناه نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ بذلك المبتدأ
مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتمال على النفي او معلوم حاله بالمقايسة
على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد الا او معناه بانما **قوله او بالبدل** من تعرض
بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يذهب الى الالتباس بالبدل لانهم
او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر
مرجعه او خلاف الاصل **قوله واذا تضمن الخبر المفرد** اى عينه اذ لو تضمن متعلقه
لا يجب التقديم متعلقه نحو علام زيد راكب تعرض في العبارة حيث
قال تضمن ولم يقل اشتمل **قوله كالاستفهام** قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر
في الاستفهام وفيه نظر لامكان النفي نحو ما قائم زيد **قوله لتصدره في جملته**
اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث
لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم
المغيرة لمعناها كان وساير ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي دخلها
فلا يقال ان من تظرب اظربه واما جواز قولك الذي ان تظربه يظربك فلان
الموصول لا يؤثر في صلته معنى **قوله بكسر اللام** يجوز فتحها بناء على ان الخبر
هو الفعل المقدر والفعل يتعلق بالمجرور ليتجه فظ الجر **قوله يتعلقه بمتبع مع تقدير**
وانما حكم بامتناع تقديم للزوم تقدم الشيء على نفسه اما اذا كان في صفة
فلا يجب التقديم نحو على التمرة زيد مثلها لجواز تاخير الخبر بان يتوسط بين
المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف فيجوز ان يقال
زيد على التمرة مثلها **قوله مثل تعلق الخبر بالكل** انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر

المقدر والتعلق من باب تعلقا المعمول بالعامل لعدم اطراده في مثل عندي رجل مبتدأ
قوله اذ خبر اعني ان الشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدق
فانه لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة الشامة لا يقع الخبر بين اما
وفا بها **قوله اذ في ناحية** حوف لبس دون تقديمه فانه متعين لان يكون
خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في حيز ان المكسورة
معنى لصدارتها ولا مما في حيز ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما
في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او
او لان المكسورة معهما والثاني باطل لانها جملة تامة غير مأولة بمفردة فتعلق
فتعين الاول **قوله بالمكسورة** لجواز ان يكون المذكورة بعد مبتدأ خبرا آخر لها
او ظرفا لغوا بها **قوله لامكان الذهول عن الفتحة** وجواز الحمل على سبق اللسان
لان صدر الكلام موقع ان المكسورة **قوله في الكتابة** لم يعهد رفع لبس الكتابة
بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو **قوله وقد يتعدد** لفظة قد للتقليل او التحقيق
قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ذلك التعدد اما بحرف
جمع كما في مثال مطعم المتن او بدونه كقولك هما عالم وجاهل ويجب العطف
والتوجيه ان يعطف او لانه يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على
فهم السامع وليس المعطوفين من خبر المبتدأ لان المبتدأ يحكوك تفصيلا
فكانك قلت في المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان
يكون الجعل مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون
قوله قدس سره من تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل

ذلك على وجهين قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء
على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فاتحد احدهما بالآخر فعلى هذا القول
يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدا وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير
المبتدا وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير
قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدا وجمعه وتانيثه قلنا اجراء
تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه
على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فكذا على
سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه منفصلة
جاز ان يجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه
في قوة هذا ابلق فكذا حكم هذا حلو حامض وجاز ان يجعل كلا منهما خبرا
مستقلا باجراء وصف الجزء على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدا
فليس هذا الوجه متعينا بشهادة مطابقتهما للمبتدا افرادا او تثنية وجمعا
وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور
آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل
لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذا
كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض
قوله اي مز قال قدس سره في الحاشية الطعم الجامع بين الحلاوة والحموضة

حينئذ قوله فيها بهذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال
آخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جامع مانع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة
فليس من باب تعدد الخبر قوله ويجوز العطف باعتبار تقديم العطف على ما
حققناه قوله لا يبعد الخ اقول يؤيد ما قاله ما من امتناع تعدد الفاعل قوله
الاضافة معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية قوله وهي لسببية الاول
قال الشيخ الرضي يستحق الشرط لسببية الاول للثاني بل لزوم الثاني
للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن
الله لكن الشارح قدس سره في بعض تصانيفه بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة
قوله والكلام به فان الجمل الخبرية كثيرا ما يورد ولا يراد مضمونها بل يراد الا
خبار بها قوله فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان ن
كون النعم ملصقة بهم ليس سببا لكونها من الله تعالى وذلك ظاهر
ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله تعالى علة لكونها ملصقة بهم قلت
فيه بحث لان من المعلوم استناد الاشياء الى ايجاد الله تعالى واعطائه به
واما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله شبه المبتدا
بالشرط لما كان المبتدا ههنا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك
الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها المعنى لكن
فليس في جواز كون الظرف صلة او صفة له قوله وذلك الاسم الموصول قيل
تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم في المعنى
لان المبتدا الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط عام وما من هذا القبيل ولا

ولا حد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يمنع الحصر لا التعريف بلام الاستغراق
ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذ الشبيه بالجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر
مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان
التعريف معونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين والجواب الحق ان المراد بتضمن
المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما يقتضي
حكمها وان قوله ذلك لا المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه جزم
صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تأمل
لظهر **قوله بفعل** او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة لام
الموصول **قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به** لانها في حكم لفظ
واحدة وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه **قوله او النكرة الموصوفة بهما** ينبغي ان
يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بارز بعد **قوله الذي يأتيني** الا انه
في صلة الموصول صيغة [struck] الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال
ايضا ويتغير باد **قوله او في الدار** ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين
قوله فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول
ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب موت فر منه الشخص
فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس صحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به
يصير مشابها بكلمات الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون
الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في كلمات الشرط
بما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم **قوله لا يصح دخول الفاء عليه** لان

لان دخول الفاء بملاحظة شبه المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها القصد
ومقتضاها امتناع دخول النواسخ مطلقا عليها وانما جاز دخول ان لانها لا
تغير معنى الكلام **قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار** بهذا مبني على تعقد الربط
بين الشرط والجزاء والظاهر ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء **قوله لا ان ما لاخراج
الكلام عن الخبرية** لا بد وان يدعي ان ليت ولعل مانع اخر **قوله قيل ومع عالم الذي
الحق ان برهانه يوسبه** نقل عن المصنف انه قال في الايضاح منع سيبويه من دخولها
الى هذا خبران بعيد من جهة النقل والقضية اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه
بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت واما اللفظ الفقه فبعد منه
وقوعه مخالفة الواضحات **قوله نوالنه ما فارقتكم فالبالكم** الفلاء بالمد و
الفتح والشيء والشمس والشتن **قوله اقيام قرينة** الام للوقت لا للاجل
لانه صحيح لا مقتضي ولا داعي والدواعي مذكورة في علم البلاغة **قوله وقد يحذف**
قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن احسن في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف
الجزاء اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مالا يحتمله **قوله
ابعلم آه** حاصل الكلام انه صفة لما قبل في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مما قبله
لان في الافتنان وتغيير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه
وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به ولشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يقتضي به
زيادة اعتناء فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم
او الترحم لو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف
ثم غيره **قوله بقوله مستقبل المعرفة** قيل المستهلال ماه نو ديدن وبانگ كر

كردن وكلاهما مستقيم قوله المهلال ماه نو تا نشست بعده القمر قوله
لان المقصد منه تعيين النفي آه والمهلال بالكسر قوله وانتصب بيوم
نصب المهلال مرابيت واري وذلك لان الاصل في المفرد الوقوع
قوله خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت
كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها للزوم ما بعدها لما قبلها اي ففا
جاءت السبع لازمة لخروج وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على
الصحيح انما قيل ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه
لا يطرد في مثل فاذا ان السبع وما جعله بدلا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما
بعده بتقدير مضاف اي وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان
الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله
محذوف اي ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية
لانه مفعول به لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت نزل منزلة اللازم
ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في لوجود الآخر والوصل فاجأت لم
يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان
الخروج قوله مما التزم يقال التزمه الشيء فالتزم اي قبل ملازمته قوله اي في
تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي في خبر الظرف اللازم خلو الجملة عن العائد يجب
الظهر لان الظرف في موضوعه غير راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن
الذهن يتنقل من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغني عنها الظهر قوله وذلك
في اربعة ابواب لا يقال ههنا قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فانه يبقى الظر

في الدار فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر يجب
الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي فلست من باب
حذف الخبر والتزام غيره مسده قوله حذفه لعلم دلالة لولا عليه ولو
دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا السيراه ان الا ان جواز
مثله نحو دون قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير ملفقة
من كلمتين كما جزم الحاجب واليه ذهب الكوفي لان لولا لو كانت مركبة من لو
لا امتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا التي
بمعنى كما يجوز ان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط وجب تكرار
لا لان لفظ لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا
في الاغلب قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسم
كسائر العوامل ولا يخفى قصوره قوله منسوبا الى الفاعل آه قال الشيخ الرضي
بل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو تفضل
قوله وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية
يجب معها الواو على الاصح قوله والخبر في ان قوله البشنا
بشئ قال قد سيرت الخليفة ... تسوق ... قوله
واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما الا اخطب وقت
كونه وان كان النسبة بتقدير الزمان مع ما المصدرية طحافي او مثل ان
يهذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية
جاز بهذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال

ان تقدمت الخبر عن افعال المصنف الى ما المصدرية الموصولة بكان يكون
لا عن المصدر الصريح فلا يقال ضربي زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب
الى الكون مجاز في اخر الكلام والمجاز يدخل بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف
الى ما يشيع تقدير الزمان معها ويشيع الاسناد الى الظرف مجازا
نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله وقدره
البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيد لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد
وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون ح حالا
عن معمول المصدر وان كان عامل المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين و
يجيء بطلانه وان كان عامل حاصل لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها
ويهم قد التفسير وقد توقف في لزوم الاتحاد فتنبت على هذا وجه آخر قوله ثم
حذف اذا مع شرطها سمي مدخولها شرطا وان كان وان كانت اذا
ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي من حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول من لفظ
معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان
قائما ظرفي معنى الناقصة الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى
انما عدل عنه لان مثل هذا المقصود المنصوب لم يسمع كثرته الا نكرة و
ولو كان خبرا لسمع تعريفه مرة ولان الواو في الجملة الحالية الواقعة موقع

موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو ولان دخول الواو
في اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي
اللزوم قوله وقيل هذا المقصود عنده اتفاقا وذلك لان الاسم الجنس المعرف
اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيص بعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق ق
فمعناه الترجيح بلا مرجح قوله ومذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر
مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصول مع الفعل ولا
يجوز حذف الموصول مع تعلقه صلته قوله اي ضربي زيدا قائما اي ما ضربته اياه
الا هذا الضرب المقيد قوله اي ان هذا المثال مفيد كما في القسم الثاني
قوله يكون مع الفعل تؤيده اخبارا تأكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه
قوله وقرب اذا اشبع ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان الاستفادة على
هذا التقدير غير ظاهرة قوله فانها محل ابتداء آه قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف
الخبر في مثل غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى
مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون
خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو ولان مع اذا وقع خبرا لا يتخلى
الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا قوله وكل رجل وضيعته
قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار الذي هي الارض و
النخل والمتاع ومنها ساكنة تغني مضجعها اعني الضيف النهي الضيع كجار
وجيرة كذا في ... فان قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور
ان معنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا اذ المقصود واضح فان المعنى ان

فان المعنى ان كل رجل مع صيفة ذلك الرجل قبل في توجيهه
النحو بر كل رجل مقرون هو وصيفة على ان يكون صيفة
معطوفة على خبر الخبر فلجوز سد ما سد الخبر وفيه انه
يلزم ثلث امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب
في صيفة كما في جئت انا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة
المذكورة لان صيفة ليست معطوفة على المبتداء ويمكن
ان يجاب عنه اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد
جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لابد له من فعل غير
المؤكد عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على
المبتداء نظرا الى الصورة اي كل رجل مقرون مع صيفة كما
تقول زيد قائم وعمرو وانما لم تجعل كل رجل وصيفة مقرونان
كما هو الظاهر لان الخبر شئ فحمله بعد المعطوف وليس بعد
المعطوف لفظا فيسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف ساد
مسد الخبر لانه تتمة المبتداء فيل كهذا الخبر حيثيتان حيثية
كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن صيفة فهو من حيث
انه خبر عن زيد جاز ان يقال وصيفة ساد مسد الخبر ويكفي في
النيابة حيثية واحدة ورابعها كل مبتداء يكون مقسما
ومتعينا للقسم فان تعينه ابدل على تعيين الخبر فنحو اما
نته الله لافعلن كذا الا حيث حذف خبره فنحو لعمرك لا
فعلن كذا فانه يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك
لافعلن

لافعلن قوله احد المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها عطف على
وفي الخبر بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبرا
وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل ومنها لانه في الاصل خبر المبتداء فلم
يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة قوله اي اشباهها استعير الاخوات للا
شباه والنظاير لما بينهما من التقارب والتماثل كما في الاخوات قوله
لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل من عملين قوله
لانها لما شابهت الافعال اقتضائها الجزئين على السواء فالاول ان تعمل فيها
قوله بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل
من افراد المعرف ان قلت المعرف الا كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء
في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر
ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار نحو انها انها بعد دخول احدها قلنا
للمعرف حقيقة هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف في باب ان واخواتها
او جعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى والظاهر يحمل كلامه على تو
زيع يتضمن تعريفات كل واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب
للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يراد اثر فيها لفظا
او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا يجاب معانيها الا معانيها فلا
نسلم معانيها الا معانيها فان تاكيد الحكم مثلا سبب الى المحكوم

وعلى كل تقدير لا يقتضي التوزيع قوله بمثل يقوم وبخبر المبتدا او الذي
بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز
ان يقال وان يقال زيدا اضربه ولا يجوز ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز
ان يقال ان اين زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق قوله الا في تقديمه
حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء من وجوه الشبه ووجه
الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجوع الضمير
الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي
قوله الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حا
ل من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى
الكلام والحاصل ان اخبار هذه الظروف تخالف خبر المبتدا في جواز التقديم
في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم فيه لان
كل حادث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقر
يب المحرم الشخصي يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي اجري الجار
والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور
قوله خبر لا التي لنفي الجنس اي اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان
لانها تشابه ان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة النفي وان للمبالغة
الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض

الا فيكون

ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل قال البعض
ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان ظريف في الا صفة اسم لا لان
خبرا لحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا في ما يمثل له وفي مثالنا الاحتمال
ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض
عليه بانه ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا
على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع
صفته حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرافة لا تتقيد بالظرف
ونحوه من الحال بدون سماجة قوله لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذ
ب لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحا
صل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل
الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الا
قتصار هنا على فيها قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله
لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوصية
حمل على امر شامل اولان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من
لا رفع الوجود الرابطي سواء كان الطرف الوجود او غيره قوله اي
لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل و
الحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت قرينة فقد

بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول
قوله فيقولون معنى قولهم اه فيكون ح لا من اسماء الافعال وزيفه المص
بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها
انما يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم اه وذلك لدخولها على
القبيلتين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عمله او بصحة
اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس
قوله قليل او على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا هو الشعر قوله
من جهة قال قدس سره في الحاشية الصدود والاعراض والبراح الزوال
والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا ابن قيس لا زوال لي عنها باعراض عنها
قوله لا براح لي ولقائل ان يقول هيهنا ان لا ليس لنفي الجنس لكن لم لا يجوز
ان يكون براح مبتدا لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدا النكرة لانا نقول
ولا حاجة للاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس ولانا نقول يجوز ان تخصص
بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا
يخفى ان المعنى على العموم وقال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب
للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس ومع الاستفهام او النفي
ويحتمل ان يخرج عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا

اذا لم

اذا لم ينتصب به اسم ما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم فلا تقول
لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر
ان لا لا تعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا
لكن ما قالوا الا ان يقال لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع
ترك التكرار لكنه يجوز التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها او
مع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث
انها علامة له فلا يبطل الطرد بسلاما في مررت بسلام قوله او حكما كما في
المشبه بالمفعول فان المشبه بشيء ملحق به ومن عداده قوله لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل
عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة ولقائل ان يقول ان
المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا
اما لعين ذلك الفعل او لغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين
الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني
ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة
وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا فيلزم التسلسل
وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل
كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا حقيقة

مبحث المنصوبات

اللغوي كما قال الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن
بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي يتقيد بها غيره من
جنسه ولا يخفى انه لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى
ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل
بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف في حواشي الرضي
بان اطلاق الفعل والمصدر على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب
من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول
ماخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تسامحا سواء كان اخذ تاثير
او لا فيعنى بكونه مفعولا الا انه حاصل لمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه
قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ قوله بخلاف المفاعيل
الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول فيه مضمونه اذ المجي
في جاءني زيد راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكلا
تهم اثر والتخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول
ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها
به بواسطة انها مبينة لهيئة الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى
لان

فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا

لان تعلقه به بواسطة انه مخرج من امر يقع متعلقه على سبيل الاتفاق ولمن تحقيقها
اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر
توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليه اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ينافي
اطلاق المفعول اللغوي على المطلق ان قلت من ضروريات صدق المقيد صدق
المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا هو
مطلق بمعنى المقيد اعني يشتمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن
الغلام قوله اسم ما فعله فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة
المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا منفيا او سواء
كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا
قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الاشياء
الآتية قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في
ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر
الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم ما فعله وبانه
ان اريد بفعل ضربت القول والتكلم به اجيب عليه ان الفعل لا يتناول
القول بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا
فيما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله الاسم ولو سلم التناول

زيد ط

فهو باعتبار انه مقول الاسم فلا يخرج به وان اريد فعل
مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر الجاري عليه ان فعلا مضمونه لا يلايم
ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات
المدلولات التضمنية على دوالها انهم يجرون صفات المدلولات المطا
بقية على دوالها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا ما فعله الفاعل

في ضربت ضربا ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول
ونقول الفعل متناول للقول قطعا والا يخرج مثل جلست قولا ولفظا
ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ لم يستعمل موضوعة
لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد
الاسم قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى ولقائل ان يقول لو لم يرد لفعله
ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما في سائر
حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما كان في حكمها
كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به
لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب
البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول
المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا
وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته
انواعا او رابعة القا قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم
وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد
بقوله او اسما معطوفا على قوله مفردا فالفعل المذكور حكما يشتمل المقدر والا
سم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اه ظاهره
اشتمل مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا يخرج مثل جلست جلسنا
وضربت شيئا اذا كني به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه

باعتبار حدثه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم فانه ذكر من حيث
انه مبدا الجزء ومتحد معه ولا يخفى ح دخول المثالين وخروج كرهت
كراهتي لان الكراهة التي هي مدلول الفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها
في التحقق لتقدم وتاخير بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب
وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب
من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة له لا يقال قيد
الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى
اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة القيد السابق
وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله قال للتاكيد اي
لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب
المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو
قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو والتجوز
او دفع توهم التجوز كما في قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا
بترجمان بان امره بالتكليم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن في
مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس
ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد
وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على
الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان
النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة

من الصفة مع موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا
او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربت ضربتين او من المادة الدالة على
الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا
او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقومت غير مقدم فان ايا
واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه ولك ان تقول انهما صفتان
لمصدر مقدر اي قد وما خبر مقدم والضرب اي الضرب اي الذي ينبغي ان
يسال عنه بانه اي ضرب هو قوله ان دل على عدده وحدته او كثرته بعمومها
او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث
حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت ضربتين
او ضربا باسواط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع
ايضا ومفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر
تميزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او
او بدونه نحو رايته الفا اي الف رؤية ولك ان تقول انه صفة مصدر
محذوف اي [illegible] رؤية الفا قوله لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر في العبارة ان
يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فرد منها كان او نوعا
فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنيتهما وجمعهما الا دائرة الفرد جمعها قوله الى العدد
لا يكفي قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما او لم
يحدث في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا قوله وقد يكون ههنا قد للتقليل لانه وان كان

قد يكون هاهنا قد التخليل للدوام كان كثيرا في نفسه قليلا بالاضافة
اي ما كان بلفظ او بمثله غير مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك اذا
قال الغير لفظ وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه قوله اي مغاير اللفظ التقلب جوابكه له
فعله وهو اما مصدر او غير مصدر قد مر امثلته ومنها الضمير الراجع الى مفهوم
عامله او غير عامله نحو تدارسته اي الدرس واعجبني الضرب الذي ضربته
ومنها اسم الاشارة المشار اليه الى غير مفهوم عامله نحو اعجبني ضربته
فضربت ذاك قوله مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس
بان القعود للنائم والجلوس للقائم والجلوس نحو انبت قوله نحو
انبت الله نباتا فانه مصدر نبت فجعله منصوبا بانبت اما لانه في
ضمنه لان معنى انبت جعله نبت فانه مطاوع او لانه جعله بمعنى الانبات
وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس
من هذا الباب لانه مغير النبات قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الا
صل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يغفرون شيئا
اي قدرا قليلا قوله كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعا
وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعا قوله احكم ما اضيف اليه كما
ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه قوله سماعيا موقوفا آه يعني ان العلم
بوجوب حذفه ليس الا بطريق السماع بخلاف حذف القياس فان العلم

فان العلم بحصلها بطريق الاستدلال لان ثبوت الضابطة فيكون قياسا
استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اي سمع حذفه وجوبا
سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك
لثبوت الضابطة الذي هو العلة الموجبة للحذف مثل سقيا آه كلها
دعاء دائما وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا وجدعا قوله
دعاء عليه بالذال وتقبيح الحال قوله والجدع بالدال المهملة المهملة قطع واحدة
من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما في الرضي لكان اظهر قوله
وبعضها بان وجوب الحذف آه قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه
المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف
الجر ولم تقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعني قياسا او
اذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صفة وكتاب الله وسبحان الله
ولبيك وسعديك وسحقا له اي بعدا له وحمدا لك واما انتصاب
مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد
الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم قوله منها لم يقل هي كذا وكذا لا
ن المواضع لا ينحصر فيما ذكر قال ومنها المصدر الذي يقصد به التو
بيخ نحو اقعدوا والناس قيام وقد يشوب الصفة مقامه نحو اقاعدا
والناس قيام قوله ما وقع مثبتا بعد نفي النكرة انما الشرط كون المصدر

كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا
الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على التجدد فبينا فيه وضعا وان لم يناف استعمالا فان المضارع
قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه
خبرا مجازا نحو زيد الاسير وزيد سير سير لينتحي عن الكلام معنى الحدوث
رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني
لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو
الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد اه ذلك لفوات الحصر الذي
قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي قوله داخل
قبل صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي قوله على اسم
مبتدا او منسوخ ابتداؤه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على
الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الا سيرا وما
وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز
ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء
لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه قوله لا يكون خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة
لانه لو كان خبرا عنه آه ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا
المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب

علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في
المصدر كما اعتبرها بعضهم لم يسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام قوله
اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا يفيد هذا القيد الا بتكلف قوله نحو كنت الا شيخا
الركب شكك شدا ان قوله والا ما جيء بين النظائر بلحين لا يخفى انهما فيجتمعان نحو ما زيد
الا سير اسير ولا ينبغي ان يقال ان الحذف وجب قوله الا سير البريد يسير قوله منها
ما وقع تفصيلا اثر اغا وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي يستقل
الذهن منه الى غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عاملها قوله لانه مضمون جملة
انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا وشترى طعاما فاما قاما بيعا واما
اكلا وانما قال مضمون الجملة ليخرج نحو قوله سنريح فتحا او مغتنم اغتناما الا النجرة نحو اسير صحيحا بيانا
سفرا قريبا وسفرا بعيدا لان سفر القريب او البعيد ليس من اثار السفر بل من انواعه
قوله متقدمة بيان للواقع او احتراز اذ لا يجوز تقديم التفصيل نحو فاما منا
منا او تفدون فداء فشدوا قوله مصدرا اي المصدر المفهوم منها قوله او بازة عرض ضه
اي غاية الشيء وانما سمي غاية الشيء اثرا لانها يحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر
قوله اي لان يشبه به امراى لما ان يشبه بما نابه عنا بامر فانه الواقع بعد جملة الا بحسب
اللفظ لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج نحو بطلته اذ ذكر المفعول المطلق نفسه
لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا الوفق قوله
ما وقع للتشبيه موضع مصدر وقع لان يشبه امرا مسلم عن المنافية قوله نحو لزيد صوت حتى

[illegible] على انه بدل او وصف لكونه مع وشوكا كم كا جعلوا الحال المو...
حالا لان ذو وصف معنى الحالية ولذا لم تجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول
قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يكون تاكيدا واذا اتحد مصدرا لا بالوصف نحو له
صوت صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله علاجا في كثير
من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولهذا قال لابد من شرط آخر وهو ان يكون الاسم
عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحا
ولا يخفى انه لا يخرج نحو قولك حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط
كونه علاجا فانه ايضا يخرج قوله مشتملة على اسم آه انما اشترط ذلك ليدل على الفعل
المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم يدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه
يدل على ما لابد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه هذا الباب يغني عنا ذا التقدير
حسنه الشيخ الرضي ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال قوله بعضهم اجيب بانه
المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وبشيخ ذلك في مررت به فاذا له
صوت لان قطع بوقوع الصوت وان تصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن
نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع بان
يكون وصفا او بدلا او منصوبا بنعتا لان الجملة المتقدمة ليست فيها كالفعل فلو كان حالا
لابد للفعل منه وقد جاز النصب فيه على الحال والمصدر لكن لا يجب حذف العامل قوله
فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على قد تاويل الوصف كما سنذكره

وذو الحال

نحو [illegible] وذو الحال الضمير المستكن في له وجاز سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان ...
حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقال الصوت صوت حمار لان
مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل
الطويل واجاب بانه جامد مأول بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان
لا غير قوله من صات صوتا آه يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانگ كر
دن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى الاستعمال آه وذكروا انه استعمل استعمال المصدر كالعطاء
بمعنى الاعطاء وان عامل بصوت من التصويت قوله وصاح بانگ كردن مكلا قيل
هو اسم استعمل استعمال المصدر قوله ما وقع مضمون جملة حال لو وقع على انه بمعنى
كان وهذا اظهر معنى قوله لا يحتمل الا هو غيره اي لا احتمال للجملة من المصادر غيره
فيحتمل مصدر مبتدي وغيره مفعول له قوله نحو له علي الف درهم اعترافا على متعلق له وعلى العكس
وليحل وجه لفظي او معنوي في من هذا القبيل اي المفعول المطلق تاكيد لنفسه فعل المجيب
الله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا زيد القائم قسما
لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله الحي عرفت
اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم بمقابلة عامله لتاكيدها معنى الفعل
قوله ويسمى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما تؤكد ضربا
في ضربت ضربا نفسه لان المؤكد هنا مضمون المؤكد اعني الفعل وفي مسئلتنا يؤكد مضمون
الجملة الآتية قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون له

يحتمل ... المفعول ... في بعض ... فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو
مفعول مؤكد قوله حقا يحتمل حقيق بمعنى حق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحقق وكان
على التعيين فالمقصود اثبات كونه على تعيين ودفع كونه على شك فانه من محتملات
بل لو كان الباطل او الكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا
حقا كما قال الشيخ الرضي من انه جعله من الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما في القول وما
في معنى القول قال الله سبحانه ونحو ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو لا افعله البتة اي
قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد يحتاج الى ان اجزم به ثانيا اي لا ... ثم
اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة فقطع في البتة [illegible] بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها
فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا به لاعلمت
وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقطعت بيان للتنوع فالفعل الناصب لمدلول الجملة المتقدمة
لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهو مقولة قوله ويسمى هذا الشرائط ينقاس المتعدد في قوله
ويحتمل اليه ذهب المصنف وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في ما كيد المنفي للصلة لا
للاجل اللهم الا ان يفرق بين الظرف ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي آه
قوله اصل البت لا البي من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل آه
كما ذكره في المجيب باسرعة من التلبية فتفرغ لاستماع المامور به فتنبه قوله ويجوز
قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلب الفه ياء كلدى وعلى ليس شيء لبقاء يائه
مضافا

... قوله ... الا المثبت فانه يسمى بلا ... الفعل ... يسمى به كالاية
ويقول ايضا لان الفعل به او التحقق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسبابه
وجود الفعل قوله ولم يذكره اي الاسم وكان نفعل لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات
المطابقية على الدوال كما ذكره وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به
وليس وقوع الفعل عليها من صفات المدلولات المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية
قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج
الحال والتميز والمستثنى قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا
يخفى ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة
الاشتراك اليهما اسنادا والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد [illegible] التعلق بغير الفاعل
وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرو فليس عمرو مما
قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله ولا يقول ن
في مررت بزيد آه لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نم انه مفعول به مطلقا
في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي
قوله فان المفعول المطلق يعني فعله فيه تامل قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى
خروجه [illegible] بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى انه
مفعول به لكنه مرفوع قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه
مثلا وجه لتخصيص البعض بالمفعول به وعدم جريانه في المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها

الاشهار ... او الكلام قوله واما وجوبا فيما تضمن ...

ينبغي ... الشرط او الاستفهام

معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب بالله سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
قوله كوقوعه في حيز ان وكوقوع فعل مؤكدا بالنون لان تقديمه ليلة في ظاهر الامر على ان
الفعل غير تام وتوكيد الفعل مؤذن بكونه متمكنا فيها وان في الظ قوله تخصيصها باه
لذكر آه ذكر المجرور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار
قدس سره في الحاشية الحذف في التحذير في الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو افاك
افاك اي الزم ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
قوله نحو امرا ونفسه آه الواو للعطف ومعناه الحث على الفراد عن نفسه واما بمعنى مع
ومعناها فدعه ولسانه بعث قوله واقصدوا خيرا لكم آه اي عما انتم فيه القرينة على
تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم جيء لا يزيدها عنه بل هو مما يؤمر به انسان الاولى
الخ اقصدوا وائتوا وما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف بجواز
ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمال نحو حسبك خيرا لك اي حسبك
ما فعلت من هذا الامر وائت خيرا لك وراءك اوسع لك اي تنح وائت مكانا اوسع لك
ومن هذا القبيل عند الزمخشري انت امرءا قاصدا او وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله لم
ذكر فعلا اذا عرفت ذلك فالقول لوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه
ما قال العلامة التفتازاني قدس سره من ان الليالي التي حيث انها قرآن الاستعمال واحد
بالقياس الى المخاطب معين ومع هذا الاعتبار لا يجوز ذكر حذف فعلها لكن ان مثل هذه

الحذف

اي شبه بالاستغاثة في وجوب حذف الفعل قوله وسهلا آه عطف مثال على مثال قوله اهلا اي
اجابة اي كما جاز ان يكون صفة مكانا جاز ان يكون المراد اهلا التحقيق في مقابلة الاجانب
جمع الاجنبي فكانك قلت اتيتك اهلا لا اجانب قوله ووطئت الوطي كوعد رادقال قدس سره
في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجه او بقلبه الخ فيه
انه يخرج نحو يا الله فيل نداوه له تعالى مجاز تشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان
القول بانه يبقى فيها معنى النداء بعيد جدا ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد
بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤول الاجابة مثل يا سماء ويا جبال ولكن ان نقول
ان نداء هذا من باب التخييل تشبيها بمن له صلوح النداء قوله بمنزلته منزلة صلاحية
النداء الرغبة اشتغال الامر قوله فان المندوب بعينها كما قال بعضهم آه هو المحزون
يؤيده قولهم في المنزل لا تبعد اي لا تهلك كانهم من فقدهم الميت تصوروه حيا فكره
هوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تموت ولا تهلك قوله فالاولى ان يقال ميلا الى فيه بعيد وعسر
قوله مناب ادعو الانشائي لان جملة النداء انشائية فالاولى ان يقدره ادعو انشاء او نحوه
ديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن نحو ليقبل
زيد آه لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون
زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله قوله او للمنادى آه بلفظ يكون حالا من ضمير
اقباله قوله فناصب الفعل المقدر وهو منصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا
والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء

ا[illegible] المصنف [illegible] بانه سماه اسم الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون [illegible] الفعل اليه
مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي آه ورد بان الهمزة من ادوات النداء
باسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل
لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز
فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر في نحو اف بمعنى اتضجر وعن
الثالث بانه نحو الجملة ما لا يستقل بكلام كالجملة القسمية والشرطية انتهى ويبنى على ما يرفع
به اي بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف الى علم لا
لا ذكر فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله القليل هما باعتبار المحل فان محلهما اثنان مفرد معرفة و
مستغاث بخلاف محال النصب فانها ثلثة او القلة هنا بحسب التحقيق والاستغاثة فيه خدشة ويطلب
الا ان فهذا بالقياس لما علم تعيين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على علامة الرفع
لفظا او تقديرا كما في المفرد المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء
يا انت ويجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم
اقتصر على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي ترفع
بها المنادى في غير صورة النداء يعني انه من قبيل رضعت هذه المرأة هذا الثدي
قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ لا ان الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل
مسند الى الجار والمجرور وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق
لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون

صه افه

منادى او شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد الاعم الذي لمعنى فيخرج شبه
المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف ببطلان الارادة فبعيد قوله
وهو كل اسم لا يتم معناه آه قال الشيخ الرضي حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده امر
من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول الاول نحو يا طالعا جبلا او يا حسنا وجهه و يا خيرا من
زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه كما الشيء الواحد
سواء كان علما نحو يا زيدا وعمروا اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة و ثلثين
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بانه كذا
لو لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت
لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا
نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله شعر الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك النعت اذ لو
كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جواز النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف
بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرفية
وصفا له لان الجملة والظروف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها حالا الذي يفوت
الاختصاص الذي هو لفظ النداء الا ترى الى ترخيم المنادى في السوء وحذف صيغة
النداء فكأنهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضافا دعا
للمضاف ولهذا لم يجعلوه في بابه مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار
بل لا ظريفا منها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء

بلفظ

لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع التعريفين
لانا نقول الممتنع اجتماعهما حالة التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى
المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست بنفسها في التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله
لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسم المظهر مع الاخطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه
سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء وجرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه
وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتنازع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب
المدعو قوله وكونه مفردا افرادا وتعريفا انما اعتبرهما للتقوي جهة الاتحاد ولا يلزم
بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله فانما قلنا ذلك آه ان قلت مشابه المشابه
للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة
ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو
قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليلها
الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كان الاسمية حكما وجه مبنيته لزم بناء
ؤه قوله ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل
بل يا بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قوله ويخفض
بلام مفتوحة للاستغاثة قوله وجه لام التخفيض مفتوحة لا دخولها على المقدر لضعفه بالاضمار
قوله ولالة علم انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد ان يكون الامر معتنى به وذلك الامر المعتنى
يجوز ان يكون اعانة او تعجبا او تهديدا او غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة حالة النداء الا

بنيه اعد الغضنفر الشلاليتين بالمستغاث اللام في المستغاث له متعلق بما يتعلق به لام المستغاث
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه قبل من الكلام اي
استغيث نحو يا لله من الفراق قوله لان علة بنائه آه ان قيل قوله لجار على غير المنصرف لانه
جيء حرف فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بانه علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام
صار بعيدا عما هو مدار الشبه هو يا فصار خارجا عن الافراد وفيه ان البدل بعيد بعده وان الافراد
ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب والبعد انما يجيء بانه حرف النداء واللام اذا
اجتمعا كانت العلية اللام لقربها كما في تنازع الفعلين فيعمل واجيب بان آه او بان
قوله مثل يا عبد اللعاد من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام العهد ايضا بانه قليل قوله ولا
لام قال الخليل لان اللام بدل عن الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كز يادة
المندوب الفا او واوا او ياء او الفا قوله يا طالعا جبلا فانه لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر
لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف مفرد اللهم الا ان يفرق بين
المذكور والمقدر لكن يبقى شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف
بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع مع قع
الموصوف لم يتنع قوله وهذا توقيت لنصب جبلا اي يقال رجلا بالنصب حال كونه نكرة قصد تعريفه
رجلا الغير معين قوله يا حسن وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله
ظريفا ليكون منصوبا لكونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسن
وجه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان

من في الجملة او فرد فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل الشديد بل يقال
قد ساوى ذلك لا تذكره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فان كان ذلك قبل النداء
قوله وتوابع المنادى المبني المفيد بكونه غير المبهم الذي يجيء به للتوسط اعتمادا على ما سنذكره
قوله تابعه للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو ولم يحملوا على محله كما في
اعجبني ضرب زيد وعمرو **قوله** وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به بهذا القيد مستفاد من الحكم فان
الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم
الموصوف بابن اذا كان مفتوحا وكان ان تقول ان اللام في المبني للعهد اي ما تقدم
من قوله يبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد **قوله** ومشبها بالمضاف لفظا اذ لا حاجة
في ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس مضافا ثم في اخراجه عنه يحتاج
الى التمحل كما اشير اليه **قوله** فانهما لما اشتقت فيهما آه فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه
بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذ كانتا منادى **قوله** ويا زيد لحسن وجهه ويا هؤلاء
الرجل ويا رجلا **قوله** المعنوي صرح في شرح المفصل به **قوله** لان التاكيد اللفظي آه وذلك
لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره لا باشر الاول **قوله** نحو يا زيد زيد
لفظ الثاني تاكيد وجعل العلم ذلك بدلا وجعل سيبويه آه عطف بيان نظرا الى انه يفيد الا
ما لا يفيده الاول فاذا وصفت الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه تاكيد لفظي مع
صونه او بدل لما حصل له من الوصفية كما في قوله بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز
ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به **قوله** والصفة قال الاجهر لا يوصف المنادى المضموم

شبهه

٨٩

شبهه بالمضمر وارتفاع العالم وانتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم منه
الشبه التساوي في جميع الاحكام **قوله** وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل في حكم البدل
عنده **قوله** والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يجعلوا المعطوف المعرف باللام مع انه في حكم
المنادى لشمول المانع الاستقلال هو امتناع دخول يا عليه ليخرج عنه نحو يا محمد ويا الرجل الرفع
قوله ولا يبني الصفة كلمة لا داخل في ظرفية لان النفي متوجه الى الصفة والنداء والرفع
هو حرف النداء شبهها بالرافع في كونه اثر عارض مطرد اولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى
لمكان البناء **قوله** لفظا او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمها تقديرية منوطة كما
ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان لهؤلاء ضما محليا لان مفرداته معرفة مبنيا ولو وقع
موقعهم لكان انتصابه محلا لا المضاف لو وقع موقعها لكان منصوبا **قوله** في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد ولما ذكر والمجرور متعلق بقوله يختار **قوله** مع تجوزه
النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية **قوله** لان المعطوف بحرف آه نظرا بو عمرو الى جانب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى والاستقلال فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان
قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم لا يعني بهذا الوجه اجيب بانه اراد
التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع ٤
مضموما **قوله** ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على شبهه البدل لانه قال
ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد
ان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس

الخرت نذهب ابو عمرو لان اذن يفيد اللام التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت كيف
ايراد بقوله كالطبي مما يشبه في كونه علما ذا اللام فلما كلامه في شرحه يابى عنه اذ فسره بما فسره
به الشارح قدس سره قوله اى كالاسم الجنسي في جواز نزع الاسم علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل
وخرج عنه الضعيف اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام العلم وامتناعه فاعلم ان
لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كا
الفضل وذلك للمح الوصفية وان كان اسما لمعنى جنس يقصد به مدح او ذم كالاسد و
الكلب ولاخفاء في جواز قدح اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع
اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر ا
استعمال الواحد فصارت مختصة من بين ذلك الجنس وجب ان يكون معها لام او اضافة
ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاق فهذا القسم يتصور له معنى كالثريا
والدبران والعيوق اسماء الكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لما ثبت
كما في الاعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع
والخامس ومنها ما تصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته لمعنى العلم كالمشتري للكوكب
فانا ندري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكونها
بحسب التقدير للاحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لانها ان يكون ا
اجناسا اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ
الرضي كلهم نظرا الى الخطاب العارضي قوله غير ما ذكره صفة او بدل قوله اى حال كون
منهما

منهما مطلقا وحال كونه زيهما المفرد او مضافا قوله اى العلم المنادى المبني على الضم فخرج عنه
ويا زيدان ويا زيدون اذا جعلتهما علما قوله فخففوه بالفتح وحذف الالف خطا في ابن
وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن في
خطا قوله التي هي حركة الاصلية اي سهل ذلك كون الفتح حركته المستحقة في الاصل قوله
واذا نودي المعرف باللام آه فيان نداء مثنى العلم وجمع المعرفتين باللام بحذف اللام فيهما
بجبر نقص التعريف الزايل بالتنكير للتعريف فيخرج عنه بقوله المعرف باللام قوله اي اذا
اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبتدؤها اعني الارادة قوله قيل
مثلا انما جاء به مثلا لان قصد نداء المعرفة باللام على اطلاقه لا يستلزم قوله يا ايها الر جل
وافوايه الكلام الذي وسط فيه اي وهذا او اهذا كما قيل فرعون موسى ان المراد للكل
ظالم عادل قوله بتوسط اي موصوفة قال الشيخ الاخفش هي موصولة حذف صدر
صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة
وقوعها موصوفة وانما لم ينصب على انها شبيهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها
بني على الضم قوله معها التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فحرف
تقرب هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء قوله بتوسط هذا ليس يضا في الوصلة فانه
قد يقصد نداؤه وبالخلاف اي فانه نفي فيها وذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما
يؤتى بتابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على
على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الابذي اللام

في الاستشهاد على ابهامه لا في تابعه فلا يقال يا ايها الرجل وعبد الله الاقضا
وصفا ايها الابدي اللام قوله بتوسط الامرين معا الى توسيط تلك الامور ان يقع النداء
على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال
يا شيء اذا قصد التحقيق فاذا كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا او الا وقف الذهن
عنده ثم الانسب ان ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب الوضع لشدة الحاجة الى التعيين
ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مما يكون طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك
سلك تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب الوضع ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام
اذا اريد تعيين حقيقة المشار اليه وتارة بأي اذا قطعت عن الاضافة وابدلت مما اضيف
اليه التنبيه ها فانه حينئذ مبهم بخلاف ما اذا لم يقطع وابدلت مما اضيف اليه التنوين
فانها معينة بما اضيفت اليه ومحتاج الى رفع ابهامها بالمعرف باللام او بالوصف
باسم الاشارة الذي ابهامه بالمعرف باللام وانما وصفا ولا باسم الاشارة لا في نحو
التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق قوله لان المقصود
بالنداء هو الواقع لا في اللفظ فانه ذكر البدل على معنى في المتبوع قوله لانها توابع منادى
معرب بتقدير المنادى ما يقال منه ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا
قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم
بالمثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معرب لا معرب
واحد وفيه ان المعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فلفظا واما النصب فلانه منادى معنى

فيكون

91

فيكون منصوب المحل قوله يا الله خص هذا اللفظ باشياء لما اختص بمعان ليس لغيره فمنها قطع
همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميم في آخره جبرا كما
يا اسم نحو اللهم وقد يزاد في آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء
المختصة بالنداء اسما ما نحو يا فل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان نحو اللهم
فاطر السموات يحمل عنده على نداء مستأنف قوله وعوضت الميم عنها ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا
نحو قوله شعر معاذ الاله ان تكون كظبية قوله فلا يقال في غيرها قوله شعر نحو وقد سمعها لا قد الكتان
بضم الكاف اي الكبير قوله خاصة اي خصوصا قوله من اجلك اه آخره وانت بخيلة بالوصل
عني قوله في قولهم فيا الغلامان اخره شعر ايا كما ان تعقبا بشر ادفى رواية ان تكسبانا
شرا قوله وكل خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي في تركيب في ما قصد ذكر المنادى
مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة ان الاول مفرد صورة فظاهر واما
ان الثاني فلانه تكرار للاول بعينه واما عدي محالة مجهول حسب اللفظ قوله اما الضم في الاول
قيل نصب الثاني ليس على انه تاكيد لانه خرج من العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف بر
القصد الى ان المضاف وفيه من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول نحو طلحة
كان الثاني بدلا واذا كان الثاني عطف بيان قوله ويتم الثاني تاكيد لفظي وانما جيء
بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين
معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه
وحركته بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكان لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا

قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف شعر الا لاهم ابدا وده ابع انخر ولطر
لا يدخل الا في الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله ومضاف الى عدم المحذوف ليلا يلزم
التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وزاد
لفظي ولتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية
فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف
بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا تيم تيم عدي لا اباً لكم قال الجوهري في لا اباً لك
هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا احتياج اي منك بنصرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو
ذم لا شتم فوقه اي لست بابن الشدة قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور قوله وسكو
نها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم العالم عليه الاضافة الى اليا
للعلم بالمراد منه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا وما الحقه ولا
مد اد الصوت ورفع المناسب للنداء قيل هذه لغة طي فافهم بعد لوق الياء الواقعة
بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفتي بقا وفتا وفي جارية وناصية جاراه وناصاه
قوله وقد جاز شاذاً آه قال الشيخ الرضي اما فتح بنتي والاصل يا بنيا فليس بشاذ كما شذ
في يا غلام اجتماع ياءين قوله ويكون المنادى يعني ان الياء في قوله وبالهاء للمناسبة
والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا قوله وقفا اما حال او ظرف وكما اذا غد
فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا قوله وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي
اذا وقفت على يا غلام بسكون وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها

واسكان

واسكان ما قبلها كما في حال حذفها وصلا وذلك علامتي وقف على الفاتح باسكان
الفا اذا وقفت على يا غلامي بفتح الفا وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت
مع ابقاء الفتح قوله يا ابت ابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان في انهما تزادان في آخر الاسم
ولما كانت التاء بدلا من الياء غير محضة للتانيث قولنا التاء يوقف عليها بالهاء لانها عوض
ان قلت كيف جاز لحاق تاء التانيث المذكور اجيب بان التاء في يا ابت لحمل على يا امت مع
ان الكسرة حركة متناسبة للحرف المبدل منه فيكون في البدل اشارة من المبدل منه قوله و
قد الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التانيث
نحو ثبة قوله وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف قوله فانه غير جائز قد
جمع العوض بينهما في قوله نفتا في من عهوبهام قوله اي واقع بعض الجواز وفي قوله
في سعة الكلام هذا القيد مستفاد على المذهب ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة وكانه
لا يعتد ويجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود
في النداء هو المنادى بحاله فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس
لان الانسان في حال ندائه اكثر انتباها للاسم منه في غير حالة النداء قوله اي لغير ضرورة
شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز
لان صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط
باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف
وكان ترفع ضرورة على الجزئية اي الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو قوله شعر وبارمية

اذ لم يبق بعضها الاصل اذ بينه قوله وهو حذف في الاخر لانه تقديم التخفيف الترخيم غلط كما ذكره في

المقصود قوله اي ترخيم المنادى لان الرخمة بالضم كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال رخم اي

رفيق والترخيم التليين ولطف قوله اي اخر المنادى فخرج حذف ياء ياغلامي الى اخر المنادى

بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليه

قوله اي بحسب التحقيق فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف اخره للزوم احد

الامرين اما تقدير الاعراب اذا السكن الاخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك

تثقيل في حالة اجراء ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في حالة الاعراب قوله العلة اخرى

من قال انه حذف في اخره بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد بهذا المعنى والاعتباط في اللغة

ذبح الشاة بلا علة قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد يستلزم

ذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم لانه ذكر كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله وشرطه

الترخيم اذا كان واقعا في المنادى ركذا ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله انه لا يكون

مضافا لو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف او سبق منه جعل

المفرد في مقابلة المضاف وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذ حكما

يتحدان حكما قوله لانه ليس اخر اجزاء المنادى بنظر الى المعنى هذا اذا كان المركب الاضافي

علما فان الجزء الاول بمنزلة رأي زيدا واما اذا لم يكن علما حينئذ ان المضاف من حيث

انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولام الثاني خلافا للكوفيون نحو قول الشعر

خذوا احذكم يا آل عكرمة قوله لانه ليس اخر اجزائه هذا اذا لم يكن المركب الاضافي

على اذا

93

على اذا كان علما فلان المركب الاضافي براعي حال الجزئية قبل العلمية في استقلال الكل من الجزئين

باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما بعدم رعاية اللفظ والمعنى قوله ولا حجة بعض العرب ترخيم

الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط قوله والزيادة على الثلثة لم يلزم نقض الاسم الذي في حكم الموضوع

نحو ما ومن نحو يد مما حذف فيه شاذ والشاذ لا اعتداد به قوله بلا علة موجبة انما قيد به الجواز

النقض بالعلة الموجبة كعصا قوله واما بناء التأنيث فذكر الترخيم فيه ولهذا اخر العلل

اخر المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واما اذا وقف على ذلك المرخم

الحق آخره هاء السكت فيقال في يا طلحة يا طلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخره

حالت حركته حركة اعرابية ولا شبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد يغني عن الهاء

في التنوين الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا قوله زيادتان قيل لا بد وان يكون

بمعنى فخرج نحو عفنجيت قوله في حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قبيل فلان في

العادة قوله في انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة بمعنى يغاير معنى الاخر كزيادة

سلمان وسلمان عليهما وتاءان الزيادتان سبعة اصناف بزيادة تا التثنية كمامر وزيادة

تا جمع المذكر نحو مروان وحيث ان اوداسان وياء النسبة وشبههما نحو كوفي وكرسي

والفا والتاء تثنية وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها قوله او كان في آخره صحيح اصله

لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التأنيث حيث قال كان عليا ونحو غير تاء

التأنيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين العلم الاول اعم مطلق ووجه

لفظها وقد لهما في الصحاح وافتراقهما في بحر ومختار قوله وهو اعم لان ترخيم مثل عمرو ومرك

لعو

بحذف حرف الاخير والمدة السابقة **قوله** في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب

عليه يوافقه ما قيل من مثل دلو وظبي ملحقا بالاسم الصحيح لصحة اجراء عليه **قوله** او واوا وياء

كنّه احتراز عن نحو كهنور وطي وزن سفرجل عظيم السحم. وشر بفاعل وزن مدحرج اي

مقطوع شرنافة وهو ورق الزرع اذا طال وكسر حتى يجاوز فساده فيقطع **قوله** حركة

ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنور وعليقا بنت يتعلق بالشجر فانه لايحذفان آه فلا فالالا

خفف فانه يحذف المدة الثالثة **قوله** لان نحو شوان لم يحذف زيادة تابنون تجمع اي لانه غير

بناء الواحد فكانه ليس جمع المكسر السالم كمنون **قوله** اما في الاول آه لما كانت علة الحذف

في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل بين التفصيل ولم يجد حرفان

فيما قيل الاخر مدة **قوله** ولذا عن النقد قال قدس سره في حاشية النقد صغار الغنم

انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از كوسفند كوتاه دست وباي زشت

روى نقده بل يقال ركذلك وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثني عشر واثنتا عشرة

واثني عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنا قال المحقق فيه

نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه **قوله** يا خمسة عشر وفي الوقف يقلب التاء ياء كما انك

لو سميت رجلا بمسلمين ورخمت او وقفت قلت يا مسلم بالهاء **قوله** في حرف واحد اي فالمحذوف

وفي حرف واحد الذي بينها بالجملة الاسمية بقرينة الفاء ولكون هذا الحذف اكثر نسبة الى قلت

اكثر اره تحذري يوهو مستفاد من المضارع لان الاسمية فلعلها هنا نظر الى افراد الحذف

اما ان المنظر الى التعليق الطبيعية فحسن لي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى

في السبعة

94

مناسبة المضارع لما في الواقع جزاء في الشق السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية فحل الخ

المضارع انت **قوله** وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلونه المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف

لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف للعلة الموجبة **قوله** فيبقى لما فآه

الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون

اعلم وقاضي ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف واجب السكون كان مدغما في ذلك المحذوف

وقبله الف نحو اسبحار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فيبقى بعد حذف الاخر ونحوه يحرك بالكسر

ايضا وان لم يكن اصله السكون فالثاني فيجوز الساكن على سكونه نحو يا راد وان لم يلزم

ساكنان فالثاني فيجوز الساكن على سكونه نحو يا محمو والواو يرد الى اصله حركته وهو الكسر

قوله فيقال الف افصح اذا ان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية

الماولة بالفعل كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه او المحذوف ثابتا فيقال **قوله**

يا حار ويا ثمو ويا كرو فيل تمثيله امثلة لان التفيغ في الاستعمال الاطرا ما با كرة فقط

او باهو فوا وبجلهما **قوله** وفي كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طاير ضعيف

طويل العنق انتهى قال في الصراح طاير يقال له الحبارى وان اشوا ما كونيد كرى ثروى

كرا وفي جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس **قوله** فلا جرم قلبت ياء لانه

لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة

كسرة نحو الغنادر والاول والنادر في حكم المتمكن لعروض بنائه **قوله** وقد استعملوا

صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب

الا في من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل المندوب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر
عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه من ههنا نظير وجه اعراب المتفجع عليه بياء واما المتفجع
عليه بوا فامره في فظ لانه ليس منادى عنده ولا مستغاث ولا منصوب بفعل التفجع لانه
يتعدى بالحرف اللام لان المندوب منصوب بابدا او ادعو يلزم نصب المندوب موضع خاص
من مواضع حذف المفعول به قياسا قوله يعني يا الماكانت يا اشتهار وضع النداء في الفاظ
مطلق صيغة النداء اه وفي هذا التعليل اشعار بان يا اصل في هذا الباب قوله المتفجع
عليه ومنه يخرج ان عمله الاسم فانظر المتفجع له واعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمود
عليه وتتضمن معنى البكاء وفيه لا يشتمل المتفجع عليه وجودا قوله بيا او وا الباء للالصاق
صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة قوله ممتاز اشار به الى ان الباء متعلق بالا
ختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعرف من دخوله على المقصور
عليه قوله وجاز لك وجاز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب مع يا
لئلا يلتبس بالنداء وقال الشيخ الرضي الاولى ان يقال اذا دلت قرينة حالية على الندبة كنت
مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها قوله في آخر المندوب وقد يلحق في آخر المندوب
قوله فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف ويحذف
الاعراب كوا ضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند ابي
... المبني ... من جنسها ولا يغير حركة البناء للاولى ما قال سيبويه يقول في
ندبة يا غلام باسقاط الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي

طسور

لعصفور ... نسبته يا غلام بالالف قوله الغلاميه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة
بما تعجبا عليه جاز نسبته المضاف الى المخاطب لانه يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة
ه خطاب المضاف والمضاف اليه ولا اشارة الى ههنا لم يختل بقولك وا غلامه قوله
وا غلامكوه قال الشيخ الرضي آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين
او نون او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين فيفيد الالف واما المدة فان
كانت الفا فتحذف مع الالف الندبة نحو وا غلاماه قالوا لمثنى فانه يقول يستغنى بها عن الف
الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة منها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه
... واذا ندبت يا غلام لكون ياء ... سيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح و
... يقول يا غلاميه وان يكن ... بما لها الحركة وان كان شاهد فيه فانك تكتفي
بما فيه من المد ... وا غلاموه ووا انقطاع غلام ووا قرلوا ووا قرب ابا اذا سمي بهما وا
وان لم يكن ... تبين حيث بالف الندبة بعدها وان شئت ... واما ميم الجمع فلا بد من
بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو وا غلامكموه ووا ... غلامهم ... بالواو و
الياء بعدها اما ساكن ... الجمع للاستثقال او ... الندبة واما الف ... قلبت واوا
ياء او الاصل الساكن غير هذه الاشياء فتفتح وتلحقه الالف نحو يا ابنا في المسمى بها قوله بيانها
ولا سيما الالف لخفتها واذا جيئت بعدها بها ساكنة تثبت كي تتبين بها الحركة وتحذف الها
في الوصل وربما ثبتت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قوله
الا المعرفة وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون

المنفي عليه مشهور بذلك على ان ام غير علم عندما في فليع بابه فبراه واما ما لله الكوفيون
ما قوله وان جعلا سجاله وفتاه **قوله** لان انفصاله بالصفة ليس كانفصال المضاف بالمضا
ف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضا
ف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كانفصا ل
الموصول بالصلة **قوله** لانه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي ضعف الحذف بالعلم
وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك متنبها لما يقوله له ولا يكون منه الا في المعرفة ولام المعرفة المعرفة بحرف النداء
اذ هي اداة حرف التعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف بها حتى لا يظن بقائه على اصل التنكير
قوله لانه مستبعد وكونه مخاطبا تنافيه ظاهر في الفرع في النداء حذف ذلك الاسم احتيج الى علامة
ظاهرة يدل على التفسير وجعله مخاطبا وهي حرف النداء **قوله** سواء كان بين يديه يعني ان جواز
الحذف اعم من ان يكون بين يديه او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان الله ولم يذكر لفظة
الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي مثله لانه لا يحذف منه الا مع الميم الدال المبدلة منه في آخره **قوله** نحو يوسف
عنهرا وقيل يحبه واعترض عليه بانه لو كان يريد الحرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز
ان يكون لاعود كيوسف بكسر السين **قوله** ولفظة اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت
مبهم جنس تعرف بالنداء جاز حذفه **قوله** والمضاف الى معرفة عطف على قوله لفظة اسما
صريحي اولا فلابد الطلبا لا **قوله** قالته امرأة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو
حفظ في الشفقة طلب الشيء وقيل يستعمل العموم **قوله** قاله شخص صار مثلا مثل اللحظ على تلخيص النفس
من

من الوردة اخذ بيتا **قوله** ونوافرق كثير الاطراق فاولئك بدانا وبشم وربيشه
فكلها وسرقه كرمان **قوله** حتى رقبة في السجدة بالبلد بالارض فيلق عليه بغب فيقال
وصار مثلا لمن يكبر وقت تواضعه من هذا الشر جاءنه **قوله** والذي ان الغلام آه قيل معناه
الله ذكر الجبارين يكون طويل العنق فيراد انخفض عند ذلك الشيطان اطول منك اعناق
واي الغلام قد الشيطت **قوله** بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في خدله ووزين
لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهو فهم لا يهتدون الا يسجدوا او العفي فهم
لا يهتدون لان لا يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل ثم فصدهم عن السجود
ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم وزين لهم الشيطان ان لا
يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا **قوله** اه مفعول له او مطلق دخل
الاول يجب تخصيص الكلام في قوله كل سهم بالمفعول له والامر يكفي التفريع ما نقله قد على بدايم
الجمعة في عدم الجملة صحت به وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس بالتعميم لما محذوف والثالث من
المواضع الاربعة لانه يجب يلتفت الاقران منها **قوله** لما اضمر عامله بنا على شرطه يعني ان على
جابه ذلك ان تقول يعني ان على الفعل للموقع لما اضمر في زاد فعلا على شرطه شاذ فوقع البناء على
المبني عليه **قوله** وانما وجب حذفه لا يرى النقص بعلامة في رايت احد عشر كوكبا
والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات لمجرد
التفسير بل التي جاءت لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين جنح
لي كقولك علمت زيدا علمته كاتبا **قوله** كل سهم اقحم لفظة كل لبيان الماغية **قوله** جعله فعل متعد

وفاعل من الفوائد قوله وزيد انت ضاربه لانه شبه الفعل مما يجب عليه اذا قبل الاسم
المذكور نحو زيد هند ضاربها وان زيدا ضاربه لعمرو وان وجعله كالمثال المذكور ومثل زيدا انا
ربه عمرو داخلا في ان يكون عمرو مبتدأ او ضاربه خبر له قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم
من لفظة او ولكل من الامرين على سبيل التنازع قوله عنه متعلق بالاشتغال بتضمين
معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض قوله او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالتزام
الضمير وتعلقه بالضمير بان يلي الضمير من تحته بوجه ما يتصور ذلك بوجوه منها ان يلي المتعلق
مضافا الى الضمير بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيد ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا
وغلامه ومنها ان يلي المتعلق موصولا او موصوفا العامل الضمير او معطوف عليه موصول
عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمرو الذي يضربه او رجلا يضربه قوله او مسلط الله
التسليط بركة ... قوله اي مناسبة ليس في اكثر النسخ ... من
كتبه وانما الحق غيره ليس قبل في الامثلة الاخيرة ويمكن ان يلغى بتسليط تسليطه بعينه او
بلازمه فلا حاجة في هذا الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج
ايضا اسم بعد فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدر
او صفة مشبهة او مصدرا بماله صدر الكلام كان او اخواتها ولام الابتداء وما وحروف
النفي ... ولا او بان يلي صلة او صفة او مضاف اليه او واقعا بعد الا او مؤكد
او وصفا ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظننه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية التي
واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او جزء واقعة بجواز تقديم نحو قوله تعالى وايك ربك
نحو

في ربك ما قاله التقدير لما يكن ... ربك فعظ ما في خبر ... وجعل
جزء الجزاء ... ان نفعل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط ... الكلام
الشيخ الرضي ... ان زيدا ... ضربت غلامه ... من مجرد الاشتغال
بمتعلق الضمير ... المعنى ... لم يقع على زيد ...
المعنى غير مانع ... سورة ... كل شيء خلقناه ... اللهم الا ان
... صحة المعنى في التسليط في ... تسليط ضروريا ولم يكن الحال هذا التقييد
وسابقه واحد قال الشيخ الرضي قوله بالترادف فيه ... لان الترادف انما
يكون في المفردات قوله بالتزام ولو ... منصوبا بمقدر نحو زيد
... زيدا ... ضربت غلامه ... تسليط
الفعل المناسب بالتزام جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه
... زيد ضربت غلامه الى التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
تفسيرا للفعل ... المتعلق المقدر وكذا جوز تقدير مجاوزة مع المتعلق
في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا في ... الاول يجوز ان يقدر ما بعد الاسم
المجرور ... بان يقال ... ساذة ... فعال ... لان تفسيرها ...
... الاولى ... اشكال اذ لا يجوز تعلق
فعل طالب بمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التنبيه بان
... الاخر فان كان ... الاول لزم تعلق الفعل بالبدل

وقيل هذا تعلقه بالمبيد له راجع لزوم الفصل بالجملة قوله في مظان الاشتغال قدس
سره في الحاشية اي في مواقع يظن بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير الذي يكون منه في الواقع قوله ويختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف تقدير
عامل قوله بالابتداء اي لا يتوهم ان الرافعة فعل كما ان ناصبه في النصب فعل ويشير الى
وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجيح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقويته جانب النصب
سواء كانت مع وجوبه او اختياره على ما دانه له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة
المصححة للنصب موجودة مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب
الرفع لا اختياره ثم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع
لم يحتج الى هذه التقييد [illegible] قوله بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل الا قلت
في تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا سلمنا انه كذلك لكن
وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم في نحو
مثل زيد ضربته حذف الضابطة وانه لا وجه في الضابطة التي يليها قوله بعد غير الطلب
كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويلغو اقوى منها شيئا واحدا
فقط على ما ذكره واما فهو لمناسبة قوله بعد غير الطلب لم يقل بعد الخبر مع انه اخصر ليكشف
الى الانشاء ما يوجب النصب لان الاول الا يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على
فعلية او مع كونها جوابا للجملة الاستفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت
منه لان القرينة التي تقوى جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكور قوله كالامر
والنهي

[illegible] وجه الطلب بها لانها فاقد كانت في غيرها كالاستفهام فلم يكن من هذا الباب
لامتناع التسليط على الاسم قوله لان الرفع يقتضي ان يكون الجملة الطلبية لا يكون خبرا لاقتضاء
الطلب بالفعل الامر الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض والايجاب
لزومه الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد لزوم الاكثرية في خبرية الوضع لورود النصب
بها قوله بسبب عطف جملة ولو يكون وليل قوله على جملة فعلية حقيقة او حكما قد مررت
برجل جاء ضارب عمرا اخذه يفعلها فان اسم الفاعل الشبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه
من الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يكرمه لكون فعل التعجب كلمة لتجرده
عن الزمان ولا ملحق لها بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المذكور اخرى فيه لا عاطفة
والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا بعد معمولها في عدم تقدير معمول لما بعدها
قوله لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام اذا كان الاسم المجرد وان اذا كان الاسم المجرد بعد
متى زيدا ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام ليشمل
لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير
الفعل مع جواز التلفظ به والحق ذلك على ما ذكره ان الهمزة طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا
تسلت به كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكر الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان
تعانقه ولهذا صح هل زيد خرج قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش فلا
فالكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اخوانه وقوع الجملتين بعدها فعلا فالمبرد
فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على

على المجيء وته لانها قاصرة عن افادته تماما ذلك من حملها على الحصر الوجود بل قطعي

الحصول **قوله** وحيث دون حينئذ فان حكمها حكم ما **قوله** اذ هي مواقع الفعل فيه الا

لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال اذا زيد لقيته اذا اقبل زيد لقيته ويمكن

ان يقال الاولى لمطابقة المفسر والمفسر وفيه فوات ذلك **قوله** وعند خوف لبس مطلق

في الامر اي خارج بلفظ الى للفرق بانه تحقق اللبس وتقديمه فان الاول انما يلزم عند تساوي

الاصل لا [illegible] ورفعه واجب [illegible] عنه رجحان النصب ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ

اذ ادى بانه كونه خبرا [illegible] كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الغاية التامة **قوله** وهو قطع في

المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يريد انه لا فرق بان كونه صفة وخبر الا ان

المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول الممكنات المعدومة فان اريد بالشيء

المخلوق وجعلنا خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء

للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان

يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقدير لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب

وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق مخلوقا بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر

لقدر ولا شبهة في ان الخلوق اعم من المخلوق بحسب المفهوم او بحسب الواقع في عقيدة

المعتزلة فلو نقل خلقناه صفة يحصل المقصود **قوله** ويستوي الامران في الاختيار **قوله**

فلما هي [illegible] يجب المعطوف عليه السلامة من حذف العامل معارضة بالوجوب

ما يقال عدم [illegible] مرجح الرفع لا ان نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب

الاقتصار على لفظ التركيب الذي [illegible] على علي بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة نوعه من

هذا المثال وقد نبه سيبويه في ذلك ليس الاختيار بمثابة بحسب القصد فعلية الجملة المعطوف

عليها او على خبرها **قوله** فلما هذا باعث لان المنتهي في جعل الفعل وما بعده خبرا او اعتبر اسناده الى

المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد ضرب كانت الكبرى معقولة باعتبار المنتهي

الذي هو الضمير **قوله** بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية **قوله** و

الا بالتشديد بنون الخليل فيها التحقيق **قوله** لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي

ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنفي معان تليق بالفعل

فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك والاصل كحروف

التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كلية ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين او

لتركها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف كان للعرض وكذا ان الشرطية

فان المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ **قوله** فانه وان صدق

عليه آه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره

لان معنى الاشتغال عن النصب بنصب الضمير والضمير ها هنا مرفوع المحل وتجويز النصب باعتبار اسناده

ذهب الى المصدر المدلول عليه حتى يلزم المعنى ذهب الذي نابه ضعيف لعدم

اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل بمعنى وجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل

مخصوصا **قوله** ليكون تقديره يلابس الذي نابه الاظهر ان يقال يلابس زيد الذي

[illegible] به في مثل هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي [illegible] ملابسة مبدأ الصفة له

لوصفوها قوله مع ان ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله بشرط
التفسير يقع ما عامله مع وقوع الكلام المشتغل به في المفسر الاعرب ان احد واقع مما استجارك
المقدم مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته واقع مما ضربت المقدر لوقوع
الضمير في ضربته المفسر وان التقدير في ان زيدا لم يقم الا هو ان قام لانتفاء النفي بالا و قوله
كذا في ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبته زيد
الى يلابس في اذهب ليست كنسبته الى ذهب بل لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله واجيب
بالابتداء او كذا او كونه الخ وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام
وليوافق ما بعده ذكرنا في شرح المفصل قوله وكذا خبر ومبتدأ قوله لقوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر منتسبين قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك صغيرة ولا كبيرة
قوله فالظاهر لا يمنع الفاء بحسب الظاهر ودخوله في هذا الباب لان لما بعدها قد تعمل فيما قبلها
نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم وهو عيسى بن عمر قوله ونحو قوله تعالى الزانية والزاني الآية
او اما العطف على كل شيء فعلوه فيلزم التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى
الشرط تعليل وجملة وجملتان … بتقدير المبتدأ الى هنا الاية جملتا تعليل آخر معطوف
على الاول واما العطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشير
الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف نحو
على جملة الحاصل من الاعراب قوله مرتبط بمعنى الشرط فيمتنع العامل صلة … ان لا يليق
للسببية قوله عند المبرد قبل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر ان الظرف للنسبة بين
المبتدأ

المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله
تعالى ان الذين سبقت لهم منا الحسنى … ووصل هذا الفاء … لان الفاء اذا كانت
زائدة او غير واقعة موقعها الا نحو كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان
يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله فالزانية تذييله المبتدأ قدم هنا هذا التوجيه لعدم الاحتياج
الى الاضمار والمناقشة … لكن فيه التزام ان يكون الاشياء خبر قوله مبتدأ محذوف
الخبر او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما قال في المفصل والكتاب
قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء وبالاقرار قوله وتقيل زيد
وما بعده جملة ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة … من احتمال السببية بعيد
قوله او للتفسير بيان لجملة او ايجاب والايجاب مقتضى الوجوب الذي هو الحكم قوله وجزاء
الجملة اذ يجوز ان يقال ان ما بعد الفاء للتفسير او السببية اذ كانت الفاء واقعة موقع
تعملا لا يعمل في ما قبلها قوله اختار النصب يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي
استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه والفا
قوله علم ان ذلك اذ لم يحمل عليه لان معناه اختار النصب واقع على بعض التقادير لكنه
قوله غير واقع حصر فان ان ذلك بعيد قوله لضيق الوقت في كل قسمي التحذير ضيق و
قوله قت وهو اضيق في القسم الثاني منه … لهذا ما يذكر الا المحذر منه قوله الاسم تعمل فيه
قوله النصب اشارة الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار او محلا لاثر العامل بالمشاكلة ان
يقال بالتقدير ان التقدير قوله تحذير مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما لفظا او مضمر والظ
حينئذ

لا يجيء قوله تقدير اتق النسب الاضافي الى اتقي طب والتغير لا يجي في الاعراب الا مناجة وقد
يجي في كلامهم نحو اياي والشر وسيبويه يقدر نحو لا اقدر وغيره يقدر نحو جنبوا فطا باو الاول
اولى كذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا ومظهرا سواء كان
الذا مضافا او لا ان يقدر في الاول مضافا اي هو ذكر نقول قوله على مبقة قال الشيخ الرضي
في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر في عطفه على مقام مفعول نظر وفيه نظر ايضا لان
التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس
بوجه اذن او هذا التصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل نحو ذ وما
يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير
وهو المنسوب لنساق الى المفهم ولم يجعله بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه
المفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا
بتقدير [illegible] ويجعله مفعولا له التحذير والحمل على ان تقدير القادر ون غيره من الافعال
للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الرجحية ولا ادخل للتقدير في التحذير
لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمولا ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة
لا يقال العطف باو في الحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متناولا للمعطوفين ليتوقف سارة
الى التقسيم الحدود وليس الصدر ههنا متناولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين با
عتبار القيد كان الذي هو المعطوف عليه في الحقيقة فينبغي تقديم مفعول متناولا للقسمين
قوله تلك نعم او قلنا صح بتقدير العايد والتقدير اذ ذكر المحذر منه من نوعه وباستتار
ضمير

نحو غيره ذكر [illegible] الذي [illegible] منه بدلا **قوله** مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي فالاصل
الاصل اتق نفسك ثم لما يجعلوا بين تحذير **قوله** عامل المفعول واحد جاؤوا بالعطف عطفا على الكاف
فقالوا اتق نفسك فلما حذف الفعل حذف فاعل النفس [illegible] الاتيان به في [illegible] الحل ولم يجز ان
يكون منفصلا لانه عامله مقدر [illegible] منفصلا ثم قال [illegible] طويل مستغنى عنه
[illegible] الا يقال هو بتقدير اياك بعد بتقدير العامل وجاز ابقاء التحذير العامل والمفعول
لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قوله** ولا يخفى ان قوله غير صحيح يمكن ان يقال في اتق معنى التبعيد
ويكون التقدير اتق [illegible] نفسك لا يخفى ان في تقدير اتق [illegible] التبعيد تاكيد
[illegible] تقدير بعد **قوله** لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان [illegible] الاتقاء [illegible]
[illegible] ان يقال ويمكن ان يقال [illegible] تقدير اتق [illegible] **قوله** فان
المعنى [illegible] نفسك [illegible] فيكون [illegible] القول بان
المعنى [illegible] نفسك [illegible] الا ان يقال [illegible]
ليس الا [illegible] في الحقيقة هو [illegible]
[illegible] هذا المعنى **قوله** لان حذف حرف الواو لان الحروف الموصولة طويلة بسطرها لكونها
مع الجملة التي بعدها [illegible] فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة [illegible] جاز فيه التحقيق
قياسا بحذف حرف الجر **قوله** ولا تقول اياك الاسد اما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه
للضرورة الشعر لان اياك اياك [illegible] الاسد المراء منصوب بمثل اترك و
[illegible] ولان المراء [illegible] **قوله** فلم يثبت الانا [illegible] في قوله [illegible] ولا على

الذي افادانك تتكلم قلت اى وقلت قوله المفعول فيه اى منه المفعول فيه وهذا باب المفعول فيه اى المفعول فيه هو كذا وهو حمل على الاخير وصدره الكتاب فيه على الاولين قوله ما فعل فيه اى في صماراو في نفسه مسامحة او اسم ما فعل فيه اى الحدث وهو الفعل اللغوي قوله مذكور اى مؤدي قوله نفعي الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالنفي ما يقابلها فينبه ان في المذكور المستعمل في المعنى المجازي وما ادلى الى معنى قوله اذا كان العامل مصدرا او ما بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية الخ بتاويل فعل اريد معناه الحقيقي لا تحرر الحيثية لان هذا المعنى يعتبر قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكاية في نظم يعتبر قريبا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه قد يقصد بقيد صحة الاحتراز ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح قوله من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينئذ حذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحالة الاخيرا كما في مدلو لية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل الحال مكانا نحو جلست الشمس في مكانها اذا اريد بها النور او في مكان الزهرا اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى حسن المفعول فيه اشارة الى من زمان اي قيد الاحتراز بناء على انها فيه محمولة على الظرفية الحقيقية فلا يلزم دخول بني مفعول فيه قوله مبهما كان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان جعل الضمير راجعا الى المكان والاوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج لجعله الواقعة خبرا الى عايد لان عايد المبتدى عايد

اليها

مع قوله ما فعل فيه ان نسبة الفعل بكليته فلم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية حم

المبهم قوله وفسر المبهم بالجهات هذا تفسير كثير التداول وانما تفسيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه انه يلزم سوقه ان منصوب انفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقية لما قاله الفاضل الهندي في الاشارة من ان الجهات الست لا يتعرف بالاضافة كي لا يتعرف مثلها ومنهم من فسرها والعايان من الزمان وبه قيل في المبهم الجهات الست وعنه عن الزمان ووسط وبايع وثمن ودين كل منهم عنده جائز النصب لانه جائز او ما في معناه من جهة ووجه وكنف وعن لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس الخيال لكل منها مجرورا عندهم فالا المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قوله فمل عليه ينبغي ان يذكر امر المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل الجهات الست لئن ينبهها في الاستقبال فان تعين من الابتداء الفرسخ مثلا لا يختص بوضعه وما يدفع بالتحويل ابتداء وانتهاء وكمخيل الطلق قدما والسبعين شيء لا قوله ولفظ مكان بشرط ان يكون عامله بمعنى الاستقرار فلا يقال كتبت للمصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي فيه اوله سيم زايدة وان كان مشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بما له اما على ذلك الحدث وما ينتصب المكان المشتق وهو قلت وسكنت ونزلت والاتم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب المكان المشتق قوله وما بعده قلت وكذا سكنت ونزلت ولا شك ان الفعل الدخول لا يتم فيليق في حمله له كي ان عن قبله لتضمنه الذي هو الخروج سبقه للشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم صحة في غير المكان ودخولها في المكان ويليق الدخول

لقوله والمفعول به المصادر اللازمة غالبا ويكون منه اذ ذ يه وكذا لازم لا يخفى ان ما ذكره

يدل على ان التعدي جلا وسط قوله والتفصيل فيه ان ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه

ما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة سرت فيه ومثال المفسر بالشغل كل يوم صمت فيه في الشين

وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ان معه وما يجب نصبه نحو ان

يوم الجمعة سرت فيه قوله ما فعل لاجله فعل اي ما هو علة حامل على الفعل وهو مقدم او ما يجب التشبيه

او بحسب التحقيق قوله الا ان يراد بذكره مؤداه لا يقال يجري المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن

لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لا التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه التشبيه محلا

والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب

الا ولكن كيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب عليه مع التقدم هاهنا حب الذات فلتنا ان المراد ترتيب

ما يتضمنه التاديب اعني التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان

ولو قرئت بالعلة الحقيقية لم ينصب عند النحاة قوله وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال

وزرته شجاعة لكان احسن لان الحسن بمقام المناقضة للزجاج والظاهر خلافه ويحتمل ان

يقال فيه تنويع جليل وتنبيه على عدم وتعميم الاكتفاء بظاهر الامر قوله والقائل اه والقول بان

المفعول له مفعول استقلالا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج قوله خلافا

للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيلزم التنكير فانه عنده مصدر لما راه ما كونه مضمون

عامل المفعول له تفصيلا وبيانا لان ضربت تاديبا فان معناه اديت بالضرب تاديبا

قوله وجبنت في المقعود عن الحرب جبنا فان القعود بحسب التحقيق فكيف يجعل التابع

مصدرا

الاستفهام وحرف الجر الطلبان للمغايرة الاخرايف شتان كلمة الاستفهام في
الثلث ان الاربع المصدر يعني الفعل والصفة فالاشعار على معنى الفعل في هذه الامثلة
قوله لتعاضدا مرين خلاف نحو هذا لك واباك ونحو ما انت وزيدا فان الاستعار فيهما ضعيف لفوات
معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في
المثال الثاني والمعلوم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين
والاخيرين وبين الاخيرين قوله لان المعنى ما تصنع وما بالك متعلق بمفهوم الكلام الى ان
كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل يا زيد وعمرو وخبر محذوف
تقديره ذلك مثل يا لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل يا لزيد وعمرو
وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضية متضمنة لحكم فتلك
القضايا متضمنة لاحكام محمولها حكمنا بمعنوية العامل في تلك الامثلة قوله الحال من حال
الشيء بحول اذا انقلب فاسمي بهذا القسم به لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا قوله ما يبين هيئة
الفاعل في الاصل الحالية الظاهرة للمنادى الشيء كذا في المغرب والمراد بها الحال ههنا اعم
من ان يكون يجب تحققها وهي الحال المحققة او يجب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو
قوله تع ادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا وقوله تع و
بشرناه باسحاق نبيا اي مقدرين نبوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار حال نفس
الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقها فلا يرد النقض بجاء زيد ابوه قائم لكن يرد
النقض بقوله كان تك وزيد قائم ... المفصل في فوائد قال في بعض حواشيه
الا زيدا

ان ربما قائم ... هيئة لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم
التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان
زيد الا بتأويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا مغايرا فاعل الاتيان وعن
مفعوله لم يلائم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة
قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة والحد منهما حد الا ... فاما المنتقلة فحد
المنتقلة جزء الكلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل
او المفعول او بما يجري مجراهما وبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب
معه ركوب غلامه اذ لم يجعلها حالا وحال المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة وقولنا
غير حدث احتراز عن رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول في دلالة الحال على
ان مدلولها هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل ومفعول نحو ناداه ملتبسا نهارا
تدل على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله الا انه اذا وافقت حال
الفاعل او المفعول جاز التوفيق كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا
اختلفت فان كان هناك قرينة يعرب بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو
لقيت هندا مصعدا منحدرة فوان لم يكن فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبه نحو لقيت
منحدرة زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل اي يقع
احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل في حال الموافقة
ان ترتب على حد ترتيب صاحبهما قوله لفظا او معنى تمييز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما

او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح قوله او لفظيا بان يكون مذكورا في اللفظ العامل
قوله فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخص بمفعوله يتم علاقة اتحاد بينهما فذاتا قوله
فلان الحال عن المضاف اليه آه لان الداخل في الذات في حكم الذات قوله ولو فرضنا آه هذا
موافق لما نقل عن بعضهم من جواز الحال عن المفعول له وعن المصدر بلا تأويل واكثر الجمهور جوزوا
الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل او المفعول به ولا يخفى انه لو فرض كذلك لزم جواز الحال
عن المفعول فيه قوله وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكي هنا توجيها جيدا لكن
المحشي جعله في شرحه مثالا للفعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله
مقدر في نظم الكلام الا ان يقال انه اعتبار عامله لما لم يكن لفظا ورد المعنى كان
في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى
لاتحاده معنى الضمير الذي هو فاعل الظرف ولانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وهو لا يجوز
عند الاكثر بناء على انه لا يصير فاعلا معنويا على التقدير المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشا
رة او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا
زيد مع تقارب الاسم والفعل قوله وعاملها آه فصل العامل هنا لتحقيق لفظية الفاعل
والمفعول له ومعنويتهما وليكون توطئة لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز
تقديمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث
التقدم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفصيل قوله وهو من
تركيبه رقيقة كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان من الحروف المشبهة لعدم ورود

والاستفهام

١٠٧

دالا تحال عطلها قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما
ليسا مقيدين بل المقيد هو العامل فيه حيث لاكل اذا قلت ليت ابيه فقيرا راجع وجعلت فقيرا
قيد الخبر لكان المعنى ليت ابيه راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابيه و
ان كان فقيرا راجعا قوله وكان اسد صائلا او زيد كعمرو كاتبا وزيد اسد صائلا لحذف
اداة التشبيه قوله لان النكرة قيل لان الحال جواب لكيف والسؤال بيانها في المعلومية وفيه
ان المفعول له جواب لم مع انه يصح ان يكون معلوما والحق ان المعلوم باعتبار انه
يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخره قوله نكرة موصوفة او غير مخصوصة بدا او موصوفة يشتمل
المخصوصية بالاضافة لكان احسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها في خبر
نهي او نفي او بمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشار به الا انه ليس نصا في الاستشهاد
لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امرنا
امرا واحدا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود
لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله او واقعة
في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب قوله او بعد
الا لنقض النفي لم يغير قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال
لا يكون صاحب الحال الا نكرة موصوفة او معينة غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز
الاستفهام او بعد الا لانتقاض النفي او متقدما عليه الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا
نقض لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله متقدما عليه تنازعا

في قوله ارشاده لحال يعني ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة
ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عايد ليصح وقوع الظرف صفة كقوله نكرة والتقدير بعد الا
لحال عنها ثم قال لو قال وقبل الا الحال ان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان
يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله اقال اذ كل ذلك وما للاختصار انما قال
نقضا النفي لان الحال لا يقع بعد الا الا في الاستثناء في غير الاستثناء المفرغ لا يكون
في الموجب لانه راى ان المعنى انما حسن التنكير ح لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان
يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها و فيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا **قوله** او تقدمها
عليها انما حسن التنكير لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة **قوله** ويجعل قوله وصاحبها
خبرا له وح يكون غالبا الا ظرفا النسبة بين المبتدا والخبر والمعنى فعلى مستفاد من قوله
معرفة او مستوفى غالبا **قوله** ولم يرد بالها قال قدس سره في الحاشية النزود المنع **قوله** ولم
يشفق على نقص الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشتقاق الحذف والنقص بالصاد المهملة
والغين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقضا اذا لم يتم مراده انتهى في الاراغ نقص مراد
تمام نجار سيدن ويرابنا شدن تا شده ده **قوله** والات جمع اتان قرماده **قوله** ثم يرد
من العطش قال قدس سره في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والبركة
المناخ يعني جاي شتر خوابيدن **قوله** ومررت به وحده قال قدس سره في الحاشية الوحد
مصدر وحد يحد مثل وعد يعد وعدا وعدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة

قيل يجوز

قيل يجوز ان يقال اصله التاء ثم حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة **قوله**
مثل فعلته جهدك بصيغة الكتاب قال قدس سره في الحاشية الجهد بفتح الجيم وبضمها الاجتهاد
وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة **قوله** متناول امر كل واحد منها او نوعها **قوله**
وثناؤه وبلاها على وجهين قال الشيخ الرضي لكن الموفقة ظاهر ان كانت مصدرا كان تعريفها
بالاضافة او باللام وثناؤه وبلاها على وجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها اما بالاضافة او
باللام كذلك وثناؤه وبلاها انها في النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ساترا لكثرتهم
وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلاثتهم وكذا الى
اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة
في الكل لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجئ وتاكيد لما قبلها في تميم **قوله** اصلها
انها مصادر لافعال محذوفة او الصفات اي معتركة او متواترا والحذف نحو واجب في
المثال الاول وواجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي **قوله** معارف موضوعة موضع النكرة
يعني ان اللام للعهد الذهني او زايدة **قوله** فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا او كانت
جملة وجب الواو الا التقديم **قوله** ولم يكن الحال مشتركة نحو جاءني رجل وزيد راكبين **قوله**
ليتخصص في ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا
حاجة الى التخصيص اذ اللازم الا ان يقال حكم الحال كحكم الاخر فلا يجب التخصيص لحاصلها بالبقاء
الحكم الاخر **قوله** ولئلا يلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان
كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي

فان تقديمها عليه جائز الا انه يقصد ربطها بالواو ولرعاية اصلها وهو العطف او عدم
تصرفه في الافعال كفعل التعجب او قصور عاملها بحرف المصدر او لام الموصول دون سا
ير الموصولات نحو الذي راكبا جاء **قوله** فيمن عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال
على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرو وتضارب زيد وعمرو
وزيد اضرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك
بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف
الحدثين بوجه كالمكان او الزمان او المتعلق او الحال او غير ذلك واذا اختلفا بامر
وبها لم يتميزا بالعبارة فيجيء لكل منهما ما يتعلق به التميز وان يكون ذلك المتعلق صاحب
ذلك الحدث المميز به وان لزم التقديم على العامل الضعيف في ذلك لاجل دفع الالتباس
وللحرص على البناء فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا
بسرا اطيب منه رطبا **قوله** فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله
على العامل المعنوي كما انه حال عما قبله لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضا
فيه بتقدير المبتدأ **قوله** واما اذا جعلته حالا فلانه اي ذهب المصنف في شرحه كما مرت
الاشارة **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
ابرغم الجملة بعينه اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه به فان اذا لم يكن كذلك لم يجز تقدم
الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا
او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك القبيل البر الكر ستين البر الكر منه

ستين فخمسة

ستين فخمسة حال والعامل ستين **قوله** وعلى المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا
او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة
وهي اذا كان صاحبها مرفوعا وظاهرا مؤخرا عن العامل **قوله** سواء كان مجرورا بالاضافة فة
استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز
التقديم لكن على قلة نحو يجحد ما شاء زيد دابة حنيفا ملة ابراهيم **قوله** لان الحال تابع له
قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع
بعارض الالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كالحال عن المجرور
ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع **قوله** جعلا كافة حالا عن الكاف والمعنى
ما ارسلناك الا مانعا الناس عما يخطر فلم ان قلت انه ح كما ارسل مانعا لنا ارسل امرا
فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لا لزوم مبعوثا
على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك
زائد عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون صاحب الحال كما مرت الاشارة
اليه **قوله** والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان التاء للمبالغة
مخصوصة بفعال وفعول ومفعال **قوله** اي ارسالة كافة اي عامة شاملة **قوله**
وبعضهم جعلها مصدرا اي كفا كف والجملة حال مقدرة **قوله** والكل تكلف وتعسف
لان كافة كقاطبة لازمة للحالية غير مضافة لما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المثال ورد
بهذا المعنى **قوله** سواء كان الحال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير

المشتقة قياسا الحال الموطئة وهو اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم
الجامد وطاء الطريق لما هو جامد في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاءني
زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاءني زيد اسدا اي مثل اسد وشجاعا ومنها
الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط بجعل الكل جزءا جزءا من اجزاء
المجزا قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بجزء اما بلا تابع او بواو العطف
او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم قوله وهو ما يقع فيه نحو صفة الاظهر ان يقال ما
يقع فيه نوع صفة فان في الدرج سعوره وما اول ما يبدو من المتطلع طلع ثم خلال
ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب قوله وهو ما فيه حلاوة ولين قوله ولا حاجة
الى تأويل البسر بالبسر هذا اذ هذا اشارة الى النخل لان البسر هو النخل كما يدل عليه
السياق اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر ويلاها بالنضج وغير النضج او المدرك
قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قدم تفصيل ذكر الحديثين قوله ويكون جملة قال ‏او غير المدرك صح
الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيجب بالجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم
تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى فيه ونحو بايعته يدا بيد وبعته يدا بيد اي نقدا بالنقد ونحو
بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة
ودرهما والواو بمعنى مع كانه كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب جزءا
الجزء الاول لقيامه مقام الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة
بدرهم وشاة ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال يفيد تعلق الفعل با

الفاعل

الفاعل او المفعول بالوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وجب الضمير و
الواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة
في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل بهما اولا انفصال في ذلك لوقوعهما بعد الا
نحو ما جئتك الا وانت بخير وما جاءني زيد الا وهو فقير قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة
الجملة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية
وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل
قوله لانها تدل على الربط في اول الامر في الاصل لجمع مع السابق فهي راجعة الى النظر
الى السابق قوله والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شا
بهت المفرد ولانه خبر مبتدا محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف
الاستقبال كالسين وسوف ولن ونحوها قوله المنفي على المضارع المنفي وان كان بلم فخلافا للا
ندلسي فانه قال لابد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي واذا انتفى المضارع
بلفظ ما لم يدخل الواو واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير والاغلب تجرده عن الواو
قوله البدل الاه هذا التحقيق ذكره السيد الشريف وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فحري
ان لا يذكر قوله ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها اما اذا بين الحال
الى ازدياد ثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا
او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا فخذ في الازدياد وتقول في
غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم

في الزيادة والنقصان قوله وجاء الحال المؤكدة آه اما التقدير مضمون الخبر وتاكيده
واما الا لاستدلال على مضمونه على سبيل المنع لطلوع قوله والمنتقلة قيد للعامل غير صريح الا ان يراد منها
قيد لحب العبارة والتصور ارادته وذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا
معنى لقولك لعمت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل
فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة وعلى احدهما قوله او بمعنى اثبت معطوف
على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منتزعا معناه التحقق والاثبات ولاحق مجردا معنى
وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي بهما اراد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورة
نفي ومتعلق الاثبات في الصورة الاخرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لثبوته
واثباته فقال اي حققته ابوة كذا آه قوله اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب
حذف عاملها ان قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد يكون مؤكدة
فعلية كقوله تع ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية
اشار اليها بالمصادر فيجعل قوله تع مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجئ صيغة الصفة
مقام المصدر قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها
لان المتكلم تميزه ما بين الاجناس برفع الابهام قوله ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره
ان يقال انه جنس كر التعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها

بالذكر

بالذكر واصل في التنكير لان التعريف زائد على الوضع منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام والا فضافة
نحو نعم دراهم والمرطب وسفه نفسه الى غير ذلك عند البصريين ان نعم دراهم وان المرطب منتصبة
فيه شططا وان سفه نفسه بمعنى سوه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه
فلما حول الفعل الى المظهر انتصب بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قوله
في المعنى الموضوع ما حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء
العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجئ وهي فيها مجاز
قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل وفيه لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل الا
على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابتة قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال
في مقابلة الحادث الطارئ والمراد هنا هو الثاني قوله لكنه غير مستوجب الوضع ولهذا لا يكون
حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف المشترك فان الاطلاق على خصوص كل منه مجاز
قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة
ذكرها في بعد لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا
نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج التوابع الآخر المعينة لما يراد من المشترك قوله
ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح عن اسم الاشارة مع ان كثيرا
منهم نبهوا الآن مثلا في قوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا الاحال وكذا الحال
في رجلا في عندي رجلا قلت الحال هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه
رجلا نعم رجلا قوله ولا ابهام فيها وانما الابهام في ما يؤذن بها كما اشار اليه وسيشير اليه قدس سره

قوله والامن حيث وصفه بهذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاوار راجع بالحقيقة الى الموزون
قوله فانه في قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب
عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا او علما واما غير مضاف الى اذا لم يصح اضافة
التمييز اليه فنقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف
بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين اسم مضاف الا انك
اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكفاية من زيد ماذا هو رجولية او شهادة قوله بل
فيه على تقدير جعل عن صلة الاضية كما ينساق الى الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله يفيد ان
ما بعدها مصدر وسبب كما يقال فعلت عن امر كذا اي بسبب امرك فالتمييز صار بعد المفرد لابهامه
سببه او عن نسبة في جملة الى النسبة سببا له لانك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب
اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لاعتبار ما ينسب الى التمييز و
كذا معنى قوله بعد ان كان الحال يجعل لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه
كزيد في طاب زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان مرتفعا
اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول
الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان هذه المواضع بمعنى كما في قوله تعالى
طبقا عن طبق والاول اولى قوله ما يقدر به الشيء وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك
كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملء الارض ذهبا
والاول قدر ما يملأ به الشيء وقوله عندي مثل زيد رجلا وانا غيرك انسانا وسواك رجلا
قوله محمول

قوله محمول على مثاله بالتشديد ونحو بطول كذا رجلا وبعرض رضا قوله ومنوان كما في تثنية منا با
لقصر وهو افصح المنّ بالتشديد قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في عندي كم رجلا
قوله او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان
التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى
اسمين بدون عاطف وان اضيفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف الموضوع قوله فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ومالها قصة
ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله
بهذا مثلا قوله الناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي
راقود خلا الراقود نوع من الاوعية وهو قار انه ذكره في الاساس الراقود مكيال
موضوع لا يعلم مقداره باربعة وعشرين صاعا قوله فيه الى قوله وجميع ضمير الفعلين
راجع الى غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا مميز عشرين
مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي اذا قصد به
الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه
مع التاء قوله وهو ما يتشابه اجزاؤه اي يتشارك اجزاؤه في الاسم الكل اذا كان
لجزء وانما قلنا لان الابوة جنس مع انه ليس له اجزاء قوله ويمكن ان يجاب عنه
كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فلا ان الجملة بفتح الفاء او كسرها الي من باب

للمعنى الذي نحن فيه فان المعنى بها ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد
المعنى الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعشرين عدا الثوبين عدا اسكت باره وما نشد قوله
او المعنى ان وجه التميز بهذا الاحتمال مناسب للسباق قوله بنون الجمع او ما يشبه بنون الجمع قوله
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى انه مضاف لو كان تميزا لكان منكرا فلو لم
يكن تميزا احتمل ان يكون على بر الطلاق علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يعلم قوله
ونحو غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه الاصل ونوع
بحيث لا يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد وهو ينتصب عن التميز ولما النوع
الذي لم يختص بالاسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعت في هب قوله
ولقصور غير المقدار عن طلب التميز واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التميز الذي يكون له
للتنصيص على التميز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب للتميز قوله كان الظاهر
ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التميز ليس الا في الذات المقدرة التي ظرف النسبة
لكن لما كان الابهام مستلزما للنوع ابهام في النسبة حسب احتمال الظرف ورفع ابهامها
ابهامها التبعي مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه
على ان مقابلة هذا التقسيم للتقسيم السابق باعتبار ان هاهنا نسبة كذلك لا باعتبار عدم
ذكر الذات هاهنا وذكرها في السابق الا يرى ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان
الفاعل غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره قوله او المصدر جعله الشيخ الرضي ردا
خلاف شبه الجملة ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد شبه الجملة ما يشتمل على نسبة قرينة

من النسبة

من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسبك زيد اي يكفيك زيد قوله فكانه قال طاب
زيد اباه اي كان هذا التمثيل بفعل يرد وشبه فعل تشاركهما في نفسه وابا وكذا ما هو عليه غير ابوه اه
قوله الدرة الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدرة في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن
ومن الغيم من المطر وهي هاهنا كناية عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله اليه قصدا
للتعجب منه لان الله منشيء العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه ويضيفونه
اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله ثم ان كان اسما صح الحاق والا فهو متعلق في هذه العبارة
شبهة مشهورة وهي انه تناقض الشرطية الاولى وطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله
لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التميز لم يكن
نصبها في ما انتصب عنه وكذا قيل مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد
نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه
من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون بمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث
انه نفس تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان
للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنفس ليس الا بالمعنى
الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يقلع مادة الشبهة
اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج
من هذا الكلام لانه في حكم الصفة اذ نعني به هاهنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة
بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب في ذلك ولو كانت المثال الاول لا عن الشبهة

بان مادة النقض لو كانت بهذا الوارد بالنفس القوة الحيوانية كانت لمتعلق قطعا ولو
اريد بها الذات لم يصح ان يكون تميزا اذ الذات من حيث هي ليس طالب الا ان يكون المراد جهة
التشخيص مع جميع صفاتها فلما اراد بكونه لما انتصب عنه صحة نظر عليه والقول بانه هو سواه
ولا يخفى صحة هذا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة
اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعض الشارحين جواب اخر وهو تقدير
معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم
جعله تميزا وتعيين التالي بكونه لو جعله تميزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان عدم
الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء
كليهما يلزم ان يكون التميز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن منهما
كان لمتعلقه ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذا
الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اولى ولا يخفى سماحة هذا الجواب قوله والمراد بجعله
لا ملاقاة عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه
بان يكون تميزا برفع الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة الشيء المنسوب
الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب
الى زيد كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهو تقييد مشارك ما بعد ما نحو كان انه فاعل
معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم
ابرزنا ناب

ابرزنا ناب ان شر مبتدا لفظا فاعل معنى عن النسبة بتقدير الركائن مبتدا لفظا بمعنى
كائن لفظا مبتدا وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله لان من تزاد في
التميز في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا
قال الشيخ الرضي وقال في المغني يقال دره فارسا لا يقال لخمسة عشر درهما من درهم
الفرق ان الاول يحتمل الحال فمن يقصد للتميز قوله من لكونه من حيث المعنى فاعلا
لفوات الغرض من التميز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان على البيانية
لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا جعلته لازما يتضمنه
لان مطاوع له فكان التميز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع
فعل يتضمن ذلك قوله نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فانه في الجميع لان التفجير متنوع
الى ما عذب وملح وغير ذلك او الى ماء فار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة
على ان الفاعل غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك زيد جارة متوجه زيد كقوله
تعالى وما تحت تجارتهم قوله خلافا للمازني استاد المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا
الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استواء الايقاس قوله قول الشاعر وهو من
مجيد الشواهد قوله لا انه آجر قيل الرواية الصحيحة وما نفسي فلاتك قوله بالفراق
في بعض الروايات بالفرق قوله وما قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور معمولا للطيب المقدر
قيل تفا قوله غير قادح في التمسك اذ بناء تمسكهم على الظاهر فيقبله الطبع السليم قوله
المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف وانما سمى هذا القسم من المنصوب

اذ لو كان المستثنى يطابق من ذلك فرد من حكم ما منه في الدخول فيه الا بعد ما اراد في لغاه
كيف معنى المنع ونظيره التعبير عن منه وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة
الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور **قوله** كما في قولنا تنفيذ في حكم عليه ايضا و
توضيح انها في كما في الحكم عليه اجيب بانه تعريفه يفهم من تعريفه فسمى بما يشير اليه قدس سره
هذا هو لكن المصنف قال المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ما بينهما
مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفين الماهية في تعريف
واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل للتعريف
واحد كالحيوان والمانع المشترك بين الانسان والفرس فيها نقول ان المستثنى
هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عند المطلق
من المنصوبات وتقسيم الى قسمين رجع الضمير في قوله الا وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه
الى تكلف عموم مجاز واجراء حال المدلول على الدال او الاستخدام بجعل الضمير في الاتي
الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا
القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا ان لفظ المستثنى مجاز فيه **قوله** لا يمكن اجزاء
باجمعه قوله هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر او مساويا وفي هذا اشكال مشهور
وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم
ان لا يكون مخرجا لان اخراج شيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل
الصريح فانه لو قلت له علي دينار الا دانقا كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول

يلزم التناقض

يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار
الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تعلق
من نسبة الحكم على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع والمركب من المستثنى
منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متأخرة عن المنسوب والمنسوب
اليه في جاء في القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض
ودفع ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء ككما خلا وعدا فانهما ظرفان و
قيدان للنسبة فيكون متأخرا عنهما نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن
النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا
المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى البعض والسلب
بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تورد الايجاب والسلب بعد تمام الكلام فاذا قلت
الا زيدا اتصل الا بجاء القوم تورد السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وبقي
معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد الشركة في النسبة ولما لم يكن في المنقطع شركة
ما لم يكن هناك اخراج **قوله** من متعدد لفظا او تقديرا وكثرة **قوله** بالا غير الصفة بيان للواقع
لئلا يدخل **قوله** واخواتها اراد بها كلمات محفوظة الا ما هو بمعناه مطلقا حتى يلزم
ان يكون في جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد او ذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة
فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم واندفع ايضا
ما قلنا على ما قال الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء **قوله** واحترز به عن نحو جاءني القوم

أي قيل لا أو لكن يستدعي بأن اخراجا ولهذا يستعمل في صورة لا تتصور فيها الاخراج كان
يقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد قوله بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد
الا وغير وبيد قوله اي ليس الموجب والمثبت اصطلاحا ذكره وغير الموجب وغير المثبت
اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به اذا وقع في كلام غير الموجب لفظا وجب نصبه اذا كان
بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان به لا او لبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار اصل العامل بتركه
النفي العارض والابدال المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم النفي وهو في الايجاب ممتنع
وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع
النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل
واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفي
الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما في هذا الباب ما يقابله قوله
منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي
ان يكون داخلا في الاول قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المحقق في شرح
المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معنى
نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب
بالاخوة ثم قال ولو لم يكن في الجملة معنى الفعل جاز ان ينتصب المستثنى قوله او بعد ما عطف
على قوله بعد الا هذا هو لفظ المتن في الفهم لكن لا يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا

وذلك

وذلك لانه بعد ما لم ... السابق وكذا الحال في تجويز ان او منقطعا ويمكن ان يجعل متصلا فهو على
قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان او حال قوله المستثنى منصوب ابدا
اي عند سيبويه الا ان المنقطع منصوب لما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل سواء الا ما
بعد الا وسواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف لكن
العاطفة في وقوع المفرد بعدها والمتأخر بعدها لا ارادوا بلا بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها تنصب لكن الاسم وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا
لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفيون
ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا ها هنا للاستدراك لانه
رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها قوله في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ
بطريق الاجمال او خبر محذوف قوله واما بنو تميم اه في بعض شروح المفصل ان بني تميم
يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله على التغليب فالبدل في المنقطع عائد
الى المنقطع الا انك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وانما
لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحيث لفظا قوله اي لم يصح حذفه وسعيه اي كان او
غير متعد نحو جاءني زيد الا ظهرا قوله لا عاصم بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم
قال ان عاصم بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم
من قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان
في مكان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما

الثاني ان لا يعده كما في اليوم معتصم ... ونحوه ... فهم واحد ... من جمعهم
عدهم الى وجاءهم يعني السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما
عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان أخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة
والعلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة قوله او الى الاسم
الفاعل منه لو لالة الفعل على صاحبه قوله او البعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك
لان الكل يشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة
الفعل منه وان كان مطلقا محتملا للابعاض لان مجاوزة المعين لزيد لا يستلزم
المطلوب لا يدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا المعنى
قوله والتقدير جاءني القوم آه اذا قيل عدا الكذا معناه انتفى عنه كذا فاذا قلت جاء
القوم عدا بعضهم زيدا كان معناه انتفى المجيء عنه اذا قلت عدا الجائي زيدا البعض او
بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد يعني ان زيدا ليس جائيا
ولا بعضا منهم واذا قيل منه كان معناه انتفى منه واذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان
معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى الجائي او البعض من زيد اي سلب عنه قوله ولا يكون
لا يستعمل في موضع غيره مثل ما كان ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الى الاسم الفاعل
آه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا
يكون فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور قيل بدل منه وتوجيه انه شرح
او الا ان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية

ثم قيل

ثم قيل في بعض النسخ لفظة غير وح يكون فيما بعد الا متعلق بمجوز في على سبيل التنازع
لا يخفى انه في هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلا بد ان يجعل
قوله فيما الا على التقدير النسخة الاولى متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع
او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار
الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون متراخيا عن المستثنى منه اذ لو
كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان
لا يكون رد الكلام متضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال اقام القوم
الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية اراد بدل البعض
من الكل وانما يجيء ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني غناء
الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله الا باب الاصالة اي حسبوا قوله ويعرب محله
على حسب العوامل اعترض عليه بانهم اذا ما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد
الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول
فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب
عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا
محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى وعامل نصبه هو مررت
بتوسطه تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه قوله اذا كان المستثنى منه
غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع

المركب من المستثنى منه وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه لجزء الاول والمستثنى
صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب يعني فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى منه المستثنى
في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فايدة
صحيحة فان النحو يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صحا ولم يصح الا ترى
جواز جاءني كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال المراد بالفايدة الصحيحة
دلالة الكلام على المراد وهو متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان
الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادة فرد
فثبت بذلك فلم يتعين المراد ثم اراد استقامة المعنى وصح معنى قرينة العام بلا معارض
لهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل
في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد قوله اذ معنى مازال
ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي النفي دوام
الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي اثبات اي يستلزم للاثبات لا انه عينه فانه
تصور نفي النفي يتوقف على تصوره وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قوله
ما جاءني من احد لو مثل بالباء الزايدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء
استيفا والمعمولات الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله
فوجوه تحول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء
لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله

لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف فما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا علي قوله قبل
انما وضعه به لو لم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير قوله لان من
الاستغراقية انما فيد بها لان من قد يكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذا لم
يكن استغراقية اي نفي مجرد ربما سواء باشربة او لا نحو ما جاءني من رجل وامراة قوله
لا يقدر ان اي لا ينقض هنا ان وقوله اعمل عليه تمييزا وحالا او مفعولا بان يتضمن معنى
الفعل قوله لانهما عملتا للنفي يعني ان علة عملهما على المبتدا او جزء العلة وعلى
التقديرين بانتفاء ينتفي العلة فهو مرفوع على انه ان النواسخ اذا دخلت
على المبتدا والخبر عملتهما اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا
يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى
فلا يغير ذلك المقدر الا اذا اضطرابه كما نحن فيه قوله لنقض معنى النفي اي انتقاضه
فهو مقدر مجهول قوله وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق
الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما ان
وان لم يبق فيه معنى الكون فرينتقي نفيه وبقي مثل نحو ما كان زيد الا قائما البقاء معنى
الكون بعد الا قوله حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيها قولهم حاشاي
من دون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول حاشا عليها او
نصب الاسم بعدها شاذ عنده قوله واجاز بعضهم النصب آه بدليل فحاشيت زيدا او
حاشيته قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لاليت اي قلت لا لا ولو ليت اي

قلت لولا وعند المبرد انه تارة اخرى ف وتارة فعل اذا وليته اللام نحو حاشى فعلية قال
الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض القراءات وانه
بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان يكون في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها و
اما حذف التنوين في حاشا لك لاستكراه ابهام التنوين في ما غلب تجريده منه الا
حال الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة ان ترك تنوينه لا بد له على علمية لانه
لا حال ابقاؤه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا **قوله** ومعناها تنزيه المستثنى
اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء
ذكر وبها اراده وانتزه شخص من سوء فيبتدؤون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم ينزهون
من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله تعالى منزه على ان لا يظهر ذلك الشخص بما يشينه فيكون
اكد وابلغ **قوله** انتقل اعراب بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعرابه
غير المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غيره مع انه بمعنى لم فول لان ذلك في عارض
قوله وغير صفة او خبر مبتدأ وما بعدها خبران له **قوله** باعتبار قيام معنى المغايرة بها
سواء بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني
مجاز **قوله** وذلك لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا يدل على مغايرة مجرورها
لموصوفها ذاتا او وصفا والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال
كل منهما في معنى الاخر بعلاقة المشابهة **قوله** منكرا انما اشترط ذلك ليكون اظهر
في كونها صفة **قوله ما جاءني** رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز فيها الا الاستثناء

المنفرد

119

الا المنفرد ان المحكوم عليه اثبات اثنان مما هذا الجنس وليس زيد اثنين منه **قوله** وانما قلنا انه
بهذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان من حمل الا على الصفة لتعذر الاستثناء وما ذكره
من المطابقة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون المطابقة شرطا
ولا شك في وجوبه لان يقول الجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد
بغير المحصور غير المعلوم لئلا يلزم بينهما غالبا **قوله** والا في الاية صفة قال سيبويه
لا يجوز فيها الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المحقق لا يعتبر
النفي المستفاد من لولا لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قل واقل رجل وتصرف فانه
وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء **قوله** يجب ان
لا يتعدد الالهة اي يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغا يرة
مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم يستلزم لانتفاء الملزوم وحاصله كما ان اثبات
الملزوم يستلزم لاثبات لازمه كلها **قوله** اربنا على ظرفيتها قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان سوى ما في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال المبرد مثل مكانا سوى اي سويا ثم
حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا
فقط ثم استعمل لفظ مكان في افادة معنى البدل نحو انت لنا مكان عمرو اي بدله
لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك في اقلت
جاءني القوم بدون زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل المطلق الا
الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستويا فصار بمعنى مكانا ثم بمعنى الاستثناء وظهر

من هذا التحقيق انه قد وجب الاضمار غير ظاهر في المعنى المراد فالبصريون نظروا الى المعنى الا
حينا اذ المفهوم في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفها انها ذكرت ومنعتها النصب
والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الخبر **قوله** والمراد بعدية المسند اه اراد
باسمها وخبرها ما يقال اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد بعدية المسند اليه
لو دخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها **قوله** فالاسناد الواقع بين اجزاء
الخبر لا يتغير وكذا الاسناد الواقع بين الخبر بناء على انها تدخل الجملة لا انا نقول انكم
الاسناد قد تغير بدخولها **قوله** كامر في خبر المبتدأ في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان خبر قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه
واما عند الجمهور فيجوز ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا اخواتها
في جميع ما مر الا في ظل وبات وكذا ينبغي ان يمنع الشيخ زيدا تقول واخواته والاولى
كما ذهب اليه مالك نحو زيد فنوع خبرها ماضيا بلا قد خلافا لتقدير قد في قوله تع وان كان
قميصه قد وقع ابن مالك وهو الحق من منع خبر صار وليس ما دام وكلما كان ماضيا اي
ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى
حال مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر اليها واما ما زال واخواتها فلانها
موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع لانه يفيد
رفع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة يقلب الماضي الى معنى الاستقبال
غالبا واما في ليس فظهر للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمشهور للاطلاق هو الحال

والصفة

[illegible] **قوله** كذا اخواتها في الابواب اما ما وقع في خبرها [illegible]
[illegible] دعوى انهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين المدعو لانه كونها
المدعو **قوله** وهو كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد **قوله** في مثل الناس قال الشيخ الرضي بعد ذلك ان
في اسمها بعد لو وان كان اسمها ضميرا عائدا من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي
ولو كان العلم بالصين ويعذلون واخوانها نحو ائتيك لدن ما [illegible] **قوله**
[illegible] بعد ان اسم وجاز تقديره سواء في علة ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجب
تعين النصب لذا [illegible] ان رجلا ام رجل **قوله** اربعة اوجه قال الشيخ
الرضي رفعا جر ما بعد ان وان لا يبعد فانها ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما
[illegible] المراد مقتول بما قتل ان سيف فسيف ان كان فمع سيف [illegible]
[illegible] مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح [illegible]
قوله ونصبهما يجوز في الثاني تقدير فعل [illegible] خير **قوله** ورفعهما قال الشيخ الرضي
في رفع الاول ضعف [illegible] ولفظ اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفي [illegible] الا ان
كان في علة ومعه خير واما الثاني فلان حذف كان مع خبره [illegible] في صورة [illegible] حذف
شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا [illegible] مع اسمه الذي هو جزئيه لا سيما اذا ضمير
منفصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت يضعف تقدير [illegible] استعمالها
[illegible] في التحقيق لا كثير الاستعمال لكون الشهرة دالة على المحذوف **قوله** فكان جزاؤه
[illegible] دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء **قوله** فاصله اما انت لان كنت

قال الكوفيون انما المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف
قال الشيخ الرضي ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلانه
فلاستفادة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان
قومي لم تأكلهم الضبع ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلق بقوله لم تأكلهم لمنع
تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعلها عند البصريين مع
نحو بحره وسكره ثم قال الاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان
حذف شرطها جوازا لم يغير صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان
منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما
ليكون كالعوض ايها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخفى حالها عند ذلك الى ان يحذف فيها
كان مع اسمها او خبرها او يحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزئها الفاء نحو اما
زيد فمنطلق اي ان يكون شيء موجودا فزيد منطلق فلا اذن من اقامة جزء مقام الشرط
وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قوله المنصوب بلا التي
لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل ظريفا فانه من انه منصوب بلا ولم
بلا قوله لنفي صفة الجنس لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية او
الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج بقيد
نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وبهذا القيد كان في حد
اسمها في اخراج المراد الذي اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله
[illegible]

[illegible] قوله بهذا القيد يخرج آه في ان المرفوع بعدما [illegible] او نكرة
[illegible] في الاسماء التعريف غير مانع الا ان يقيد بالدخول عليه العامل فيه قوله وشبهها بان قيل ما تقول
في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان
في الخبر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتقدمان بدون صلتهما فيكونان مشبهين
بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مجروره خبر واليوم
ظرف بعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر لا وجود عاصم اليوم من امر الله
متعلق بما دل عليه لا عاصم مقدر لا عاصم يعصم من امر الله لان خبر حذف كما جعل الجار في الصورة
الاولى خبر لان حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل فلا يقوله بكى ما رث على ان يك خبرها
مات قوله المسند اليه بعد دخولها يعني ان الضمير كان راجعا اليه لا الى المنصوب يكن يتوهم
ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم
خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه لما فيه من
الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا على الاسماء اعتبارا الى ان التنوين
للمقابلة قوله والثاني منهم من قال ان هذا الباب اعراب لان المستثنى والبيع في حكم المعطوف
والمعطوف عليه الذي جعلا كالواحد وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه
جواب لانه نص في الاستغراق والتوبدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا بانه
ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل
قوله لان الاضافة اي الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف
[illegible]

اى الاسم المعرب لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه **قوله** والتكرير ... والمدارة
المنفصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا
فلا بد من التكرير للتنبيه عليها **قوله** لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد بتكرير المنوع لا تكرير الشخص
قوله ليكون مطابقا لما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا **قوله** لا اشتهارها
ره ونحو لا هم افضها كم على **قوله** ويجوز بعد التاء ويرا اعلم ان نزع اللام واجب على الشاء
ويليين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه لا في عبد الله وفي عبد الرحمن لانه
الموصوف لا يطلقان على غيره تع حتى يقدر تنكيرهما اما النزع في الصورة الاولى فظاهر
عبارة اللفظ واصلاحه واما في الثانية فقوله ان الفا الا تنوينه للتنكير جعله منونا بالثناء
وبل الثاني **قوله** وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة **قوله**
فان ها خمسة التوجيه تزيد عليها الا انه اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس
وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل ان يكون اربعة اوجه
احدها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثانيها ان يكون الاول بمعنى ليس وثالثها ان
يكون الاول بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاول للتبرئة والثانية واذا
فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع الاسم لا التبرئة ولا
زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه انه اسمه للتبرئة وان رفعت الاول وفتحت الثاني
يحتمل ان الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرئة **قوله** وخبرها محذوف واحد مرفوع بلا الا
ولا الثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد فكان

زيدا

زيدا وانما قوله اقائم **قوله** اي لا حول ولا قوة موجودة الا بالله موجودان **قوله** ويجوز ان يقدر لكلها
خبر واحد عند غير سيبويه فانه لا عامل عنده مع الاسم المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا يرتفع
الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر **قوله** فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز
ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن ملغاة عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير متصل
فيلزم التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كلاهما **قوله** والثانية معطوف على محل الا
ولا والفتحية ذلك يعني الخبر كما في ان **قوله** وضعف لمعنى الشيخ الرضي **قوله** لا كونها بمعنى
ليس لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو
لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها التبرئة لكنها ملغاة للضرورة **قوله**
واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه داخل الخبر نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما
فتح نظرا الى اللفظ لا كما في مع لا الزائدة نظرا الى اللفظ واما الاستفهام فظاهر عبارة المتن انحصر
في الثلاثة لكن لا انحصر فيها الجواز انه يعني التقرير والانكار والتوبيخ فالاولان يصرف
العبارة عن ظاهره ويقال انحصر الثلاثة بالذكر لكان لظهوره فيها قال الشيخ لا يكون
لمجرد الاستفهام وقال سيبويه حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني نحو لها عمل
ليت فيصير اسمها منصوبا وفي الاعلام مثل العلام وقال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره **قوله**
وما قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء اي شوب لا على محله رب الحلية
المرأة التي تظهر زايا المعدن تبيت اي ربيبة تفعل كذا **قوله** لمكان الاتحاد اي ثبوت
اللا في زمانا والانفصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف

اى كـ فلما تكن قلت لا ظريف قوله ومو ب رفعا ونصبا مصدر ان نوعيان للحول بانه متصوب
بنزع الخافض ضعيف لانه سماعى لا فى ان وان قوله وجعلوا مرفوعا فقد مران القياس معه
لعبد قوله لكنه ينبغى ان يكون حكمه حكم توابع المنادى ولا يخفى ان ذلك يقتضى وجوب البناء
فى البدل واذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء والتاكيد اللفظى
بحر بناؤه واما المعطوف فلا يكون فى المشكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضى
قوله واجرى على ذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع
هذا عند المص واما عند الشيخ الرضى فالاولان والاب والاخ قوله واجراء الاحكام المضاف
عليه انما هو لذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا
اباله كما ينون لاحسنا وجهه ولم يحذف النون فى لا علامى له قوله انه شاركه الحكم لا
حتى يضاف يعنى صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الا
ضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى
الثانى فلا يعتبر فيه انه فى صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له وهو الاضافة
هو اهمل معنى الاضافة لان غرضه من التعريف والمولى الاخر قد يلحق قوله النحاة المعنى
قال المص انه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم
ذلك قالوا الحامل على هذا التقدير قصد النصب من غير تكرير لا لحقيقة فى الاخير مع
الموقفة قوله ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الاسم وجود الاسم والعلة واحدة
قوله خبره لا قد يلحق النحاة كما ربت وعلة التأنيث او المبالغة ولانه خارج الى حكمه حتى

وانما الكثير فيه وهو الغالب وعلى ابان وهو استعار اللزمان نحو لات حين مناص والغالب فى
حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد رفع بان يكون الاسم
والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئى الجملة قوله المشبهتين فى
النفى اه قال الشيخ الرضى انه ما ليس لنفى الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفى قوله ان خبرية
يعنى ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبرها ولا قال الشيخ الرضى لا ينفعل عن احد رفع
الاسم ونصب خبرها واما بنو تميم فجعلت لانه يهون اه وذلك لان قياس العوامل ان يختص
بالقبيل الذى يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون معه متمكنة بثبوتها فى مركزها وما مشترك بين
الاسم والفعل قوله نافية مؤكدة اولا فالنفى على النفى قوله يفيد الاثبات وفيه انه هذا
فى نحو ما لو انه لانه لا يجوز حرف من منتفى المعنى الا مفعول قوله وانتقض النفى بالا نقل
عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانت فى ذلك قوله وما الدهر الا منجنونا باهله
وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف فى الاول اى دوران
منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيهما مثل قولك الا سير قوله او
تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضارب بخلاف
ما زيدة اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله ان خبرها منصوب بان
او مجرورا بالباء الزائدة قوله قوله فى المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ الرضى
هو خبر مبتدأ محذوف اى بل هو ساقط وكمع هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا
ما يجئ خبرا مرفوعا عند انتقاض النفى العمل قوله يعنى الرجحان للواقع فلا يتوهم الدور

قوله لفظا او تقديرا ثابتا او محلا لان المعنى اكرام المواجب قوله بالحيثية كونه مضافا اليه
كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه
قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم ان يجر سابقه مع ان المراد منه
قوله لكن المشتمل على علامة اعم منه بجواز ان يحقق علامة الشيء بدون ان يكون الشيء قوله
والمضاف اليه ايضا بالظاهر وقع الضمير للتنصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه
غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله
بخلاف اليه المذكور هنا بانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله ارمنه وظاهر كان آه اشارة
الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان قياسا في ما كثر وقوعه ولا خفاء
في كثرة وقوعه في اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حروف جر لا
تختصاصها بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان
المصدر لا يقع الا سماعا واجاب المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول
العامل نحو اتانا سرعة ويبطئ القول بان اللفظ والتقدير من اقسام التوسط
لا يخ عن تمحل قوله وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه
ما قيل من ان تعريف المجرورات بعينه دور الان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في
تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله ارمنه اي عنه يعني ان التجريد بمعنى الاستغناء
فلا فائدة الا القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما
قام مقامه اعترض عليه بان غلام الوجه لم تجرد تنوينه ولا ما قام مقامه لاضافة واجيب عنه

بان اصله

بان اصله حسن وجهه فاخل للحسن وما قبل الشيء بمنزلة جزئه فالضمير في بيانه الى الاهل
قائم مقام تنوينه فحذف النائب مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه منه كما في الشيخ وفيهم
يرد بقوله من نوني التثنية والجمع لحضروا ما الضارب الرجل فحمله على حسن الوجه فقال الشيخ الرضي
ما ليس فيه التنوين والنون لتعذرهما انه لو كان فيه تنوين او نون حذف ثم رجل وحواج
بيت الله والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد بعينه ذلك التقدير لانا
نقول لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون له شرط آخر وهو
ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ
لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب لانه متعد بنفسه في عامله
هذا المضاف اليه اشكال انه ليس ههنا حرف جر حتى يعمل فيه وما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف
والاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان يعمل ذلك بواسطة حرف الجر قال الشيخ الرضي نحوان يقال
عمل المضاف لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة ق
لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص اراد بالمعنى المذكور
في المدعى ما يقابل اللفظ قوله علامتها اغا قررها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون آه على الاضافة
المعنوية لا حقيقية فانه يشمل ما نحن بواسطة حرف الجر تقديرا مع ان اثرها معنى ومن البين
امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون آه لان الكلام المسبوق للاضافة المعنوية
لا لعلامتها ق كاسم الفاعل آه والمنسوب ق او اسم مطلق كاحد اليوم فان الاحد هو يوم
الاحد ق ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل للاحد وكذا الحال في الباقين وفي نسخة الجامع

وحوز حيث الامر الاولى في الاضافة مثل عنده دون ذلك في الكلام بمعنى في
واذا انقطعت ازبت تنافرا لا انه غير ما انوس قوله لا يحتاج فيه الى التحقيقات اه قيل في
تمد اضافة كل الى رجل ان كل الاحاطة جزئيات كلي افسيف سواء اضافة لجزئي الى الكل
بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا او الالزم فكذا
كل في الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كل الاحاطة الجزئي والفرد ملحوظ من جانب
المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي بما لا يجري في تصحيح اضافة كل الى
او الفرد ق فان معنى ضرب اليوم اه يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في
الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء السهيل اي كوكب اختصاصها بالمرأة
الخرقاء ملابسة انها تتشرع في النهار لاسباب اشتغالها عند طلوعه لا قبله كما هو شأن
النسا المدبرة الراشية للامور في احيانها ق واما الاضافة بمعنى في فنادرة والا يلزم
لزم ارتكاب مجاز كثيرة وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى
الا ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتويف ق قلنا
لا يبعد ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة ليفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف
خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد
ان يشير الى غلام من بين غلمانه لمزيد خصوصية بزيد اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر
بكونه غلاما له او لكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون ساير الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة

الواحد

الواحد معين وذلك كما ان في اللام في اصل الوضع لواحد المعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين وهذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان
اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوعة للمعلومية سواء كانت
معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس من
الاطلاق وتارة لارادة تمام افراده او بعض غير معين وذلك في كتب الفن ثم قال بعض
المحققين ان الاضافة كلام بلا فرق واما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يحمل على الحمل
بادنى عناية قوله ولا يجري هذا الحكم في مثل وغير انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك
وشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما يستثنى لعدم الاعتداد بها لقلتها او يجوز
ان يقال اختار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل
فان المثل بمعنى مماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية
سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا لا يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك
وكفيك ونهيك وناهيك لان معنى حسبك زيد لكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي
بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس علة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان
واحد مضاف الى ضمير واحد ملحوظ بضمير لكان كنوا في الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في
مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقرر عليه من صاحب وذلك المضاف نحو رب رجل وا
حده فالضمير عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك
الصاحب المتقدم معرفة يكون المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون

او كم عدد بلد و اجيب قبيلة ونادرة وبهم نحو ذلك اشتهر هذا التحقيق في الدر
و الذي يتوهم من اشتمال هذا التركيب قوله التوغل فيها في الابهام لان مماثلة زيد غير متحقق في امر
بل هو مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون المضاف اليه هكذا قال
ابن السري وقدح ابن السراج في قوله نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فاعلهم كان فسادا او
ضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي
بانه بدل بانه لا صفة وثانيا انه صفة محمول على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف
ويمكن الجواب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره اذ اشتهر
قوله يتنكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشتهر
او بها فاوادما هو الغالب في تنكير العلم اذ اضيف لا يكون الا كذا قال الشيخ الرضي
وحد ان يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كما ذكرنا في باب النداء ونحو كذا اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة
فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد قوله لكان طلبا للحاصل وهو مستنكر في با
دي النظر قوله لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول
اصل التعريف وقد حصل للمعرفة واذا اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل لما هو الحاصل
فيها يعني اصل التعريف بين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة كلها
لا تركيب العلم هو الكبير فلم يكن المعرفة علما قوله بل فيها زوال تعريفاتها حاصله ان العلمية
لما كانت وصفا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم يكن وصفا
ثانيا

ثانيا اذ مقتضى الوضع الاول بخلاف اضافة نحو ضمنت المعرفة الى المعرفة اذ لا اجتماع التعريفين
والارادة قوله من ترك اللام فيه قوله في قال ونزل الرحمة ثمة الاثافي واه نقل قدس سره في البيتين
ذهب ابا منذر اسلمي سلام عليكما هل الامر ملاذ مضى من ذا جمع وهل في جمع التسليم
يكتنف اليه ثلاثة الاثافي والديار البلاقع وقال فيه هل يرجع امرا يبين جواب السلام وفيه
او يكشف العمى ثم المستخبر الذي رجعت عني من حال سلمى وفيه ثمة الاثافي جمع الثفية وهي واحد
من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها وفيه البلاقع جمع بلقع يعني الخالي قوله صفة
مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل دائما
فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف
والمجرد سواء كانا بمعنى الماضي او الحال والاستقبال او الاستمرار ويضافان الى المرفوع ج
هو سبب نحو زيد ضارب بطنه ومؤدب خدامه لا الى المرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم
في داره عمرو ومفرور بعلانا به بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره واذا كان بمعنى
الحال والاستقبال او الاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين
وعلى الثالثة يحتملها والمعنوية وقد اول بعض النحاة اسم الفاعل والمفعول اسمين فيصير
الاضافة لفظية كما اول الغير بالمغير والعبر بكسر العين او ضمها وسكون الموحدة بالعابر
قوله نحو مضارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم
انما جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى الكلام كما في صاحب الحال فلم يعتبر ان يوم
الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية

قوله ولا يخفى ان الاخفية في اللفظ الا الخفة في الصفة حرج بقوله في اللفظ بلا تخرج الوجه
التسمية او للتمرين بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله
واضيف القايم اليه حيث جعل شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها او الى
في من الصفات نحو المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب في احوال الاضافة اللفظية
[illegible] في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الموصوف الى ما لا في اللفظية في
المعنوية قوله والمراد الى المثل اليه يتم اه لا يخفى ان المجموع المركب من اشيا يجوز ان يلحق
مستلزما لامر ولم يكن بمحل واحد من تلك الاشيا مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة
واشباهها انما يقال لبناء اللاحق على سابقها واسند الا بالاحق على السابق ولا يخفى
ان ذلك مشتقا بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخفيف
وانتفاء التوقيفا ويرتب مجازا كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم
قوله وعلى هذا كان الانسب اه لان احسامه كو نحمه ق خلاف الفرا اي يخالف هذا القول فلا
في الفرا قوله واجاب المص بعضهم بان الاضافة صالحة مابقاء وان كانت مفيدة
ابتداء فيه مرتجدا وفال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوالها
عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى فيه شوب مصادرة لان اثبات المط مبني على ابطال
دليل الخصم وابطاله مبني على اثبات المط قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر
ضعيف في التركيب لا في الاستعمال ق اذ لا نص فيه على الجر فيه نخ لان رواية الجر مشهورة و
[illegible] كافية في الاستدلال ق يستوي فيه الجميع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك ق وجه ان

اقول

١٢٦

[illegible] فيتبع نحو المضنوب الا الضمير واما النصب ففيه محل حيث جعل الفاعل مشبها
بالمفعول فنصب قوله يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث قرروا الكلام
المص هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه
لا يجوز الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور
من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ق حملا اي المحمولية
اي كالمفعول به بناء على جعله مفعولا لا للفعل المفهوم اي جواز واحملا قوله ولم يجعلوا الضارب
زيد مبنيا على هذا التقدير دون التقرير السابق بشيء وهو انهم لم يجعلوا الضارب
زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك اي حملا دون التقرير السابق او حالهما ان
حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال
الضمير يتنافيان سوا كان الضمير منصوبا او مجرورا في الكل في تلك الباب النظر
الى اللفظ لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه لفظي بخلاف باب ضارب زيد
فان التخفيف في بابه منظور فيه انه قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من
السابق وهو ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فلعل العلامة لم يرض بهذا القول
او قال بان التنوين قدر باتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير
بعد اعتبار الاضافة فكانه حوالة بينه اه ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك
للحمل على الضارب زيد فلم ما بين المثالين فرقا وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان
حذف تنوينها لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا

من جانب ... فوق المضاف الیه بكاری قوله وربما القاعدة الاولى ... الكبير فيعود الى
جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص كما في
مسجد الجامع واخلاق ثياب وجرد قطيفة واشباه فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف
بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان
حسناء ان كان هو الوجه حقيقة لكنه جعله لغيره في الغالب والضمير المستكن وقس عليه
اخواته وان اصله جرد قطيفة جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه
اشباه واجاب البصريون بالتأويل كما اشار اليه المص بقوله مسجد الجامع أه قوله متأول
بمسجد الجامع وذلك الوقت هو يوم جمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة
في مناقبه كما قيل في سيف شجاع قوله وثانيهما أه وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع
من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة
طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب اليمين قوله متأول وجه اول الساعة
بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول وممر
الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة قال قدس سره في الحاشية جرد جرد ثيابه وكهنك وفر
سوك انتهى قطيفة چادر مد ... قوله في اسم مماثلة للمضاف الیه في العموم والخصوص
او المشاركة في شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه
الليث وبالعكس وكل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس سواء كان مترادفين
اجاز الكوفيون اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعهم الشيخ الرضي
بخلاف مثل

بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا في جار فانه وشخص عهدهم السلام عليكما الرحمة السلام
هو لفظ والمشهور انه اسم علم قوله فان المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان عود
يخفى ينبغي ان يعود الى الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسبوق
لفائدة الاضافة قوله سواء كانت بمعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح
المثالان قوله واذا كان الجنس فيه خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة
ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه بمعنى سارق الموجود المطلق الشامل للموجود
الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا ارید
بالشيء نفس مفهومه من قطع النظر عن تحققه في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحققا
في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه
قوله يحمل احدهما على المدلول أه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال في
ذاته ومتغايرتهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة كقولك اذا صباح اي وقت صاحب
هذا الاسم وذا صباح اي مدة صاحب الاسم وليس ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في
الصباح فيعني ذا صبوح زمان هذا الشراب قوله جائي مدلول هذا اللفظ لا دال هذا
المدلول لان نسبة المجيء الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد
تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم واذا ذكروا الا بعد ذكر الاسم ولا
يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف
بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا والمغلوب لا حكم له فان قيل برای من غلب سلب

قوله وهو غيره التي فيما ليس في آخره حرف علة وذلك لان نقل الهمزة في احوال او آخر البنا قوله
او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم الا الابتداء بالساكن
حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكتاب وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا استقلال لها
في حكم الابتداء بها قوله فان كان آه يعني ان لم يكن الاسم صحيحا والملحق به فان كان آه
قوله كلها ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به
ورأوا ان حروف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيره ما قبل الياء لو
كالكسر قبلها قوله ولا ينقلب الف التثنية لتثنية قبل الا كان الواجب على هذا ان لا ينقلب
واو الجمع ياء للالتباس اجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذا
القلب لانه استحق لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب
عند الجميع هو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولانه تركا لامر المطرد اللازم لالتباس
يوجد في بعض المواضع قوله يوجب بقاء الضمة آه لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة
تقلب واوا وقال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب لئلا يؤدي الى البناء وزن
فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو لحن في جمع الوى اذ هي نسبة فعل يفعل قوله وفتحت الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي
اما لاجرا الوصل مجرى الوقف اولان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة
الاعتماد عليه هو هذا فهو على الاية ليسوا فق قوله يوم يتذكر المرء ما قدمت يداه وما تقديم
الاخ على الاب في الاية فلرعاية السلوب التزقي قوله فالحال في اخ واب آه او فيقال في اخ

الياء

الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد عطف قوله ويقول في عليه عطفا فعلية
واما على الظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على الاسمية وهذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكر الشيخ الرضي
قوله وابي مالك بصيغة المبني للفاعل قدس سره في حاشية شرح اوله وقد اصله اذا مي ز وقد رى
وكتب على قوله قد راى فغضا وقاز ذو المجاز اسم سوق عند الرشاد وقوله راى بصيغة المجهول
قوله انه يحتمل فلا يصح اثباته مذهب بمجرد الاحتمال ان الجمع فاصله ابيين كاخيين جمع اخ قوله
ويقول ان المراد آه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة ظلم والسهو الى نفسه او قال يقال لكان
اولى التحرز عن نسبتها الى المخاطب غير صحيح لا يخفى ان الاولى الالهام لان حذف مضاف
والشارح جعل صيغة يقول للغايبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قوله فلام اخ واب ثم وحم
وفم اعلم ان لام الاربعة الاول او بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول
مفتوحة العين بجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال
واما هن فلم يسمع فيه شيء يستدل به على تحريك عينه وسكونه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه
لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل التانيث لا بد من فتحها وكذا
لا دليل في هنوان لانه يمكن كمثل وهو لام لحاسة ياء وعينها واو لدليل افواه وعينها ساكنة
لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع على حركة عينها لان فعلا ساكن العين
فعلتها جمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عين العين لان لامه لما حذف نسيا
عوضت الميم من الواو نسيا يؤدي الى ابقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه
وقد جمع الشارح بين البدل وبين المبدل منه قوله حالة في من فوثمها وتكلف

بعضهم بان الجيم بدل من الهاء في اللام قدمت على العين قوله اعني فوكره وفاك ذكيك في دجاجتم آه
لم يزيغ في الاكثر وجاء فصاحة اللغات والافصح ان يقول كعلو وعصا وبدو فيه وقد لغات
سادسة او في الكل وجه ان يكون كوشاء قوله فدوا علم الا عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان
مؤنثه ذات واصلها ذوات بدليل ان مثناها ذواتا وحذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني
فلان باب الطي اكثر من باب القوة ولحملها على الاغلب اولى ووزنه فعل عند النحاة والمشهور وزنه
وسن اذ لو كان فعل لقلبت في المؤنث واوه ياء كطية لا يدل قولهم جمع وعلى انه مفتوح العين
قوله لانه وضع هذا آه قال الشيخ الرضي انهم ارادوا ان يصفوا الشخص بالذهب مثلا لم يمكن
لهم ان يقولوا ذو ذهب علما كان جنس المفردات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوسل به الى الوصف بها
وان كان بعد التوسل يصير الوصف هو المضاف بدون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو
الفرس الشقاق فانها وان لم يكن يقع مما يوصف بها الا انها من جنس يقع صفة كالضارب
وانه لو حذف المضاف الموصوف بها والمضاف اليه ضمير او علم لم يكن قيامها مقامه قوله كقوله
الشاعر الغائب ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع كلام بعض المتاخرين واهل
على شبه محمد الوذوية فذلك افتاء من الدعاء المأثور قوله وكان تخصيص المفرد آه يعني ان المناسب
للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه
فبعيد قوله اي ذو وكذا مستمر فانه وقد جاء بعض منفردا كانه متطوع على سبيل الشذوذ نحو
وكنى اريد به الرديئا قوله والفاعل الا انه يجيء على فواعل وكذا الفاعلية الوصفية دون
الفاعل ضو قوله كالكاهل وهو اسم جنس الاسم قال قدس سره في الحاشية الكاهل ما بين

الكتفين

معنى انه غير وهنا فيه فهو بحسب الشارح لوحظ مع سابقه الذي بعده فيكون في
الرتبة الثانية عنه وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة
الثانية والرابعة فقوله ثانيا لبيان الحال التفسير منهم من قال المراد بالثاني هو المتاخر
مطلقا وقيل المراد به ثم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف
المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد واسبق والمتاخر بحسب المرتبة
قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض
بقراءته الكتاب جزءا جزءا لان اعرابهما واحد بحسب القصد فظهر في الموضعين ق من جهة
المقتضي للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة الغيرهما متحدة
نوعا لا شخصا قوله ناشئ من جهة واحدة شخصية وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه
معمولا للفاعل ق لان المعنى المنسوب آه لا ان فيه يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي
لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المعنى المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب
مع زيد الا انه مطلق اللام لا انه المعية في الانساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات
قوله ثم ان لفظة كل وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان التابع
لفظة كل مقحمة في زيد تابعا ليس للجنس التابع والمتبوع قوله النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر
استعمالا واوفر شابعة كما يجيء قوله يدل على معنى اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار
متعلقه في جاءني رجل حسن غلامه قوله اي دلالة مطلقة فاصله ان الدلالة على حصول
المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لمصدر المعنى

في مثنيه وقد يذكر التابع مقيدا بزمان الذي ... منهم من قال الا اخراج الحال الافادة في
بزمان العامل الصاحب وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد يخرجه ونقل التابع عن
العامل اللفظي ومنهم من قال الاخراج التأكيد مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى وهو الشمول
لكنه مقيد بزمان النسبة والاخرى انه يبقى امر البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء
زيد ابو حفص والعطف مثل اعجبني زيد وعلم واما باعتبار الحيثية في التعريف لا اخراجها وهو ان
يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التأكيد قيد الاطلاق لا اخراج غير
قد ورد قوله وفايدته تخصيص او توضيح قوله وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام
وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق
والفرق بين الصفة الكاشفة وصفة المؤكدة ان الاول موضحة مفسرة والثانية
مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير قيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم
الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة يكشف الماهية ولم يذكر الفاضل الهندي
اما المؤكدة فهي بينة وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت ولكن كاشفا و
المجموع كاشفا وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو
في عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا الكشف بالمجموع مع جسم
على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال
ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه جرى على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزءا جزءا
والبيت سقف وجدران قوله ولما كان غالب موارد الصفة آه حاصل كلام المحشي

في شرحه

في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة يشترطون في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه
نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله الحق
ان الاكثر ما ذكره الشيخ اذ لا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله والفصل بين
ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد او واحد
الا من فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى الاستقلال كل من المشتق
والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او يقع بين المتقابلين
قوله اذا كان وضعه متعلقا بمعنى غير مشتق والوضع يعم الوضع النوعي الشامل للوضع
النوعي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود مجاز
ونحو مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه الاستفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية
الكمال في مدح او ذم والجامع بينهما انه مجهول الحال حيث يحتاج الى السؤال عنه قوله لنفس المعنى
المراد بالمعنى ها هنا الدلالة واللام للاجل والغرض متحمة ليبقى على ان اللام ليست صلة للوضع
قوله فان التمني آه ولذا يجب ان يكون موصوفه لفظا او تقديرا قوله نحو مررت برجل
اي رجل اي هذه يكون وصفا نكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد و
حق يكون تابعة لجنس معرفة كان او نكرة ويكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى
يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خصال الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل
الا كان مع سواك بطل قوله وبهذا الرجل يعني ان اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة
دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية

لشيء من ذلك فلان ان قيل لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على حاله دون ان يصار الى تاويلها

كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت

لتجريد المضاف والموصوف فيه عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولهذا لم

يقع صفة الا في قولك مررت برجل يفيد الشخصية والسبعية بخلاف رجل طويل لان

الطول يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب الا ان يقع قرينة دالة عليه

كالشراء والعطاء في الارض السماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف

حافظا قوله ويزيد بهذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصف العلم والمضاف الى المضمر

والعلم والاسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غيره هذه المعنى

المواضع فلا يقع صفة قوله لا المعرفة الا المعرفة باللام لانه يشبه الاواحد بعينه لان

تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها كما في النكرات لانها

والمعرفة من اقسام الذات والاسم في قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت

يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة وعكس

تخصيص الحكم بالنعت المفرد او التوجيه بان الجملة في تاويله وبل النكرة كما قال الشيخ الرضي من ان

الحكم وهو في مذهب ابو حنيفة تاويل في مذهب ابو يوسف او زيد في تاويل كما قيل ابو يوسف ان ... قوله

لان الدلالة على معنى اذ قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة والمشهور

ان المفرد اصل لهن وجهه ان الجملة التي لها محل لها من الاعراب انما يكون في تاويل

المفرد قوله لان الانثوية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون الضمير فيها عائدا و

للمخاطب فيتذكر ما في نيته فان قلت ما وجه ان يوقف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوما والانثوية

لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب فيتذكر بها وكذا حكم الصلة قوله لا بناء ويلحق بذلك في الطلبية

المحكية تقول تحذف وتقول جاء والمنفق هذا تائب الذنب فلا تحذف مفعول هذا كما يكون

في الحال والمنقول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر جملة قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط

يكون اجنبيا ان لم يكن حالا النفي الموصوف ولا متلو في الملازمة مناقشة جواز حضور جملة

الرابط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ قوله ويوصف بحال الموصوف والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله

قوله بحال متعلق المتعلق اعم من ان يكون ماله نسبة واضافة في كلام كالاب الغلام او ماله

ربط الى ماله تلك النسبة نحو كل رجل ضاربا ما ره زيد قوله يعني بصفة اعتبارية انما يقع الوصف

بها لانها بمنزلة حالة باعتبار نفي حصول الفائدة قوله في عشرة اسود اذ انما يتصف بتلك الا

شيئا لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلال العبارة بقيام به قوله والتعريف والتنكير جاز بعض

الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة

لمزة الذي جمع مالا وعدده ويجب الجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا ونصبا واجاز

الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قوله والافراد والتثنية والجمع ويوصف المفرد

بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا في اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء

كل واحد منها مشيج قوله وفيما الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قوله والثاني يتبعه في

الخمسة الاول تبعه منها ذكر خلافا بقوله في الاعراب لا قبل الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه

تمييز الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجر وح يطابق الموصوف في العشرة ما تقدم

يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال نفسه فمحله في ذلك الا انه نصب للتشبيه بالمفعول محلا وبالتابع
المنصوب كلام فيلزم ان يكون الضمير فاعلا ومحلا قوله بانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن قاعدون غلمانه
اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الصفة فانهما علامتان فقط قوله وجاز
عليها ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملونه على
على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية حتى يجب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب
والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول يدل على معنى الوصفية كما ذكره بعض ويمكن
الدفع بان ذلك المعنى ليس في الضمير بالقصد بل الوصفية الا ان الاعتبار في التعليل
ان الموصوف يجب ان يكون اخص او مساويا والضمير اخص المعارف فلا يصح الوصفية فقوله
والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقرب الى الكلام فوقع الدليل
موقع المدلول كما شرحه الشارح الرضي قوله ان الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم
من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص المساوي بحسب الصدق
وذلك بالجملة اما ولا خلاف الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق
الحق وحيوان ناطق وحملا على الاصول والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه اما
ثانيا فلانه لا يصح بياد في ومن ثم لم يوصف ذو اللام آه الا ان يعتبر استخدام في الضمير كما
يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم او في قوته فان قوله من ثمه مع قوته فذلك
من اجله قوله لانه المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس
مقصودا قوله لان اعرفها المضمرات آه قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف فظاهر
والغائب

١٣٢

واما الغائب فخلاف حيث يحتاج الى مفسر جعله بمنزلة وضع البدل وانما كان العلم اعرف من
اسم الاشارة لان مدلول العلم ان معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة
فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يعين بالاشارة الحسية وكثيرا ينتفي التمييز في المشار اليه بالاشارة
الحسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه
لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول
اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والمعهود
كذي اللام واما تعريف المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء اكتسب التعريف
منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص لانه يوصف المضاف الا المضمر ولا يوصف
المضمر قوله ابتداء ذو اللام الآخر والموصوف قسيم بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله
تع فقل ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعتبر ليس فيه كثير فائدة فلهذا
غيره بقوله ذو اللام آه فكانه جعل الاضافة عهدية والاشارة الى ما هو المعرف عند الجمهور
لا يقال يصح فيه امر وهو ان الموصوف الرافع صفته مثل او ذو اللام نحو الذي واخواته دون
ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المخصوص فيما ثم من المخصوص بغير السند
قوله او بالمضاف الاقل الاعند من جعل المضاف اذن من المضاف اليه الشارح قوله فحرره
بذي اللام ينتقض بالآية المذكورة واجيب تارة بان المراد ما هو بذي اللام صورة
وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المضاف وفيه تامل قوله والنقص منه ينبغي ان
يخص الا النقص لا يحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه شيئ قوله ان المشار اليه انسان

بدليل الاشارة والمرور فقد بطل رجل بقرينة اسم الاشارة والصفة قوله

الا حاله للنسبة ... التابع بل لا لامر ... عطف على ... الا ... اسم الله

الفرق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة قوله قصد

سبه آه في صدقه على مثل البيت سعة وجدران خفاء قوله بالنسبة الواقعة في الكلام

الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غيرا وجاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان غير

مقصود بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله لانه غير مقصود

مقصود وقد يدل البدل المقصود متبوعا ايضا وذلك كانك تبين بالوصف المتبوع فذكر معنى

فيه توضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر باعتبار كنيته ان المنسوب اليه في الظاهر هو المنسوب

اليه في الحقيقة لا غير اذ لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور بلفظ العموم

باق على عمومه ولا شك ان ثبت شيئا لشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه قوله

واجيب بان المراد فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه جب الواقع

لسبق اللسان وثانيها انك توهم غالطا بحيث عندك انه بدر شمس وثالثها انك نسبت البدل

فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في كل الاقسام

ليس بمنسية فيه فخرج بدل الغلط عن حد العطف لو لم يكن متوسطه اخلا فيه وقد يجاب

بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة المدركة على انه بدله

من اتحاد الادراك اي الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد ان او لا اعتبار

اصل النسبة في المعطوف بلا ولكن لا اشتراك المعطوفين بها مع سابقتها في

في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من الادراك وغير فيه المعطوف

بالواو واما ذام لان النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه على نهج واحد وهو التردد ويندم

الثور الا بقي القصد مع غير فيه المعطوف ببل لان المتبوع غير مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد

التابع قوله وعطف البيان بلا كرخ حيث معنيين احدهما انه قوله متوسط حكي خارج عن التعريف

واذ اللفظ الاغنى قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكان مما تحته التعريف او

لانه قصد تمثيله بحكاية وثانيهما انه داخل في التعريف بكماليته الى الغرام وبدايته تأكيد الغار

لكن ليس داخلا في النعت والبدل كما فظهر انه في تعريف الاعراب قوله متوسط بينه الافراد يقع

فكانه غير بدبه قوله واذا عطف اراد اذا اريد العطف فكان لايعاد الرفع كما يعاد لفظ

لان التاكيد اخو من المادة قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب

في قولك حضر القاضي امراة ولما فظ لمودة بالنسبة قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة

الى ان خالف الكوفيين لانا اوجب التاكيد حيث قال اكد انه قلت يجوز ان يريد الوجوب

الاستحساني فليما ياتي في ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه ان اذا لم يجز العطف تعين

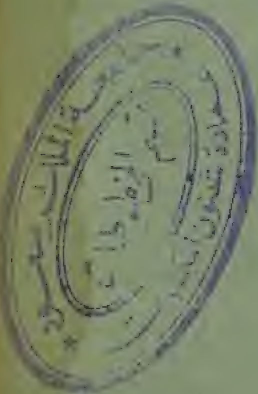
النصب مثل جئت وزيدا قوله مررنا كان او اسماك الشيخ الرضي لايعاد العامل الا في

الا اذا لم يشكل انه لا يعني له وانه جلب بهذا الوجه لبيانه فانه لا يتصور الا بين اثنين

فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة

دالة على المقصود قوله بل لا قوله لم بيني وبينك ذنبين لا يعطف الا الا المتقدم فلا يحسن

عطف المضاف في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يجعل البدل اي معنى اذ لم يستثنوا معنى الجار وقيل سبب



بحثه

لا اشتباه فيه لكن لما كان اجتلابه كالاجتلاب بين كلا الظاهر انه يكون بحكم كلهم بين قوله في حروف
يعني انه ليس مما فيه من الحروف الزائدة قوله مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى تساءلون به والارحام
بالجر في قراءة حمزة واجيب بوجوه احدها ان تقدير الباء فيه اذ حروف الجر قد تقدر لا بعوض الاختيار
الاخر قوله لا فعل وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها
بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال لا يكون
الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم قوله رابع
تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ذلك
المادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة السبع متواترة قوله وقول الظاهر ويجوز قوله
لا اعرابية كونه من الاصول المعارضة له في نفسه ناء لان للعطف اقلا فيه نعم قابلية الا
عرابه كذلك قوله عند القصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او منكر
الخ اعلم انهم جعلوا الكلام على مجاورة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واعترض عليه بانه
الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا وبكما ان يجاب عنه بان ذلك مبني على
ما ذهب اليه الشيخ من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مخصصة بحكم
صفة كانت نكرات اذ لو تعينت تخصص الخ ولا يجوز انه معطوف على قائما وعمرو معطوف
على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع تقدم معمول الخبر المتقدم قوله
فتعين الرفع على ان يكون الخ يحتمل ان يكون مبتدا وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال
لانه ح في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله بان يكون معناهما

السببية

السببية كما في اذا الفجائية كما ذكره قوله بان يكون معناها السببية في العطف كالفاء
الناصبة للمضارع قوله لكنها جعلا الجملتين كجملة واحدة وفي الاية اشبههما بالسببية
قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير لصلة والصفة وخبر المبتدا اذا عطفت
عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون الثاني مضمونها بعد مضمون الاول بتراخ عنه او لا او
غير ذلك جاز خلو احديهما عن الضمير اكتفاء بما فيها وذلك لان ذلك التعلق يجعلهما كالمجموع امرا
واحدا فتقول الذي جاء فتغرب الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال
في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك في الافراد ساعده الوضع على التعلق كان
تقول الذي قام وقعدت هند فلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي
عاملين جزو المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على شاهد فان عدم الجواز شاهد في تعدد العامل الخ
فان شاهد عدم الجواز على تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد قوله
وهذا ان فهم العطف وان كان بحسب اللفظ جائزا كما اشار به الى دفع ما يختلج في هذا المقام
من ان الشارح في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز منافع للمقدم وان الغلط
اذ هو صريح المانع يقتضي التحقيق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز
عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب اللفظ متحقق بحسب اللفظ ما ينافي الامتناع
بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال انه ذكر
العطف وان كان ثابتا بحسب اللفظ لكنه حكم بامتناعه لقيام الدليل عليه وهو قيام حرف مقام عاملين
ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور

لكن يتجه عليه انه عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فالفائدة في
التمثيل التنبيه لكنه لم يتخذ الجمهور المفهوم في كلام الشيخ الرضي انه مذهب المتقدمين و
منهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا انه في الفصل بين العاطف والمجرور
نحو ان زيدا في الدار وعمروا في الحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف والمجرور الذي
هو كالجار بين المجرور وان ذهب سيبويه والفراء الى المنع مطلقا واما المتأخرون فمنهم يجوز
وان اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه ونادى المنصوب او المرفوع ثم تاليه المعطوف
على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل
على عدم الجواز بعدم السماع في الكلام واول لا المجيز في الاول نحو قوله في الثاني مقدم
والمقتضى استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو
بعض المذكور انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المحشي اما اولا فانه نسب
المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه
ان الجمهور لم يجوزوه الا فيما استثناه وليس كذلك قوله لان المتقدمين يجوزون الا في
مادة متفق عليها وثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابطة قوله جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار لم فانه يفيد عدم
الجواز بالجواز والمخالفة خلافا لسيبويه فانه لا يستثنى قوله بل حملها على حذف المضاف
حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد قوله التأكيد جاء بالهمزة وبالواو وعقيب
العطف لان العاطف وهو ثم والفاء وقد يزاد في التأكيد اللفظي كما يقال والله ثم

والله

والله ولقوله كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله اي حاله وشانه قوله
ام المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانك في العلو رفيع بابه العلو عظم من ان يوصف
وامره في الفوائد رفيع باب الغفر ظاهر قيل في النسبة تميز بين الذات المذكورة والمقدرة وكان
اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذ ان الامر بمعنى الشان او عن الذات المقدرة اذا
بمعنى الشان قوله يعني يجعل مال ارجاء المفهوم منه بطريق من طريق الدلالة كما ان
نفي جاء زيد نفي مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم
بكل اشتراك بالقوم لجماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا اليه
ولذا اطلق النسبة قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بتكرير المعنى فانه غير نافع
لما قصد به من دفع الغفلة او دفع الغلط فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك
اردت ضرب عمرو فغلطت نفسه بنا على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله
بذكر كله واجمع قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا
باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد
واحد رجلان اثنان ورجال جماعة وقصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة
الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا
لفظ الجميع فان الاغلب فيه قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى
على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا

تاكيدا مضافا لئلا يلزم تعدد هو كلا ومثله اجمع وهو بمعناه واخواته ويجي الا

نحو الدار زيد رايت الدار ... جاء وجمع على طائفة ... ابدا

في ظاهره فيؤكد به ... ثلاثية نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف جميعه فانه كونها مع الياء

وبدونه وان اجمع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن

الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد بل يلي العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا

تاكيدا وهو قليل نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك

من الثلثة وما فوقها نحو جاء القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف

المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بل افاد الوصف نحو جاءني رجال ثلث

قوله اما البدل والعطف فظاهر خروجهما لكن في اخراج البدل الكل اشكال اذ نسبته هو ان

المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا للتنافي بينهما قوله وافادتها نحو

فيخرج نحو ... وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن

ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او في الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع

في النسبة ولا في الشمول وهذا الظاهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المحقق في الرضي

الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرر امر المتبوع لا تحقق به وعلى الدلالة على معنى

المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان

واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض الرضي بان واحدة تدل على معنى الوحدة

التي هي مدلول النفخ واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا اعترض النحاة

الرضي

بحث الرضي على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قولك جاء الرجال اجمعون يقرر مدلول

الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ

من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى الرجال معينين مدلول اجمع الكلي وقد خرج بان

اجمعون لا يدل على الاحاطة دون كونهم مجتمعين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج

والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان

السجود في حالة واحدة قوله وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي

الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون

فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم

وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله او تكرير اللفظ الاول او ما به تكرير اللفظ الاول

قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام

ولا يخفى بعده اعترض عليه صاحب المفصل بان زيد في قولك يا زيد زيد جاز ان يكون

بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب عنه بان زيد يجوز ان يذكر على انه مؤكد كما هو الظاهر وح يكون تا

كيدا لفظيا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون

غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شيء واحد مقصودا

وغير مقصود بحسب نيتين قوله او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادفة لاجمع

فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عد من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا

يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك لطريان بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا اتحاد الوضع ولعله

فائدة

بسلم المادة فيه فلا يلزم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد على الكثير باجمع واما قول العبد واكتع واخواته اتباع

لاجمع ليس معناها انها تاكيد له بل معناها انها اتباع لها اذ ليس لها معنى الا ان يعني انها لا تستعمل بدونها فافهم

معنى الجمعية فيها قوله ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف

عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله بما بعده من الكلام

او بما قبله منها لم يكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد

ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير اللفظ الضمير

المتصل المرفوع واخواته التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو ضربت انت وضربت انت وفي تكرير الضمير

المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما

المستقل فهو يكرر بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون

قيل لا معنى لهذه الكلمة قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ

الاول وثانيهما ان يقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب

لانه اما ان يكون الثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين

الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حالة الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وقبيح شقيح

او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشيء اذا استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون

ابتعون اجمعون قيل من القسم الثاني اذ لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها

بما ذكره الشارح قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبة في اسامي التعميم فلان العموم هو

تمام الافراد والاجزاء واما الرمي فلان تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما

السيلان

[illegible] السلف [illegible] والعام [illegible]

اسودا والعام اسواد وجوهر قوله [illegible] بعض الرب [illegible] اجماعا

تشبيها حيث تاكيد اتصالها بالفعل ومعنى قوله باختلاف التثنية والجمع [illegible] قوله

ولجمع في جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث قوله وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما

سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوزه كان تلك قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد

فيما اراد بقوله واجزاء ونحوه يعني بطريق عموم المجاز فيهما والاجزاء والافراد قوله

لان الكل ما لم يلحظ افراد مجتمعة جاز ان يلحظ بلاحظ افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على

كل واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار المصري كما جاز حمل الكل عليه وهو شيء ثم

الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان والكل الانسان اي مجموع

حيوان فرد حيوان كذا ذكر المحقق الطوسي قوله يصح افتراقها او حكما اي افتراق حسي

او افتراق حكمي والمراد انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان في واحد يصح

افتراقها ولم يصح افتراقها حكما لم يصح تاكيده وبجمع فالمعيار هو الافتراق الحكمي قوله

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبيد كله قال الشيخ الرضي قد يكون شيء اجزاء يصح افتراقها

حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فانه اذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول ولا الثاني لان الاشتراء قد يسبق

الفهم فلا يحصل المقصود واذا رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد قوله بخلاف

جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما فلا خلاف للكوفيين فانه جوزه

وهو خلاف القياس والسماع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع واذا اردت الجمع بين

ان هذا التاكيد وذلك غير كاف في تنبيه ترتيب الحق لكن بناقض في تاده في التبعية عن التبع فلان
الرمحي زيد وحده ذهب اليه وتبعه اليه قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الادلة
صفة للنفي وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات
والعين مستعارة لها من الجارحة ط الموضوعة للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه
جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم
اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اي تام **قوله**
بما هو المقصود بالنسبة دون متبوعه فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من منسوب **قوله** دون ظرف البلد او حال منه
المستتر في خبر ليس او حال من المتبوع **قوله** بان يكون النسبة توطئة لهذا غير ظاهر في بدل الغلط **قوله**
لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا
انتهاء او لا فرضنا زيدا زيدا ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء وذكر انه من حيث البناء
كيف لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر مما يقال ان المتبوع لا
يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء اذ لا حاجة في اخراج المعطوف بدلا الى قوله ولا
انتهاء **قوله** ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصود ولكن اثباتا فان قلت قد وقع في كلام
جماعة من الاصحاب ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة
فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصود قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم
فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المتصل او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد
لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بالقيام

ومن انه لا يتعين النسبة **قوله** بل الابتداء نظرا الى ربط فراغا نيل ذلك لا يعد النسبة على التابع
الا من الاول على العطف وفيه انه حيث يكون الا علة اجمالا ومتفق جار حيث يبتنى النفي
عنه ذكر الاول الشرف الذي ذكرنا ونبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا **قوله** فالاضافة
في الاخيرين اعتذر عنه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف
يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة
شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ الاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل
الكل يجيء ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى او فرق بين المذكور والمقدر التناسب
مناسبا للمضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف بل الاولى عطف البيان الا بدل الكل كما هو في كلام
سيبويه **قوله** والنوع المبين ولو لا المبين لم يات به **قوله** الا الغلط فان كون الثاني مقصودا
دون الاول ظاهر **قوله** وان قصدت في الاسناد الى الثاني وجعلت مناط الحكم كانك قلت جاءني زيد
من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فانك قصدت بذلك المعنى على
المعنى طلب ان تردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف
البيان **قوله** حيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى ملابسه فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا
بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتمال فلا نقول في بدل الاشتمال قتل الامير سياقه وبني الوزير وكلاه لان
الملابس مفهوم منهما **قوله** خلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه
واخراج ما ذكرناه **قوله** فيه نظر فيه اذ لم يلزم ثبوت فهم فافهم **قوله** فكيف نظرت الى القمر
فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثال البدل الاشتمال وكذا مثال الاخير

قوله بدل انه غلط وفيه نظر لان القصد الى البدل فقط لا البدل منه واغا ذكر خلاف ما قصد بالغلط
وشرطه السلامة التي افادها نصا او سبق اللسان قال الشيخ الرضي الاخران لا يوجدان في كلام
الفصحاء ثم قال انه وقع بدل النسيان في كلام امام فحمة الاخر بلا بغيره قبل ما يقال بالمبدل منه او با
لمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر حقيقة كونه بدلا منه او متبوعا بل حقيقة كونه غلطا قوله
اذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة ق
فالنعت قال الشيخ ليس ذلك على الاطلاق بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك
النعت اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى عز وجل بالواد المقدس طوى اي
مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن العلامة انه جعل هذا وجها لتوصيف
بدل الكل واما توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع
الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان
موصوفا به قوله ومظهر من نحو الزيدون بعضهم اباهم قال الشيخ الرضي انما يجوز ان يكون
بدلا اذا تقدم نحو الزيدون واخواتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه
وهو تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل مفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من
المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد ههنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه
الفعل ليس الا زيد لما اشرنا اليه في قولك يا زيد يا زيد قوله لان المتكلم والمخاطب
قيل ولانه يلزم ان يكون شيئا غائبا او مخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ لا يلزم منه
انه لا يجوز بدل شيء من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما واحدا لا يفيد زيادة

علم المبدل منه وفيه ان المفهوم متغاير بين الا في غاية ما في الباب انهما متحدان في الذات قوله فانه
لا ينبغي فيها مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه قوله والاعلى ما خلقه براه فيفيد بقاء البدار بعد
ربش والعقاد الاخر والتعليل مستوفيه باي قوله ان فجراه اركذب بقار علي فاجرة قوله
ان جعلناه بمعنى المفعول محض وبمعنى الجعل قوله لانه ذكره ولم ينبه لفظي معنى الايقاع بان
ان يكون المبني لما فوقه التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي يذكر لان لا نقول الا اعتبار لهذا
الاضافة وان لم يجب الاعتراض على تعريفها بانه تعريف الشيء بنفسه لان الرسم في ذكر ان اللفظ
في حقيقة في شيء ومجاز في غيره فلو اريد به هذا المفهوم كان مجازا قوله والامر
بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر الغائب اذا كان مع اللام معرب ق
والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة
وهو كاف في البناء لما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولو فسر يعني انه اراد بقوله
ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا
يعارضها جهة مقتضية للاعراب كالاضافة في الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه
عليه انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة في البناء
لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان القوة مراتب
ولا اراد بها معنى شاملا لجميع تلك المراتب قوله فكلمة او هي مانعة الخلو لا الشك فلا ينافي التعريف
ان قيل نحن بعد ظرف قد قولهم فاق صورة الجواب حيث انه غير مركب حكما باعتبار
فهو لمشاكلة لمجيء الواقع غير مركب وهو ما تكلم به العباد لا ما يرى الجواب من صورته لانه

لى كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قوله والقاب المبنى غير حركات البناء وبالالقاب دونها
الانواع لعدم اختلافها اثرها قوله اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونه او القاب البناء
المفهوم من المبنى من حيث علامته يعنى القابه حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء
التى هى حركة وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون مع الالف
والياء نحو يا زيدان ويا رجلين ولا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الا
طلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعند سيبويه ان اطلاق الرفع والنصب والجر
على الحركة الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية الغاية باسم المنسوب
قوله ضم وفتح وكسر ووقف سمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم
فى التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف وقفا لتوقف
النفس عن الجر قوله او بالعكس يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله
والمراد ان الحركة اه رد لما قيل من كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى وعلى
فهم الاختصاص من قوله القاب لان اللقب الشىء مختص به فعلى ما ذكرنا رجع الى
معناه ان هذه الامور القاب للحركة المبنى لا بخصوصها قوله لانهم كثيرا ما يطلقون على
الحركة الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال الضمة رفعا
فقد يقال فيها بالفرق بين ما هو البناء وما ليست هو قوله والكنايات الاولى ان يقول
وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قوله والاصوات قيل انها ليست اسماء
لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء فلهذا عدها منها

قوله الضم

قوله الضم قدمه على سائر المبنيات لان الضمير فى شىء اعرابه لا زائد فى بنائه دليل اصالته فى مساواه
الا لبناء فى علة بنائه احتياجه الى غيره او تقدم حكمه عنه قوله ما وضع اى اسم وضع خلافه
ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمعنى من غير قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب
والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها الا انهم لا يقال انها يلزمها بالواحدة فهو
باعتبار تلك الواحدة موضوع لما ذكره ويمكن الجواب بانه مشترك لفظى وتلك العا
حدة لتعيين المراد ولكنه بعيد قوله وخرج بهذا القيد يعنى قوله لفظ المتكلم والمخاطب فانهما
ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب ولهذا يصح انت متكلم وانا مخاطب كذا يؤخذ من الحد با
لتفسير السابق لان المراد بالمتكلم فانهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان لمفهوم
وبقيد الحيثية بما يخرج زيد اذا اخبر المتكلم بزيد عن نفسه وصدق عليه قال المخاطب منهم من
فسر قوله ما وضع لمتكلم يقول لا رادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظ المتكلم
والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغ الهيئة الاشتقاقية
فلا يرد ان انا انه موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون للشرط
وقد يكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعنى كان المتكلما
من حيث انه متكلم والاسم طالبا من حيث انه مخاطب ولهذا اتفقوا باتيهم كلهم نظرا الى اصل
المشار ويقول المتكلم بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان يا
دليل الخطاب ولا يصح زيد ضرب دليل المتكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله بعد اخلا

في بلدنا هذا بحيث لو كان التنوين فلما يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه للافراد
قوله اراد بالتقديم اللفظي الخ اعلم ان تفسير التقديم اللفظي بما ذكره لا يدل على انه جعل قوله
لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لان اقسام التقديم ما كان المقصود الاصلي منها
بيان التقديم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقديم اللفظي
الى الحقيقي والتقديري خلاف خلاف ذا بـ خلاف عادة جعل قسم التقدير كما في باب حكم المعنى
وبيان الاعراب بقول القائل ان يقول لا معنى لانه جعل الحكمي من اقسام التقديم حقيقة بناء
على تفسير المعنى لانه جعل الحضور الذهني وحده في ذكر الضمير بمنزلة الذكر الا في التحقيق
ليس الا في بعض الموارد في حكم الذكر واما التقدم فتحقيقي لا حاجة فيه الى التجوز نعم لو جعل
الضمير راجعا الى المعنى الاول بعده احتيج الى التجوز في التقدم بانه يقال مثلا انه متقدم حكما
وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد خالف الوضع مقتضاه
لنوع منها قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن والالتزام ومنهم
من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله سبحانه وتعالى هو اقرب
للتقوى وكقوله عز وجل حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي
من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ احد قوله فلا منهوم
من حيث المعنى الذي يقال من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام السياق على
الضمير والواقع في الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي قوله
تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل

على ان القرآن

على انه ما اشير اليه هو القرآن قوله كذا في رب ضميره رجلا واما التمييز في باب نعم وبئس فمحترز عن التكرار
بعد ذلك العامل قوله فالمتصل الغير التصريفي غير المنفصل بحقيقة اللفظ لبيان المعنى قوله
لقيامه مقام الظاهر اعرابه فلا افتقار قوله لا مانع فان قلت من موانع الفصل وقد يلتبس
بين المضاف والمضاف اليه قلت لا يلتبس اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلق
قبيح قوله الاول ضربك وضربتك فالاولى ان يقول لضربت او اضرب الى ضربن لكون
افراد النوع المنفصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف
ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استقصاء العدد فان قلت فلم لم يذكر صيغة
المجهول قلنا ذكر المثالين يوهم ان اختلافه يستلزم اختلاف الضمير دفع توهم فاسد
او في بيان مبتدأ او قوله الى ضربن ان الى ههنا لحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما
بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون
الى للاسقاط فيدخل قوله وانما بدأ بالمتكلم والبصريون يبدؤن بالغائب لتجرده عن الواحدة
ثم راعوا الاسلوب الترقي قوله انا نحن قد تبدل الهمزة هاء نحو ها قد تحذف الهمزة نحو انا
وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف
قوله والضمير في انت الى انتن هو ان وحدها قال الشيخ هو مذهب البصريين ومذهب الفراء
ان انت بكماله اسم قال بعضهم ان انما هو الضمير وان على ذلك ان الواحد ايا كذا واخواته
ضمائر عند الكوفيين وبابها قوله كما هم وضعوا للمتكلم لفظين لم يزيدان عليهما لان
الشاهد على الوقف و اعلم الغائب حكم المخاطب و ذلك مبني على تغاير الواحد

الغائبة والواحدة الغائبة قياساً على المرفوع المنفصل كما هو مذهب قوله خاصة قيل هاء انه تمييز
مستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف او راجع الى الاستتار فهو حينئذ
والجملة مستترة قوله التي ومنها الاختصار المنظور في هذا الباب الاختصار بوجوه اعتبار
ولا في هذا المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها ليلا يحتاج الى اعراب اما ثانياً
فبقلة الحروف وجه المتصل ظاهرة ولعاني المنفصل فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك
باسمائهما وجدت طالبا ان الضمير اقل حروفاً منهما واما ثالثاً فبعدم الاحتياج الى قرينة
ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت انت وانا وهو بعد سبق المرجع
لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس اذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر
لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الحروف
والحروف لا توجد منها آثار مقولة هو للمتكلم صفة للمضارع قوله مطلق اي زماناً مطلق
او اثبات مطلق والظاهر قال الشارح لانه بيان للمتكلم ولذا قال في قوله وفي
صفة مطلق قوله وفي الصفة مطلق فذكر قوله مطلق باعتبار ان الصفة هو الوصف
قوله ولا يسوغ المنفصل اه لا يجوز صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة
بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو قائم انتم
وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاقتضى بارزة وكذا فاعل المصدر قوله اي تعذر
المتصل اللام للوقت او للاصل اذ الاتصال انما يكون في العامل لان الضمير المتصل كا
لجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبل عامل بل كان مؤخراً او محذوفاً فكيف يكون كالا

الجزء

الجزء الاخير قوله او بالمنفصل من بابه تابع تاكيداً او بدلاً او عطفاً وكذا اذا وقع بعد
اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثانياً بابه علمت واعطيت
اذا كان الانفصال لا يورث التباس المفعول الاول اما اذا لم يتحقق الانفصال في باب اعطيت
اولا والانفصال في باب علمت اولاً قوله لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد اياك
فانه لا يجوز فيه لكنه الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد لمعناه ثم اعترض عليه
بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع
الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قوله صفة جرت على غير ما هي له بان يكون
نعتاً او حالاً او صفة او خبراً قوله اقتصار على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف
قوله وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا قوله ولكنه تاكيد لازم لا فاعل هذا هو تحقيق
الشيخ الرضي ولقد فصل بهما تفصيلا وقال اذا خلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد
او فرعيه يعني التثنية والجمع والتذكير او فرعه وهو التانيث فاللبس سواء كان يحتمل
الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكر كما ان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء
كان المسند فعلاً او صفة والضمير لا يرجع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب في الغائبة مع المخاطبين
فاللبس حاصل فيهما ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكورة ويرتفع بالتاكيد فلم لا رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة
تطرد البصريون في جميع سواء كان هناك لبس او لا وسواء رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا

كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير
المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير ما اتى به لمجرد
رفع اللبس كان مما يجوز حذفه فضيق الالتباس على تقدير حذفه فاتي بحرف رفع الالتباس
بضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع ضميران ولم يكن احدهما مما تعذر فيه الاتصال احتراز
عما اذا تساويا قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو لم يعني لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد فيما سوى الغائب قوله الحرق من
تقدم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل في الاصل كذا علمك او فاعلا بحسب
المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى
لا في اللفظ وجوب الانفصال باعتبار ابشاعة في اللفظ قوله فيلزم الانفصال لتعذره
اه ولان الغائب اشرف من الاول لكونه اعرف فيما تعذر من كونه متعلق بما هو ادنى قوله و
حكى سيبويه امر عن النحاة وقال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم العرب فوضعوا الحرف في غير
موضعه واستحسنه المبرد مذهب النحاة ذلك قوله لجواز لاجتماع الاتصال والانفصال
باعتبار عدم الاعدام وسببه لا نتفيه في التعلق على الشرف منه وصيرورته من جملة
بالاتصال قوله وان شئت اوردت منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت
اولى منه الانفصال في باب اعطيت لان المفعول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان
الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول باب علمت رائحة المبتدأ وظهر فيهما الانفصال قوله
لانه كان في الاصل خبر المبتدأ وانه غيران انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي

وقد ينتفي

وقد ينتفي بوجود الناسخ فكيف يطلع ابقاء اثره فلما هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ
على ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائما في الزمان
الماضي قوله لكونه ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا
والوجوه الثلثة يقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج
من حكم كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى
آخره انه لم يقل من اوله آه فيشمل ضمير متكلم لكن غير الاسلوب كما ذكره قدس سره دليله
انه لم يقل لولا انت وجئت الى آخرها الا اختلاف الضمير بين الاتصال والانفصال ولما لم يختلف
الضمير في لولاك وحاكما اعتبرهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذه
المقام حرف في مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يجوز ان يكون لبعض الكلم مع بعضها
حال كان تجر ما بعدها بالاضافة واذ اولينها غدوة نصبها قال الشيخ الرضي فيه نظر لانه
لجاز اذا لم يكن زايدا ولابد من متعلق ولا متعلق ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه
اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي لوجودك قوله فالاخفش تصرف فيما بعد لولا
ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا قوله وسيبويه في نفسه رجح ان التغيير في واحد وتغير لولا وجعلها
حرف جر قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع والاشفاق فراعى جانبي
لعل وعسى فنصب الاسم به وجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان رعاية
معنى جاز تركه رعاية لعل قوله ونون الوقاية وسميت نون العماد لان العماد
كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر قوله الى ياء المتكلم اذا لم يعمد غيره

قوله لئلا يلزم آه ان يحفظ عما هو اخت له وهو كسرة في افراد الكلم غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لا يمنعوا من الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر خلاف الفتح والياء كرهوا ان يوجد فيه ما اخت له ومجاورة اخر كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الاحتراز والتبعيد عما الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب او لكون الكسرة مقدرة كما في عصاي وقفاي وتركها في عصاي حملا على العلل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافة من باب اضافة السبب الى المسبب ويمكن ان تقول ايضا انه من باب بعل سنة قوله عريا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الجمع ونون المثنى كيلا يلزم كون ما احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في انه لا معنى لها قوله لو وضعها بالنسبة الى الكسرة الغا رفعه للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قوله وانت خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعني ان وكان آه هذا التخيير مبني على ان حمل على التجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان نون حكمها مع الياء في المشهور رجحان النون وكان تحمل التخيير على التسوية كما اشار اليه انهم ويخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد ونقول في لدن انه تبع الخبر ولى فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله لمخالفته على الحركات البنائية هذا في غير التثنية واما في التثنية فهو لان الكسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب وانها لعدد الابناء قوله وعلى السكون في لدن قال

الشيخ الرضي

الشيخ الرضي لما خفف لدى على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه بقيا منه بالضم لدن وقف الكاف الجارة لكن لان السكون بعد الحكاية عن الاسماء المتمكنة وتقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربها تلك الاسماء بهما فهم ان التحرز عن اخت الجر في المضارع مع النون من حيث انه فعل الامر حيث ان حركة اخره حركة بنائية وكذا تحرز عنها في لدن وقد الشبيه لشبههما بالفعل وقد حصل التحرز بذلك التعليل قوله تحرز عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع نونين قوله كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرف واحد قوله وتختار في ليت المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدا والخبر فعبر به ويحتمل ان يكون بين التاكيد وانما احتج الى التاكيد لان حق المبتدا او والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح قوله بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند البعض وعند بان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدا ما يشمل الجزء الاول من الجملة وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشيخ شابا وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في امثاله في الغالب معتبر ولهذا اعترضوا على ذلك سابقا وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحال بل من قبيل الوصف بالغاية فنظيره رأيته شابا في شبابه وصباه رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه قوله صيغة مرفوعة انما قال

للفصل عما هو صورة الضمير لانه فيه صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب
الطرفين اعني المبتدأ والخبر قوله مطابقا للمبتدأ اي شاكلا قد جعل مطابقا للخبر كما قيل لان ضمير
الضمير المرفوع ما هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة ربما وقع بلفظ الغائب بعد
حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قوله يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه
حافظا لما بعده حتى لا يسقط من خبريته قوله وذكر المتوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل
علة غائية للمتوسط فيكون من قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا فانما هي غير
علة للتسمية لان حصول الفصل لا يترتب على التسمية وليس كان المقام بيان التسمية لقال لانه يفصل
شيئا ولا ذا فيه اذ ان كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالتوضيح
قوله نعتا قيل فيه ان يكون حالا قوله ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك
الاشتراط لثبوت الالتباس في الخبر اذا كانا مبتدأ وهو نكرتين قلت الغالب معتبر واذلك لان صيغة
الفصل تفيد التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفس القائم واذا كان كذلك
لزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان
نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد
السماع اجاز المازني وقوعه قبل المضارع كقوله تع ومكر اولئك هو يبور واعترض
عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ وتأكيدا كما في قوله تع انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم
تأكيد الظاهر بالضمير وفي نظره تأكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للضمير المستكن
في الفعلين لكنه تقدم المحصر كما في انا عرفت الحيس ذلك بالحقيقة احتمل لان فيه مبتدأ عند المحققين

قوله

١٤٥

قوله ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله لانه فاذ مستقرا وظرف للنفي وقوله بعض العرب
يجعله مبتدأ وبعضهم جعله تأكيدا لما قبله ويمنع دخول لام التأكيد فان لام التأكيد
يدخل التوكيد قوله ويتقدم قبل الجملة اي الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ
المبتدأ فانه حينئذ يجوز ان يكون فعلية كقوله انه لا يفلح فانها لا تعمى الابصار قوله ولا
يبعد هذا وجه وجيه قوله ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فلزمه
الافراد والغيبة لجلاء صيغة الفاصل فانها عبارة من المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما
ذكر قوله ويجوز تأنيثه قال الشيخ الرضي تأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا
قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
معترضة لا وصف بقوله ضمير غائب ثم قوله يفسره وصف له قوله بانه كان مبتدأ او بانه كان
عاملا فيه والضمير مرفوع الخبر قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلة هكذا قالوا
وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلة لا يبيح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقال قد
يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف الا على الحذف نحو قوله ثم
ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون واما على خصوصية المحذوف
فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف
ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون
للجملة الواقعة بعد ان تأويل مفرد اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القضية
مطابقة للواقع قوله لانه للخبر كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان الاستقلال لا ينافي

ثبوت الزينة كما في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وذلك الدليل ان لو ا
في المبتدا لا يدخل عليها كلمة المجازاة انه قلت يجوز ان يكون اسمه ان ضمير الشان محذوف والتقدير
يق قلنا ذلك بعيد غاية البعد لم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحا
شية الكنيسة معبد النصارى والجآذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية **قوله** اي اسما وضع
كل واحد منهما اي من هذا لا المفرد بحسب اللفظ هو المجموع ووضع المجموع ووضع اجزائه **قوله** اشارة
حسية وهي تخييل امتدادا واحدا بين المخبر وما يقصد غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا الى
محسوس مشاهد **قوله** فلا يرد ضمير الغائب لا يرد ايضا ان هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة
والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء المفردة قد اضيف الى الاشارة بل لذلك المركب
الاضافي معنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة للواحد ومن الظا
هر انه ليس تعريف للشيء بنفسه كما توهم لان المأخوذ من المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك
لو كانت ماهية فوقه اه **قوله** محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا
ويدل عليه **قوله** هو ذا للمذكر لم يقع ... فاعله لعوده الى الجمع اختلاف التوجيه فقال
بعض المحققين تارة بان قوله هو مبتدا محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة التي بعده مبينة
والاولى ان يقال اي وهي فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته
وقوله للمذكر خبر مبتدا محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدا حذف
المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدا الاول بتقدير العائد
اي وهي ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدا خبره محذوف والجملة خبر المبتدا

اي وهي

١٤٦

اي وهي منها ذا للمذكر ولا يخفى على احد من التكلف مع ان تأخر والكلام ليس على نسق واحد ثم
قال قوله للمثناة ذان الا من باب حذف الموصول الذي لفظا فان فيه جواز حذف الموصول
مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مال اليه وقيل ان قوله يه وما في الا الى
مقام معلوم من هذا الباب اي ما في الا له مقام معلوم اذا نظرت تلك الوجوه الا توجيه الشارح
وجد في الطبع **قوله** العاملة لكان معنى الفعل فيه انه قوله اخبره الخبر على حقيقة فان نظيره
البيت سقفه وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع **قوله** قدم اه يمكن ان
يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد **قوله** على احد الوجوه قال قدس
سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدا اه ولساحران خبره وقيل ضمير الشان
ههنا محذوف وقال ان هذان لساحران **قوله** بقلب الالف ياء لا فان الياء قد تكون علامة للتا
نيث نحو تضربين **قوله** تقلب الالف الياء هاء لان الهاء قد يكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف
قوله بوصل الياء فيهما لحصول الاشباع او بقطع العوضين **قوله** ولا يثنى من لغاته اه ما يرد
التثنية المتعارفة لان المعرفة لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة **قوله** واذا كان
مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله **قوله** على سبيل الحروف يعني ان
اللاحق يقتضي اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما اختار هذه العبارة
لدفع ما يتوهم من ان ها جزء اسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن
اللام والكاف وذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء ها هو ذا وبغيرها قليل
قوله لا اشتباه وقوع الظاهر موقعها فيه انه ضمير فصل ولا تفصل بها بين الشيء ونوع الظاهر مع انه اسم موضوع له

فالاولى ان يقال لانه معنى باعث مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول له في ترجمة ذلك انت و مادة

ذلك ايضا **قوله** و هو بلفظ يذكر و يؤنث ولو اعتبر بها انذكره بقرينة تذكير الاسم المعدود عليه حجة

قوله او حرف خطاب فانه اقرب لجعله ان يفسر باسم الاشارة **قوله** وذي للبعيد وذاك للمتوسط

قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط و للبعيد دون القريب و ذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب

والحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار اليه بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي

يصلح ان يلقى مخاطبا فلما اتصلت الكاف به و كان متعينا بالوضع للحضور بحيث

صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في

ره مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا

للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة و هذا حال التوسط واذا اردت التنصيص

على البعد جيئت بعلامة و هي اللام قوله وهذا في المتن كذا ذكر الشيخ الرضي وفيه شيء لا استعمال

كل في مقام الاخر باعتبار ويريد كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الا

ستعمال فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع **قوله** وذلك لما كان المخالفة بين

ذا واخواته في البعد اكتفى به **قوله** اشارة الى كلية ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك الا ليس

فيما ذكر زيادة تاء الاخر ذلك **قوله** بضم الهاء و تخفيف النون للقريب و هناك للمتوسط وهنا

لك للبعيد و هنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحق الكاف و لا يلحق ثم **قوله** خاصة اي اخص خصو

ص ما ذكرت للمكان كيف قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله

هنالك الولاية لله اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان

للمكان

١٤٧

تجوزان تكون النعت مؤخرا موافقة الاحوال رعوا فنعوها **قوله** انما الحكم قيل الاسم للاسم حال

كونه خبره وهو بعيد من معنى المراد **قوله** والتعبير جزء تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاختيار و

فاذ لك لا الافعال الناقصة لا خبر لها **قوله** لم يرد بالجزء التام آه حمل الشيخ الرضي الجزء التام

على كونه الكلام كما يشاء ابه الفهم او لا دخل معناه او الموصول هو الذي لو اردت ان

تجعله جزء الجملة لكن الايضاح هذا هو الحق لكن لا وجه للتحقيق انه لو اردت ففيه لم يكن

الايضاح فهذا اورد الشارح قدس سره الجزء التام من ظاهره **قوله** المراد بالصلة معناه

المفهوم مذهب المحقق ان الفاظ التعريف تكون على معانيها المتبادرة ولا افتقاد في المتبادر

معناها العرفي قيل او قال جملة خبرية و قيد لكان اخصر و اوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا

والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المطلع عليه بتلك الجملة و الضمير فيه ان مقام التعريف التفصيل

لا الاجمال ثم التفصيل في التعريف و اما كان ذلك العقد مشافها لما تعلم عنه من ان المراد

معناها المفهوم ثم جوانه قال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة

ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة في تعريفه **قوله** لكان هذا القول مستدركا

او لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي و هو ما في اوليس ما يليه من الجملة بعود ره

فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قيل ذكره لانه لا يكون جزءا

تاما اصلا نعم الجزء التام هو المؤول بالمصدر لان الحرف المصدر لا ينضم الى ما يكفي

الموصول الاسمي **قوله** والتاثير ان يقول آه بل يجب ان يقال ذلك و الا لزم نقض الحد عن الشرطية

لا يقال فاذا يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالجملة الاصطلاحية كتعريف

العلم عالم العلم وذا لا يجوز لما قيل من ان توصيف العالم بعالم العلم جائز اذ فسر العلم بعد ذلك بما
يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان المعنى كما هو المشهور ليس باعتبار الماهية
الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبتدأ فتوصيف العالم بعالم العلم توصيف
للشيء بصفة المعنى غلط ان قوله وصلة جملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم التوصيف بالاعم
بل لانا نقول المراد بالموصول معناها اللغوي وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة المعتبرة
لا بد ان يعتبر الاشتقاقية على شيء من معناه اللغوي حتى يكون توصيفه بها كتوصيف العالم بالعلم **قوله**
بان يقال الصلة الى قوله **قوله** وصلته صلة ما الاسم جزؤه اي جعل الضمير راجعا الى ما الخبر الصلة
بالقياس اليها الى الموصول **قوله** جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلق المتكلم
على ما يعتقد ان المخاطب يعرف لكونه محكوما عليه بحكم معلوم للمخاطب لا يقع الا خبرية واما
وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة
خبرية **قوله** واما في معناها كاسم الفاعل والمفعول فلا حاجة الى التعويل بان قوله وصلة الالف واللام
اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء **قوله** لا غير صيغة الاناث فانه قد يجيء اللام بمعنى الضمير **قوله** لان
اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لام حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والعود
بان الضمير راجع الى الموصوف مقدر بعيد **قوله** جملة معنى ولهذا اعمل ولو كان بمعنى الماضي وايضا
لا يكون صلة مصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع حرفي ان وهو حرفا بتقدير المفرد والصلة لا تكون
الا جملة **قوله** وهو الموصول لا لاحظ معنى جملة باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار انه خبر
جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه **قوله** الذي اصله لذي عند البصرية زيدت

اللام

١٤١

اللام عليها لتحسين اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة
وما كان على وزنه وزن الصفة جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكلت ذو بمعنى صاحب جاز
ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات **قوله** والتي بقلب الذال **قوله** واللذان واللتان وقد يشدد النون
فيهما بدلا من الياء في المفرد **قوله** والذين كالاولين بجمع المذكر منا ولي العلم واللذون في الرفع هذيلية
وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا ومن الذين ايضا **قوله** وما بمعنى الى معرفة ظاهرة
كانت او مقدرة **قوله** بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي **قوله** المنسوب الى بني طي قلبت في النسبة
احد اليائين الفاء والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات **قوله** وذا بعد ما يجوز ان يكون
كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا ذا
بشرط كونه بعدما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زيدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله
او من الذي فان ذا زائدة اذ بعد موصول **قوله** والعائد المفعول يسوغ عائد الالف واللام
فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف
احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيدا اذ يستغنى عن ذلك المحذوف
بالباقي ولا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز
حذفه بشرطين ان يكون بعد الالف واللام الموصول لا بد ان على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل
لا بالحرف وان كان مجرورا يحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر
متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي به وتعيين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه
بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلق نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي

يمثل القدر يح في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر او لا ثم يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيحذف
حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا
كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط
اخر وان لم يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه
في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل الكلام انه قلت فلا
معنى لتخصيص العايد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء فانما قد مر غير مرة ان الحذف لا
يجوز الا مع القرينة والامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين كما وكون العايد بعد الا ليس الا
للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا صورة الانفصال بالحرف
فلانه لا يحذف حرف واما قوله لا معنى لتقييد العايد بالمفعول فنقول فيه ان العايد المجرور ان كان
حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة
او بواسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الاطلاق لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على
الاطلاق يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف
العايد من حيث انه عايد ويجري هذا الجواب في المجرور ايضا قوله غرض المتعلم
تجربة التمرين والتمكين والتدريب قوله وتذكيره ايا ما كما تتذكر مثلا بوقوعه ان الحال والتمييز
لا يجوز جعلهما الذي لوجوب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكان التشبيه لا يجوز جعلها اذا الذي
لا يقعان مضمرين قوله لان الذي يخبر عنها ان يجب الذكر اما ذات المخبر عنه فهو زيد في

المثال المذكور

...عن الذي الى الذي فاذا اخبرت عن زيد في ... الخبر عن الموصوف بلفظ الموصوف الذي هو الذي مع
... المخبر عنه في الخبر لان شان المخبر عنه ان يكون منه شيء وفي الجملة الاولى اجزاء الخبر كما في عنها
دون الموصول قوله او وقعت كلمة الذي لان السؤال ان يتصف الموصول بوصف الذي كان
ذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولا يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدا
فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العايد للمبتدا مكانه قوله والخبرية لانه خبر وحق الجملة الخبرية
قوله في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة
اسمية نحو الضارب الزيدان وما نفردد به الحكم فلم لا يصح الاخبار فيها قلنا لان هذين الوصفين
يمنعهما من وقوعها صلة لام قوله في ضمير الشان ولو قال في ضمير الجهام يشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه
رجلا لكان اعم فايدة قوله والموصوف والصفة وكذا الفاصل التاكيد في الضمير اذ تلك
الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير اما افادة وحيث انه يكون الضمير يفيد الا يفيده
المخبر عنه وعطف البيان دون العطف في اما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما قوله والمصدر
العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم يجعل في الضمير
المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قوله في الضمير المستحق لغيرها اي الذي
استحقه غيرها قوله واما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان الاشتقاق مما يوافق لفظ الموصوف
لم يجعل لها باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفاعل في اللفظ من الصفات
في اسماء الافعال كنحو نزال وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاقتصار
ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها قوله الحرفية لانه

وجد به هذا السطر

ذاكر لغير الاسم وقد يقام الظرف فيجي في جنة قوله لما انها لما كافة امر مثلا قوله واستفهامية قد

يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الفها الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف

جر او مضاف والا ازوجا وابعدها الاستفهامية نحو جابا انشقز قوله نحو رتما نكرة الصفوف

اي قيل جاز ان يكون ما كافة قال الصفي لا ان النبي ة اختار وكونها موصوفة بلا تنجيم

حذف الموصوف واقامة والمجرور مقامه يعني قوله من امر وذلك قليل الا بشرط في انه يجوز

ان يكون من للتبعيض متعلق بنكرة كما اخذت من الدراهم ارشيا من الدراهم ويجوز ان

تضمن نكرة معني شيء وتبعيض وجملة قوله فرجة صفة لامر لان اللام فيه للعهد الزهني قوله

وتامة غير محتاج الصلة او صفة قوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لا فائدة الابهام

فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم فائدتها اما التحقير والتعظيم والتنويع نحو اعطيته

عطية ما اي عطية لا تعرف من حق رتبها ولامر ما امر لامر عظيم لا يعرف من عظمته او اضرب ضربا

ما اي ضربا يجوز ان يعين قوله فان كلمة من لا تجي تامة وصفة الا عند ابي علي فانه يجوز

كونها نكرة غير موصوفة وتجي عند الكوفيين حرف زائدة في قوله والاتزون من عددا

اي الاتزون عددا وهو عند البصريين موصوفة اي انسانا معدودا قال الشيخ الرضي اعلم

ان في من في وجوبها لذي العلم ولا يعد ما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى

من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه قال ومنهم والضمير راجع الى دابة

فغلب العقلا في الضمير ما بني على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغائب

لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفة العالم نحو ما زيد ما فهو سؤال

عن صفة

عن صفة ولجواب عالم فاضل ويستعمل ايضا استفهاما كانت او خبرية في المبهم ماهية وحقيقة ولهذا

لحقيقة الشيء او هي منسوبة الى ما او هي الماهية مقلوبة الهمزة ها والاصل الماهية او نقول انه منسوب

الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا

عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان

الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها للفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهية غير معلومة للبشر

قوله الموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها موصوفة موصوفة الا في النداء و

اجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد التزام

الاضافة ليطابق النقض بكم رجلا فانه قد ينتصب بعدكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا

يطابق النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا يبطل فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا

التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم

يجعلوا الاضافة الى الجملة قوله لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة

في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ

الرضي

اي التزم في ال الاضافة لانه وضعها بغية بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مجرورا

لم يعرف كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه قال الا اذا حذف صدر صلتها ان كان الصلة

فعلية فلا يجب الا بعدها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدا بشرط ان يكون ذلك المصدر

ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا يبني على الضم واجاز سيبويه على الاعراب وقال هذه لغة جيدة ان لم يكن

مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا على اخواتها قوله فيمن قراه بالضم دون الفتح وليس

في قراءة الضم الوفاق على انهما موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي بهذه الاستفهامية معربة
مرفوعة على الابتداء او خبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيها ايهم
اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز
ان يكون لننزعن واقعا على من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكانه قائلا قال من هم فقيل ايهم
اشد اي الذين هم اشد وقيل ان لننزعن معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس جملة والمعلق
يجب ان يكون مفعوله جملة قوله للتاكيد بشبهه بالحرف فان قلت قدم ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان
ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة
فانه كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لا زيادة الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة
الى المفرد مناف للبناء واما اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها يبقى في صورة المضاف الى
الجملة او حكمنا ان المنافاة امر قياسي وبناؤها مطلقا عند حذف صدر صلتها سماعي قوله
وفي ذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا الاجي موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين
والاولى في ذا هو ومن خبر ملك الزيادة ويجوز ان يكون على حذف بعض الذي اي الذي هو هو
على حذف المبتدأ واما قولك من ذا قائما فذو رفيه الاسم الاشارة لا غير وجملة في من الذي يكون
زائدة وان يكون اسم الاشارة كما في قوله تع امن هذا الذي فان ها التنبيه تدخل على الاسم الا
شارة قوله احدهما الذي الجملة صفة لقوله وجهان والاستئنافية قوله على ان يكون ذا بمعنى
الذي قال الشيخ الرضي لعا ثرا ان يمنع مجيء ذا موصولة وحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها ان
تلك رفع الجواب في رفع البدل ما بدل على ان الجملة اسمية فلما جاز ان يكون ما مبتدأ وذا

مزيدة

مزيدة والفعل خبرا لما بتقدير العائد وقيل ان حذف الضمير عن خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول قوله
والظاهر ان مراده ابهي واحد يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضي ان ذا موصولة او زائدة قوله وجه جواب
نصب ايا اذا كان بعدها فعلا ناصبا لها قبلها او مشتغلا عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا
عرض وماذا عليهم واذا احد كريم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة قوله اسماء
الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان اخره يحتمل ان يكون ناقصة على اصلها او تامة وبمعنى
صار وزائدة تاما وما كان اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الا
عراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وقيل انها مسند عن تقدير فعل قبلها فلا يكون اسماء
الافعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت
اسماء الافعال قصد المبالغة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها
في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر
وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل
وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحي
او ان هذا القسم من المبتدأ انما ثبت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل
من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم
ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ يطلب بالاخرة الا انه مسند اليه لا قولك اقائم زيد في قوة ان
صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل
في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء

وهو الحق لما يجري … الا بعض على الحقيقة اذ ليس … لما الماضي فالفظ بناء اسم الانحاء …
قال الشيخ الرضي وهو انما بنيت لكونها اسما الى اصلها البناء وهو مطابق الفعل … على الماضي
ذلك الاصل كما لماضي والامر فخرج حينئذ كالمضارع فيحتاج الى الاعادة الى العدد المذكور **قوله** منتزرود …
زيد في الامر تصغير ارواد المصدر ارواد رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا
قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بالضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدل الى المفعول به مصدرا
او اسم فعل بتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويد زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان
يكون مصدرا مضافا الى الفاعل **قوله** مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو
رويد زيدا اي ارود اوده … ككان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي
هذين المثالين اشارة الى اقسامها **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحة التاء نظرا الى اصلها لانها
مفعول مطلق جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه لقوة الحركة على قوة معنى البعد
اذ معناه ما ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان يوقف عليها الا بالهاء
لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على لحاقها بالافعال فكانها تاء … قامت وقال بعض
النحاة مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة
التاء مفردة كسعلاة والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف با
لهاء والتاء **قوله** وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وهو
تنوين التمكن عند بعضهم جرى على التمكن وجعله دليلا على كونه موصولا لما بعده كما ان فتحه
دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس تنكير الفعل لانه يدل على … لا … بل تنكير

راجع

راجع الى المصدر الذي تركب الكلام فيه … اسم فعل كان لمعناه وهو دليل على اصالة كان … موقوف صه
بلا تنوين اي اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عن فعل السكوت
عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت المخاطب من غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما **قوله** اذ
لو بني الفتح ما قدس سره في الحاشية الفتح الثالث **قوله** بني لوقوعه وان كان ظاهرا **قوله** …
اي لو قال … في الماضي لكان اظهر **قوله** المشتق في الثلاثي يعني ان فعال من الثلاثي صفة للامر
ولا يخفى ان تقدير المشتق الصحيح من تقدير كائن **قوله** قياس وذو قياس **قوله** على انه لم يأت اسم
على اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الا … وهو كلمتان قرقار صوت من التصويت وعرعار
اي العبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت
الصبيان وفيه انه حكاية لا تفيد فلو كانا صوتين لعين قرقار وعرعار كغاق غاق **قوله** حال كونه
مصدرا صاحبها ضمير فعال يعني **قوله** معرفة اي علم جنس كسبحان وقوله كفجار صفة اخرى للمصدر ويجوز
ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة **قوله** قال الشيخ الرضي وقال … من كان مذهبه
ان جميع فعال فعل امر او صفة او مصدرا دعلى مؤنثة فاذا اسمي به مذكر … عن انصرافها ويجوز
عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة **قوله** وصف المؤنث لم يجئ في

المذكر وجمعها ويستعمل من دون موصوف ويستعمل اما لازمة للنداء سماعا كخوفي … واما غير لازمة له
وهو على ضربين احدهما ما صار بالغلبة كجنس لها يا الغرب … على وصفها … طالق قاط
كافية **قوله** ورما عدا لا على اعتبار ذلك لان اللازمة غير كافية والازم … الاسلام والكلام لكن فيه انه لا دليل

على العدل وثبوت … المجرد وثبوت فاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا

امر او فيه لهما وان اوخران العوامل مقدر للاضطرار وجودهما منهيين كما في منع المعروف فلعله لانه ليس على كونه
زائد وما استدلوا عليه في غاية الضعف فالاولى ان يعتبر ما قال الشيخ الرضي وهو ان في الفساد والصفات
بني لمشابهته لفعال الامر زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال **قال العلماء** لا عدال كما حال من مفهوم قوله
مبني في المجاز ومعرب في بني تميم اي اختلف في حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق كل
من قوله معرب ومبني لزم تواردا العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم من خلو الاخر عن
التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع **قوله لمشابهته** فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر
في اخيته ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن معنى الوضع
فان كان منقولا لا راعوا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لا
لانه اكثر من غيره **قوله** وجه الاكثرين الى آخره وان وجه البناء في ذوات الراء قصدا
لامالة اذ هي امر مستحسن والصحيح لامالة كسر الراء وهي لا
يحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف
فلم يكسره تمت الحاشية بعون الله
وحسن توفيقه تم هذه النسخة
الشريفة المباركة
تاريخ
سنة ١٢٢٥

[illegible]

منبره وارده تم بو دعانی اوقیه

اللهم افتح لنا الخير واختم اعمالنا بالخير واجعل عواقب امورنا
الخير برحمتك يا ارحم الراحمين والحمد لله رب العالمين صكره صلوة
كتوب نوذن آمين آمين ده كره بو دعا اوقيه اللهم يسر حفظ شاني
ويسر حفظ بكاني واجر الصواب على لساني يا منزل السبع المثاني
برحمتك يا ارحم الراحمين والحمد لله رب العالمين
قد تم

من كتب هذا الشكل [illegible] من الفقراء

[illegible]

قبل شروع الدرس ثلثه مرات

بعد كل [illegible] يا كاشف المشكلات ويا عالم الخفيات واكشف الحجب عن

اللهم زدني علما وفهما [illegible] واصلح لي عن الخطاء

وجوه [illegible] المعاني حتى [illegible]

والضلال انت موفق كل امر وانت علام الغيوب برحمتك يا ارحم الراحمين

دعاء بعد الدرس مره

اللهم ارزقني علما نافعا وحفظا كاملا وفهما زكيا ورزقا واسعا

وعملا مقبولا ويقينا صادقا وقلبا صابرا بحرمة محمد عليه السلام برحمتك يا ارحم

الراحمين يا حليم يا ذو الانام فلا يعادل شيء من خلقه

هذا دعاء قبل المطالعة الدرس ثلثه مره

اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واكرمنا بنور الفهم اللهم افتح علينا

ابواب علمك وانشر علينا خزائن فضلك برحمتك يا ارحم الراحمين

مطالعه دن اوكدجه [illegible] الذي حكم مطالعه يه

شروع ايده اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك

انت الوهاب

اقتباس فظلي

فواعوم عليكم بالابكار [illegible]

اقتباس فظلي

[illegible]

اقتباس فظلي

ازقرآن [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]